المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة

Ecole nationale supérieure des sciences politiques

Département de la politique publique

الدفعـة: السابعة

دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي (1999-2016)

مذكرة مقدمة ضمن إستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: نظم سياسية مقارنة

إعداد الطالب:

براهمية صلاح

إشراف الأستاذ:

فاتح خننو

السنة الدراسية: 2017/2016

شكر وعرفان

يسعدني مع انتهاء هذه الدراسة المتواضعة ومن دواعي الاعتراف بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير الى الأستاذ **"فاتح خننو"** الذي تحمل معي أعباء انجاز هذا العمل ومشاقه ولم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته لما هو أفضل وأنجح والذي تحمل وصبر معي على كل ظروفي وأهوالي بقلب طيب،

فشكرا، فشكرا، وألف شكر

لك أستاذي الفاضل

كما أتقدم بأسمى صفات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

الى جميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

"كن عالما.. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

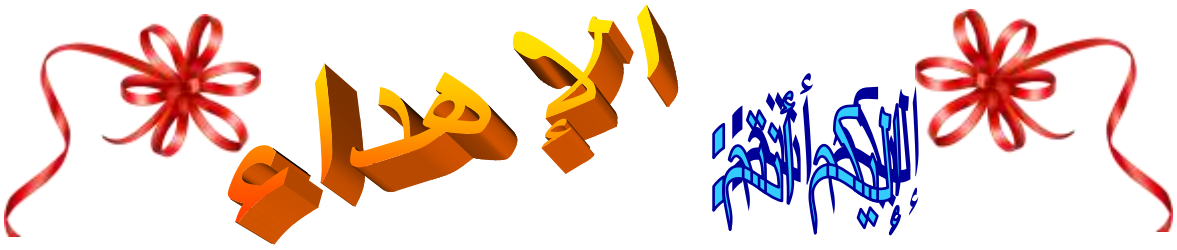

إلى أعز وأغلى ما منحني الخالق، صاحب القدوة الحسنة والخلق الرفيع، الذي أدين له بالفضل والولاء، الى من أحمل اسمه بكل فخر، أبي الحبيب **(أحمد)**.

الى من صبرت وصابرت وحنت وسهرت وسقتني كل **الحب والحنان وعلمتني معنى الثقة بالنفس، أمي الغالية** رحمها **الله** وأسكنها فسيح جنانه **(رقية)**.

الى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي أخوتي وأخواتي (**الطاهر – محمد – لخميسي – آية – عائشة – إلهام**).

الى الكتاكيت البريئة عطر الأمل "**رقية** ابنة أختي **وليس** ابنة أخي **وعلاء وعبد المؤمن ووائل** الذين يملئون المنزل بالفرحة والسعادة.

الى من أفتقده، ومن يرتعش قلبي لذكرهم أصدقائي الأحباء (طارق بهلول – علي محي الدين – لمين غربي – رمزي شعبان – وليد غربي – وردة بخبخ – سمية عطار – عقاب أحلام – رياض صافي – منصف ميساوي – بوقصة إيمان – بوعكاز أسماء – ساري بومدين – بلحوت سيف الدين – ذيب أمير – الوزاني شعبان – حمزة عبيدات – زغميش أحمد – بلال براهمية-إسلام براهمية-رؤوف عون الله – أيمن غربي – الزين شرفي – خليل جفافلية – محمد الأمين بوصفصاف (ميمي) – زكرياء العنابي – علي

صامت – عزو عبيد – بلال بوقرة – العياشي مباركة – مجيد عثاينية – أمين خنتوش – حسام الباتني – جوجو قاسمي – علاء بوساحية – حسين بسطة – عبد الرحمان التيارتي – عمارشنيني –– زكرياء مراح- عبد العالي كامل– عبد الحكيم طالبي – حمزة عون الله – أيمن غريبي – فتحي التونسي – جلال –برهان-زرقو-ليا- سندي- كارين).

الى أغلى وأجمل وأرق ابن عمي **عمار براهمية**وابن عمي **البسبتيبراهمية** وابن خالي **راضي بوساحةومحمد بوساحة** وأهدي أطيب وأجمل الكلمات التي عجز عنها قلمي عن كتابتها الى زوج أختي **يوسف سلطاني**، الذي كان قدوة فيعائلتي.

الى الغالي الذي بذل جهد وسهر على كتابة مذكرتي وساعدني من جميع الجوانب **"حمزة".**

وختام المسك

الى كل من أحبوا صلاح وأحبهم

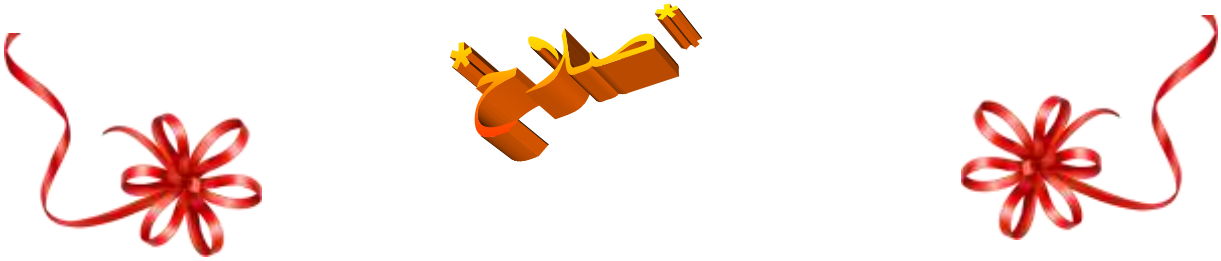

فهرس المحتويات

الفهرس

شكر و عرفان
إهداء
الفهرس
ملخص
مقدمة.....**1**
الفصل الأول: الضبط المفاهيمي لمفهومي: النظام السياسي الملكي – المؤسسة الملكية
المبحث الأول: مفهوم النظام السياسي الملكي.....**10**
المطلب الأول: تعريف النظام.....**10**
المطلب الثاني: تعريف النظام السياسي.....**11**
المطلب الثالث: تعريف النظام السياسي الملكي وتطوره.....**16**
المبحث الثاني: مفهوم المؤسسة الملكية.....**23**
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة الملكية.....**23**
المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الملكية.....**28**
المطلب الثالث: علاقة المؤسسة الملكية بالنظام السياسي المغربي.....**29**
الفصل الثاني: تحليل بنية النظام السياسي المغربي
المبحث الأول: البعد الدستوري داخل النظام السياسي المغربي.....**36**
المطلب الأول: العلاقة بين المؤسسة الملكية ومؤسسة الحكومة في ظل الدستور المغربي.....**36**
المطلب الثاني: علاقة المؤسسة الملكية بالبرلمان في ظل الدستور المغرب.....**44**
المبحث الثاني: الفاعل السياسي (الأحزاب السياسية).....**54**
المطلب الأول: الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال بالمغرب.....**54**
المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في سياق الاصلاحات الدستورية.....**60**
المبحث الثالث: البيئة الاجتماعية (المخزن) والبيئة المؤسساتية (المؤسسة الملكية).....**80**
المطلب الأول: البيئة الاجتماعية (المخزن).....**80**
المطلب الثاني: البيئة المؤسساتية (المؤسسة الملكية).....**88**

الفهرس

الفصل الثالث: الإصلاحات الواقعة في النظام السياسي المغربي والمؤسسة الملكية
المبحث الأول: مرتكز الإصلاح في المملكة المغربية.....**99**
المطلب الأول: عوامل الإصلاح في المملكة المغربية.....**100**
المطلب الثاني: الجوانب التي شملها الإصلاح في المملكة المغربية.....**104**
المبحث الثاني: مسار الإصلاح الديموقراطي في المملكة المغربية.....**110**
المطلب الأول: الإصلاحات الديموقراطية في المملكة المغربية قبل 2011.....**111**
المطلب الثاني: الإصلاحات الديموقراطية في المملكة المغربية بعد 2011.....**119**
الخاتمة.....**127**
قائمة المراجع.....**130.**

ملخص الدراسة

ملخص

إن مسألة الدور التي تلعبه المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي يرتكز على عدة خصوصيات تميزه عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى ،حيث يشكل هذا النظام تجربة مختلفة على مستوى الفكر السياسي، وعلى مستوى النظم السياسية والقانونية بالنظر إلى طبيعته العقدية والى بنيته الداخلية لمفهوم السلطة التي تأسس على نظام سياسي منفرد بقيادة الملك ،لنظام تتكون حسب البعض من طابقين ،طابق علوي يستمد جذوره من القانون العام الإسلامي ،وطابق سفلي يرتكز على الإستفادة من الدستورانية الغربية ،هذه الخصوصيات جعلت الملك يحظى بمكانة سامية من النسق الدستوري للنظام السياسي المغربي ،ويتمتع بصلاحيات واسعة في كافة المجالات بما فيها ما هو متعلق بالتدبير بالشأن الخارجي للدولة ،وقد كرست هذه الوضعية مختلف الدساتير التي عرفتها المملكة بدا بأول دستور 1962 إلى دستور 2011 المعمول به حاليا ،فبدور السامي التي تلعبه المؤسسة الملكية أصبح الملك يتمتع بصلاحيات واسعة جعلته يتمتع بكل الصلاحيات فهو الأول والأخير في النظام السياسي المغربي وفي المغرب ككل.

The study summary

The question of the role played by the royal institution in the Moroccan political system is based on a number of characteristics that distinguish it from other political systems. This system constitutes a different experience at the level of political thought and at the level of political and legal systems, given its nodal nature and its internal structure On a single political system led by the king, a system consisting of some of two floors, the upper floor draws its roots from the Islamic public law, and the lower floor based on the benefit of Western Constitution, these peculiarities made the king has a lofty status of the constitutional structure of the political system Moroccan، And has wide powers in all areas, including what is related to the management of the external affairs of the state, has been devoted to this situation various constitutions known to the Kingdom began the Constitution 1962 to the Constitution of 2011 Which is currently in force. As the Royal Organization plays a major role, the King has enjoyed wide powers and has enjoyed all powers. He is the first and last in the Moroccan political system and in Morocco as a whole.

مقدمة

مقدمة

النظام السياسي يتمحور حول المؤسسة الملكية والبنية المخزينية،ويعد مزيجًا بين التراث الإسلامي والتقاليد السلطانية والأعراف الديمقراطية الحديثة، تلعب فيه المؤسسة الملكية الدور الأساسي والفاعل الرئيسي، بفضل اختصاصاتها الدستورية الواسعة وترسانتها الرمزية الهائلة، وهو نظام يمزج بين المعلن والمقدس والمكتوب والعرفي والتقليدي والحديث، يصعب التعبير عنه أحيانا إلا بلغة الألغاز والرموز، وتعد المؤسسة الملكية اللاعب والملعب والمحدد للاعبين ولقواعد اللعبة السياسية داخل النظام السياسي المغربي،حيث يشكل المخزن الذي يعتبر بنية إجتماعية السند القوي للمؤسسة الملكية داخل النظام السياسي الملكي ،ولا تعدو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والفواعل الأخرى سوى أدوات في يد الملك الذي يعتبر في المغرب السلطة الحقيقية بل والمطلقة أيضا .

وفي إطار هذا السياق أقدم النظام السياسي المغربي على إحداث إصلاحات على الأقل دستورية وقانونية سمحت بإنشاء الأحزاب السياسية وهذه الأحزاب والفواعل كانتإستجابة لتحديات خارجية ضاغطة وملحة أكثر منها تعبيرا عن حاجات سوسيولوجية داخلية، كما تحكمت في ميلادها ردود أفعال أكثر مما هي تعبير عن تبلور مسار تاريخي واع واستراتيجي. كما أنها اشتغلت دوما كمنتديات ذات طابع إخواني حلقي في إطار تبادل المنافع بالمعنى الضيق ووفق معايير الولاء للقيادات ومدى القدرة على البذل باسم الحزب بعيدا عن قيم المواطنة وهم المشاركة في الشأن العام رغم ما تبدى من طابعها التعبوي التأطيري والمنفتح على الجماهير والمفرط أحيانا إبان السنوات الأولى للحماس العاطفي للاستقلال.كما شهد النظام الدولي في القرن العشرين تحولات جذرية ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع .

ولم يكن الوضع في المنطقة العربية ببعيد عن تلك التأثيرات التي أحدثها الملوك التي سبقت وأن كانت في سدة الحكم للخوض في اللعبة السياسية ،وفية تمارس المؤسسة الملكية التسلط داخل النسق السياسي المغربي بناءا على

إختصاصمختلف الشرعيات التاريخية بل وحتى الدينية وهذا مابرره الملك حسن الثاني بقوله" لو لا الملكية لما وجد المغرب أصلا "ويعتبر الحديث عن المؤسسة الملكية حديث عن مؤسسة رئاسة الدولة ،إنها مؤسسة الدولة المغربية بذاتها ،تمثل إستمرارية النظام السياسي ، بعكس المؤسسات السياسية الأخرى سواءا كانت حديثة كالأحزاب السياسية أو النقابات أو مؤسسات تقليدية ،تتأسس مشروعيتها على أساس تاريخي وديني تتمثل في إمارة المؤمنين ثم عادات وتقاليد،إستطاعت على مدى التاريخ السياسي المغربي بإحلال نوع من التوازن السياسي بين مجموعة من الفاعلين السياسيين،والواقع أن المؤسسة الملكية في ظل العهد الجديد ما لبثت إرسال جملة من الإشارات للأحزاب السياسية بغية دمقرطة بيتها الداخلي إدراكا من جلالته أن لا ديمقراطية إلا في وجود أحزاب سياسية قوية تعبر عن اتجاهات الرأي العام المغربي وتدفع به إلى المزيد من المشاركة السياسية الاعتيادية وهو الأمر الذي لا يمكنه أن يتحقق إلا بإشاعة ثقافة الديمقراطية الحقة وسن برامج واقعية من حيث التطبيق،وبالتالي يتمحور تحليل النظام السياسي المغربي بكلياته وجزئياته حول دور هذه المؤسسة التي سميت "مؤسسة المؤسسات".

أولا: إشكالية الدراسة :

تتمحور هذه الدراسة حول طبيعة النظام السياسي المغربي وأدور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي.ومنه تطرح الإشكالية التالية: ماهي الميزات التفضيلية التي على أساسها يتم تأثير المؤسسة الملكية داخل الحقل السياسي المغربي ؟

هذه الإشكالية تتفرع عنها عدة الأسئلة الفرعية التالية:

1/ ماهي مرتكزات وأدوات المؤسسة الملكية في مجال تأثيرها داخل النظام السياسي المغربي ؟

2/ على أي أسس شرعية يتبن دور المؤسسة الملكية داخل النظام السياسي المغربي ؟

3/ ماهو دور الفاعل السياسي و الإجتماعي داخل النظام السياسي المغربي ؟

ثانيا :الفرضيات:

وللإجابة علىعلى الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمطن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئسية:

تعد المؤسسة الملكية الفاعل الأساسي في بنية النظام السياسي المغربي

الفرضيات الفرعية:

1/ تعمل المؤسسة الملكية دور وظيفة التحكيم داخل النظام السياسي المغربي

2/هشاشة الفاعل الإجتماعي والسياسي إنعكس على دور أكبر للمؤسسة الملكية

3/هاجس المؤسسات الحقيقية أعطى الأفضلية للمؤسسة الملكية.

ثالثا: الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

أ-الأهمية العلمية :

*نحاول الإنفتاح على مجال جديد من التحليل يدخل ضمن حقل النظم السياسية المقارنة ، وذلك من خلال التركيز على نظام سياسي مخزني لما يفرزه من إشكاليات على مستوى إختيار بعض الإقترابات والمناهج المرتبطة بحقل النظم السياسية المقارنة.

ب- الأهمية العملية:

*محاولة بناء بحث وجعله كمجال تخصص في هذا الحق المعرفي الذي يعرف تطورا ديناميكيا.

رابعا: الهدف من الموضوع:

ترمي هذه الدراسة إلى تحديد ودراسة الأدوار السلبية والإيجابية التي تلعبها المؤسسة الملكية داخل النظام السياسي المغربي ،والإصلاحات الواقعة التي قد تؤدي بالعيجاب أو السلب داخل المغرب.

خامسا: أسباب إختيار الموضوع:

تتدرج أسباب إختيار موضوع الدراسة –دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي (1999-2016) في الرغبة في محاولة توظيف المعارف النظرية المكتسبة في رصد وتحليل طبيعة النظام السياسي المغربي ودى إستجابتها لموجة الإصلاحات الديمقراطية والسياسية،خاصة أن الحديث على هذه الظاهرة (دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي)في الاونة الأخيرة عقب أحداث 20فبراير،أصبح يفرض نفسه لإستجابة لضغوطات العولمة وضرورة ذلك النظام نحو النموذج الديمقراطي الغربي كاداة للإندماج في النسق الدولي.

سادسا: الدراسات السابقة:

أ/الدراسات النظرية:

وهي تلك الدراسات التي عالجت النظام السياسي المغربي والمؤسسة الملكية ،وعلاقة الملك بالحكومة، ومن أهم هذه الدراسات كتابات ،محمود عاطف البنا، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1985. و نجيب الحجيوي، سمو المؤسسة الملكية – دراسة قانونية – أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق سنة 2001-2000 كلية الحقوق أكدال،التي تم الإستعانة بهما في المذكرة لتبيان مفهوم النظام السياسي الملكي وكذا مفهوم المؤسسة الملكية وتطورها .

ب/ الدراسات السابقة المعتمد عليها في الجانب التطبيقي :

تعرضت للعديد من الكتابات والاطروحات لدراسة تحليل بنية النظام السياسي المغربي والإصلاحات الواقعة فيه ومنها أطروحة :نجيب الحجيوي، سمو المؤسسة الملكية – دراسة قانونية – أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق أكدال، سنة 2001-2000.و عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، منشورات دار الأمان الرباط، 2009 ،وقد تم الإستعانة بهما في هذه الدراسة لإبراز الأبعاد الدستورية والمؤساستية والاجتماعية وكذا الإصلاحات الواقعة قبل وبعد 2011 داخل النظام السياسي المغربي .

سابعا :منهج الدراسة والمقتربات المنهجية:

أ/ المناهج:

إعتمدنا في دراستنا على ثلاث مناهج :

1-المنهج التاريخي :هذا للرجوع الى تاريخ النظام السياسي والمؤسسة الملكية بدلالة التحليل السياسي.

2-النهج المقارن : وهنا أعتمدنا عله في المقارنة بين المراحل أي بين فترة وأخرى (1999-2016).

3-دراسة حالة: الذي يقوم على دراسة وضعية معينة بتعمق وإستفاء المعلومات عن كل جوانبها التي هي محل الدراسة وإستخلاص النتائج بشأنها ،وينطبق هذا الموضوع على دراسة حالة النظام السياسي الملكي للملكة المغربية.

ب/المقتربات:

يمكن الإستعانة بدراسة هذا الموضوع ب:

***الإقتراب المؤسسي:**دراسة المؤسسات السياسية داخل النظام السياسي المغربي سواءا التقليديةمنها (المخزن ،المؤسسة الملكية)أو الحديثة(الدساتير،البرلمان،الأحزاب)

ثامنا: التنظيم الهيكلي أو محتويات الدراسة:

للوصول الى نتائج موضوعية وبناء دراسة أكاديمية تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول:

-**بالنسبة للفصل الأول:**يمثل الإطار المفاهيمي ،حيث يعرض الضبط المفاهيمي للنظام السياسي الملكي والمؤسسة الملكية وعلاقة الملك بالحكومة

-**أما الفصل الثاني:** فخصص لتحليل بنية النظام السياسي الملكي للمملكة المغربية حيث يركز على البعد الدستوري ،ثم البعد الحزبي ، ثم البعد الإجتماعي (المخزن)،وأخيرا البعد المؤساساتي (المؤسسة الملكية).

– **أما الفصل الثالث:** فخصص لدراسة الإصلاحات الواقعة في النظام السياسي المغربي قبل وبعد 2011، فدرسنا مرتكز الإصلاح في المملكة المغربية ومسار الإصلاح الديمقراطي في المملكة المغربية.

تاسعا:صعوبات البحث:

عند دراستي لهذا الموضوع تعرضت لعدة صعوبات وعراقيل :

*قلة المراجع وهذا راجع كون عنوان المذكرة حديث

*الصعوبة في تحليل المعطيات المأخوذة من المراجع أو من الواقع المعاش في النظام السياسي في المغرب وهذا راجع لسرية بعض المعلومات الغير المتوفرة .

*عند الخوض في دراسة الموضوع لم أجد ملائمة الدستور المغربي للواقع المعاش في النظام السياسي المغربي على أن بعض الصلاحيات ترجع الى رئيس الحكومة والوزراء المعيينين وهذا ماهو مدون في الدستور ولكن الواقع خالف ذلك كون الملك صاحب جميع الصلاحيات الجزئية منها أو الكلية

*إضافة لتعرضي الى بعض الظروف الشخصية الصعبة والقاسية والتي ربما إنعكست وأثرت على إلتزامي وإهتمامي بالموضوع وتغطيته بالمادة العلمية التي يستحقها فعلا.

الفصل الأول

الضبط المفاهيمي لمفهومي:

- النظام السياسي الملكي.
- المؤسسة الملكية.

خطة الفصل الأول

الفصل الأول: الضبط المفاهيمي لمفهومي: النظام السياسي الملكي – المؤسسة الملكية:

المبحث الأول: مفهوم النظام السياسي الملكي:

المطلب الأول: تعريف النظام

المطلب الثاني: تعريف النظام السياسي

المطلب الثالث: تعريف النظام السياسي الملكي وتطوره

المبحث الثاني: مفهوم المؤسسة الملكية:

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة الملكية

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الملكية

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة الملكية بالنظام السياسي المغربي

الفصل الأول: الضبط المفاهيمي لمفهومي: النظام السياسي الملكي – المؤسسة الملكية:

تختلف طبيعة النظم السياسية وتتباين حسب الدول وتبعا لذلك تعددت أنظمة الحكم وانماطه وطرائقه في الدول المختلفة طبقا للقانون دستور كل دولة من دول العالم ، ويتميز بنظام سياسي، فالمغرب لها نظام ملكي تلعب فيه المؤسسة الملكية دورا كبيرا، وفي هذا الفصل نبرز مفهوم النظام السياسي الملكي ومفهوم المؤسسة الملكية في مبحثين.

المبحث الأول: مفهوم النظام السياسي الملكي:

لفهم واستيعاب معنى النظام السياسي لابد أولا من تحديد والاشارة الى معنى النظام ككل. بعد ذلك نصل الى تعريف النظام السياسي الملكي.

المطلب الأول: تعريف النظام:

الأصل في مصطلح النظام أنه ظهر في مجال العلوم الطبيعية، يبد أنه سرعان ما شاع وانتشر استخدامه في مختلف فروع المعرفة، حيث جرى التعامل مع مختلف وحدات التحليل في العلوم مثل الاجتماع، والاقتصاد، وعلم النفس بوصفها نظم وأنساق تعبر عن ذاتها. [1]

[1] عبد المطلب السيد غانم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية**، القاهرة، دار القاهرة للنشر والتوزيع سنة 1985 ،ص45.

المطلب الثاني: تعريف النظام السياسي:

إن دراسةوتحديد مفهوم النظم السياسية تساعد في معرفة الموضوعات التي يجب الإحاطة بها في مجال النظم السياسية، وقد تباينت محاولات تحديد مفهوم النظام السياسي ومنها:

1-المعنى الضيق التقليدي "الدستوري" للنظام السياسي:

يعرف النظام السياسي بأنه نظام الحكم في الدولة، وهو يتطابق مع مدلول القانون الدستوري الذي يتضمن القواعد المتعلقة بنظام الحكم في الدولة وهو مما ذهب إليه "جورج بيدرو" بالقول بأن (النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة) حيث اهتمت الدراسات الدستورية في الماضي بتباين شكل أنظمة الحكم وتنظيم سلطات الحكم فيها دون الاهتمام بأهداف السلطة وغايتها، ولا بالقوى الاقتصادية المؤثرة في كيفية تسيير السلطات العامة. [1]

فالمدرسة السلوكية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية، وبالذات المؤسسات الحكومية، أي السلطات الثلاث التشريعية

[1] محمود عاطف البنا، **النظم السياسية أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1985، ص04.

والتنفيذية والقضائية،[1] لكن بمرور الوقت لم يعد المدلول القانوني ملائما لدراسة النظم السياسية.

2-المعنى الواسع المعصر للنظام السياسي:

أخذ مفهوم النظم السياسية أبعاد جديدة، حيث أن تحديد طبيعة النظام السياسي لبلد معين لم تعد تتوقف على تحليل النصوص الدستورية المنظمة للسلطة، بل بالبحث عن كيفية تطبيقها الفعلي ومدى تأثير مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد.[2] وفي هذا السياق يعرفه "ديفيد إستين" بأنه: (مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم، على هذا فإن عملية تخصيص القيم تعتبر الخاصية الأساسية للنظام السياسي)، ففي أي مجتمع تنشأ خلافات بين الأفراد حول توزيع القيم ولمواجهة هذا الوضع يضطلع النظام السياسي دائما بعملية التوزيع بما يتخذه من قرارات ملزمة للجميع، ويعتبر أن حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة النظريات التي تتصل مباشرة أو غير مباشرة بضع القرارات الإلزامية للمجتمع.

ومن ثم فإن كل فعل اجتماعي لا يتوفر فيه هذه الخصائص لا يدخل في مكونات النظام السياسي، فالنظام السياسي يتكون من المدخلات التي تتمثل في المطالب والحاجات الصادرة

[1] كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت**، شركة الربيعات للنشر والتوزيع، 1987، ص39.

[2] محمود عاطف البنا، المرجع السابق، ص07.

عن المجتمع، ودعم هذه المطالب والمخرجات التي تصدر من النظام السياسي في شكل قرارات، ومن التفاعلات ومن البيئة المحيطة للنظام من خلال التغذية الاسترجاعية.[1]

أما "**غابر**يال **ألموند**": فيرى أن التخصيص السلطوي للقيم لا تميز النظام السياسي عن النظم الاجتماعية الأخرى كالعائلة مثلا، ومن جانبه عرف النظام السياسي بأنه: (نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتين هما التكامل والتكيف داخليا في اطار المجتمع ذاته، وخارجيا بين المجتمع والمجتمعات الاخرى.

باستخدام التهديد والارغام المادي المشروع [2] فمعيار التفرقة بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى هو الاكراه المادي المشروع وأن القوة المشروعة هي التي تضمن تماسك النظام السياسي.

في حين رأى "روبرت دال" بأن النظام السياسي هو: (نمط مستمر للعلاقات الانسانية يتضمن الى حد كبير القوة والحكم والسلطة).[3]

وهناك من عرف النظام السياسي بأنه: (بنية من الوظائف والأعضاء تقبع فيه لسلطة الأمر "السلطة السياسية" ومرتبطة في كيان هذه البنيات العضوي والوظيفي، بل وفي أهدافها بنسق قيمي، أي مجموعة قواعد وقوانين وقيم وعقائد وأفكار فلسفية)، وتأتي النظم السياسية

[1] محمد نصر مهنا، **في النظم السياسية ونظرية الدولة**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص345.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، عمان**، دار مجدولان للنشر والتوزيع، 2004، ص23.

[3] المرجع نفسه، ص24،23.

إما معبرة عن تاريخ طويل لواقع سياسي تسوده صراعات فعلية أن هذا الواقع هو الذي يفرز الدساتير.[1]

ويرى "كمال المنوفي" أنهتأثير المدرسة السلوكية أخذ مفهوم النظام السياسي بعدا جديدا وأصبح يشير الى (شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة سواء من حيث منطلقها "الجانب الايديولوجي"، أو القائمون على ممارستها "النخبة"، او الإطار المنظم لها "الجوانب المؤسساتية".[2]

3-التعريف الإجرائي للنظام السياسي:

إجمالا يتضح أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من التفاعلات والعلاقات والأدوار المرتبطة بظاهرة السلطة، كما أنه جزء من نظام كلي هو النظام الاجتماعي، وللنظام السياسي معنيين، **المعنى الأول:** الذي يرى أن النظام السياسي يشير الى نظام الحكم الذي يسود دولة معينة، و**المعنى الثاني:** الذي يؤكد أن النظام السياسي يتضمن أنظمة الحكم، أي العلاقات بين السلطات الثلاثة.[3]

وتقوم النظم السياسية بتأدية عدد من الوظائف المتشابهة، غير أنها تختلف في مدى ممارسة كل وظيفة وأنواع الأبنية والمؤسسات التي تقوم بها، فوفقا النسقي تعمل النظم

[1] عادل ثابت، **النظم السياسية**، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص256،257.

[2] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص40.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص26.

السياسية على تحقيق وظيفة البقاء من خلال التركيز على الإستقرار السياسي والتكييف مع متغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة ووفقا للإقتراب الوظيفي تتمثل وظائف النظام على مستوى المدخلات في التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح والإتصال السياسي، بينما وظائف المخرجات في وضع السياسيات واتخاذ القرارات وتنفيذها والتقاضي والاحتكام بموجبها.[1]

كل نظام سياسي يتكون من عدد من الأبنية والمؤسسات السياسية، ويمكن المقارنة بين النظم السياسية على مدى تعقد البناء المؤسسي والسياسي ومدى تمايز المؤسسات السياسية.

لا تتواجد النظم السياسية في فراغ بل في بيئة تؤثر فيها وتتأثر بها، رغم تناوله لنظام مستقل، إلا أنه يتفاعل مع النظم المجتمعية الداخلية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع النظم الخارجية الاقليمية والعالمية.

المطلب الثالث: تعريف النظام السياسي الملكي وتطوره:

[1] ثامر كمال الخزرجي، المرجع السابق، ص56-62.

الملكية نظام حكم حيث يكون الملك على رأس الدولة، ويتميز بأن الحكم الملكي غالبا ما يكون لفترة طويلة وعادة حتى وفاة الملك، وينتقل بالوراثة الى ولي عهده، وتعرف زوجته بلقب الملكة.[1]

والنظام الملكي من أقدم أنظمة الحكم المعروفة في التاريخ، وهو من ضمن الأنظمة الدكتاتورية التي ينفرد فيها بعض الأفراد بسلطة الحكم في الحكم في الدولة دون الرجوع الى الشعب، وغالبا ما يرتكز على فرد واحد يستحوذ على السلطة في قبضته سواء كان ملكا أو إمبراطورا أم رئيسا للجمهورية أو رئيسا للوزراء.

ويستعين الدكتاتور في حكمه بأعوان يسيطر عن طريقهم على مقاليد الأمور في الدولة، حيث أن للنظام الدكتاتوري جملة من الخصائص مثل استفراد الملك بالحكم، وتزييف إرادة الشعب وادعاء الصفة الديمقراطية، وتقييد المعارضة، وتقييد الحريات العامة.

ويكون النظام ملكيا اذا كان الوصول الر رئاسة الدولة يتم بالوراثة، ويسمى الرئيس عندئذ بالملك، كما قد تطلق عليه أوصاف أخرى في بعض الأحوال كالأمير والامبراطور او السلطات، وقد كان النظام الملكي هو السائد قديما، الا أنه صار أقل انتشارا في الوقت الحاضر إذ تحولت كثير من النظم الملكية الى نظم جمهورية، وفي المجتمعات القديمة كانت للملك جميع السلطات فكان هو الشرع والقاضي والحاكم، فقد قامت الملكية في أجلها التاريخي على زعم أن الملوك سلطتهم من الله عز وجل، وأنهم خلفاء الله تعالى في أرضه،

[1] ثروت بدوي، **النظم السياسية**، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر، 1994، ص21.

وذلك في سبيل الدفاع عن سلطانهم المطلق وعدم مسؤوليتها أمام الشعب، وبمرور الوقت تلائم النظام الملكي مع مقتضيات التطور عما أسفر عنه اكتسابه أبعاد دستورية جديدة فمن السياق السياسي للدولة.[1]

أولا: أنواع الملكيات:

قد تتخذ الحكومات الملكية عدة صور، فهناك الملكية المطلقة، ونظام الحكم الملكي الدستوري، والملكية الاستبدادية.

1-الملكية الاستبدادية:

وهي التي لا يتقيد فيها الملك بأي قانون قائم ولا يعترف بالخضوع لأي سلطة، ولا يقيم وزنا للشعب.

2-الملكية المطلقة:

وفيها يتقيد الملك بالقوانين القائمة، وإن كان يستطيع تعديلها أو الغاءها، وهو يجمع كل عناصر السلطة في يده ولا يشاطره فيها أحد، ولا يوجد من يسأله عن ممارسة هذه السلطة فهو السيد المطلق، ولا يسأل عما يفعل، ونظريا للملك عنا التحكم الكامل بأفراد الشعب وبالأرض.

3-الملكية الدستورية:

[1] ثروت بدوي، مرجعسابق، ص21-22.

حيث يكون رئيس الدولة الأعلى في هذه الحالة ملكا يتولى الحكم عن طريق الوراثة، ولكن الشعب هنا يكون صاحب السلطة وتكون له وحدة السيادة، ولا يكون للملك السيادة ولا حتى أي جزء منها ولا يمارس أي سلطة فعلية، و السلطة الفعلية في يد الهيئة المنتخبة، والملاحظ أن النظام السياسي هو المجال الأصل لتطبيق نظام الملكية الدستورية، فمعظم الملكيات الدستورية تتخذ شكلا برلمانيا مثل كندا، حيث يمكن اعتبار العاهل رئيس الدولة، ولكن رئيس الوزراء يستمد القوة بشكل مباشر او غير مباشر من الانتخابات. [1]

ثانيا: أهمية المؤسسات السياسية الرسمية في النظام السياسي الملكي:

1-السلطة التنفيذية:

تنحصر السلطة التنفيذية في النظام الملكي في يد الملك، الذي يتمتع بسلطات واسعة، فالملك هو أمير المؤمنين والممثل الأسمى للدولة والأمة ورمز وحدتها، وهو حامي الحمى والساهر على احترام الدستور وصيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات والضامن لاستقلال البلاد، حيث ينصب كزعيم سياسي للمملكة، ويرأس مجلس الوزراء ويعين الوزراء من الحزب الحائز على الأغلبية في الانتخابات التشريعية، وهو الذي يعين باقي أعضاء الحكومة، كما يتمتع الملك في ظل النظام السياسي الملكي بصلاحيات أكبر حيث تمكنه انهاء مهام أي وزير، أو حل البرلمان وتعليق الدستور بعد التشاور مع مجلس

[1] غازي الرباعية، **مبادئ العلوم السياسية**، متحصل عليه من الموقع http://kemane.online.com/user، بتاريخ: 25-01-2017 على الساعة 16:55.

البرلمان، كذلك من بين صلاحياته الواسعة الدعوة الى انتخابات جديدة، واصدار المراسيم الجديدة. [1]

وبالتالي نجد أن السلطة التنفيذية في ظل النظام السياسي الملكي مكانته مقدسة وخاصة تفرده عن غيره من الأشخاص والمؤسسات، والملك فوق المساءلة والنقد ولا تسري عليه الأحكام القضائية، وجميع القرارات والضمائن الملكية تعتبر سارية المفعول تنطبق عليها صفة القداسة وكذا أصبحت المؤسسة الملكية بحكم القداسة فوق القوانين الوضعية ولا تسري عليها الاعتبارات في التعامل مع الاجتهاد البشري.[2]

- **مكانة الحكومة في السلطة التنفيذية:**

على غرار العديد من النظم السياسية الملكية في العالم، فإن السلطة التنفيذية في النظام الملكي تتشكل من ثنائية تضم كل من الملك والحكومة، تتألف هذه الحكومة من الوزير الأول والوزراء، لكن هذه الثنائية لا تعبر عن توزيع فعلي للمهام لصالح الملك، فالحكومة تعد مسؤولة امام الملك وامام البرلمان حيث يقدم الوزير الأول امام كل من مجلس البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة بعرض البرنامج العام الذي يعتزم تطبيقه، إذا كانت الحكومة مسماة من طرف الملك فهي مسؤولة أمامه، أمام مسؤوليتها امام البرلمان فهي

[1] عبد الله حمودي، (ترجمة: عبد الجيد جحفة)، **النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، بيروت، دار توبقال، ص37.

[2] عبد الله حمودي،مرجع السابق ص37.

تخضع لشروط معقدة ولهذا فمسؤوليتها تتحدد عمليا امام الملك وحده، وتحدد مجالات واختصاصات الحكومة فيما يلي:

- ✓ تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول.
- ✓ حق التقدم بمشاريع القوانين من طرف الوزير الأول.
- ✓ ممارسة السلطة التنظيمية من طرف الوزير الأول، كما تمكن الوزير الأول أن يقدم بعض من سلطاته الى الوزراء، الوزير الأول يتحمل مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية.
- ✓ الحق في إحالة القوانين قيل اصدار الأمر بتنفيذها الى المجلس الدستوري وامام كل هذا فإن الحكومة تملك صلاحيات واختصاصات محددة تجعلها تابعة للمؤسسة الملكية. [1]

2-السلطة التشريعية:

تقوم السلطة التشريعية بدور هام في أي نظام سياسي وذلك خلال استهلاكها لوظيفة التشريع، بالإضافة الى الأدوار الرقابية والتي تختلف باختلاف وتعدد الأنظمة السياسية، ويتكون البرلمان من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين، وقد يتكون من مجلس واحد، ويتم انتخاب أعضاء البرلمان على أساس نوعين من الاقتراع يتمثلان في الاقتراع العام المباشر مع آلية التمثيل النسبي، أو الاقتراع غير المباشر ويخص مجلس المستشارين

[1] عبد الله حمودي، المرجع السابق، ص38.

ويمتلك أعضاء البرلمان حصانة تمنعهم من المتابعة والبحث أو الغاء القبض عليهم أو الاعتقال أو المحاكمة أثناء مزاولتهم مهامهم، شرط عدم المجادلة في النظام الملكي أو الدين أو الاخلال بالاحترام الواجب للملك ومن بين صلاحيات البرلمان:

- ✓ اصدار القانون بالتصويت، واصدار قانون المالية بالتصويت.
- ✓ حق التقدم باقتراح القوانين.
- ✓ المصادقة على المعاهدات التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة.
- ✓ الصفة الاستشارية لكل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين غير الملزمة بخصوص اعلان حالة الاستثناء، وحل البرلمان.
- ✓ تعيين أعضاء من المجلس الدستوري.
- ✓ الحق في احالة القوانين على المجلس الدستوري.
- ✓ الحق في اتخاذ مبادرة مراجعة الدستور.[1]
- ✓ الرقابة البرلمانية على الحكومة من خلال تطبيق ملتمس الرقابة او مسألة الثقة بما يؤدي الى استقالة الحكومة أو توجيه تنبيه للحكومة. [2]

إن الملاحظة الأساسية لسلطات واختصاصات المؤسسة التشريعية تظهر هيمنة السلطة التنفيذية عليها وعلى سيرها وممارستها، فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها السلطة

[1] المرجع السابق ،ص39 .

[2] رقية المصدق، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية – النظام السياسي المغربي وأنظمة اخرى معاصرة**، الجزء 2، بيروت، دار بوتقال، ص63.

التنفيذية في النظم الملكية، خاصة منها العربية تجعل هذه المؤسسة محور النظام والفاعل المركزي فيه، أما بالنسبة للحكومة فصلاحيتها المحدودة تجعلها تابعة بشكل مباشر للنسق ويبقى البرلمان كذلك خاضع لهيمنة السلطة التنفيذية.[1]

3-السلطة القضائية:

تستمد الدولة كينونتها من القانون الذي ينظم سلوك الافراد وعلاقتهم بها، الغاية من السلطة القضائية تطبيق القانون والقواعد القانونية المنظمة لسلوك الافراد والجماعات هي من صنع الأجهزة المختصة بالتشريع وعمل القانون في الدولة، والقضاة عامة لا يضعون القانون انما يطبقونه.

تتولى السلطة القضائية الحاكم المختلفة وتصدر احكامها وفقا للقوانين المعمول بها في المملكة، والمحاكم مفتوحة للجميع ولكن الافراد والهيئات المختلفة والجماعات والمؤسسات حق الاحتكام للقضاء. والقضاء في الانظمة الملكية مستقل عن السلطة التنفيذية والتشريعية، والقضاة لا ينقلون ولا يعزلون الا بمقتضى القانون.

تمارس السلطة القضائية بواسطة عدة أنواع من المحاكم منها: المحاكم العادية أو محاكم القانون العام، المجلس الأعلى للقضاء، المحاكم الابتدائية، محاكم الاستئناف، المحاكم الادارية، المحاكم المختصة بالمحاكم التجارية، المحكمة العسكرية، المحكمة العليا... [2]

[1] مرجع سابق، ص64.

المبحث الثاني: مفهوم المؤسسة الملكية:

هي المؤسسة التي تتوحد حولها الأمة وتضمن وحدة البلاد واستقلالها وتوحد الشعب بمختلف تياراته السياسية وانتماءاته الاجتماعية والثقافية واستمرت هذه العلاقة على مدى تاريخ المغرب ككيان سياسي موحد ومستقل. ولتغطية هذه المسألة سنتطرق في هذا المبحث الى ثلاث مطالب الاول يتعلق بنبذة تاريخية عن المؤسسة الملكية والثاني بتعريفها والثالث بالعلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة الملكية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة الملكية:

أكثر من ثلاثة قرون الآن على العرش العلوي في المغرب، هذه الفترة ليست بالهينة. نجد أن عوامل الاستقرار التي جعلت العرش العلوي في المغرب يستمر بخطى ثابتة هو التاريخي، فالملكية لم تبدأ في عهد الدولة العلوية، والملكية تعتبر ثاني ملكية في العلم اليوم بعد عرش اليابان. فهي ملكية تاريخية وملكية شعبية وملكية وطنية وملكية مؤمنة، أما أنها ملكية شعبية فإن الملوك الذين تعاقبوا على عرش المغرب[1] من رحم القاعدة الشعبية، وما جاء أحد منهم لأنه ينتمي الى طبقة من طبقات الأثرياء أو النبلاء، أو كام هو الحال في بعض الملكيات في أوروبا، فكانوا إذا ظلوا إذا مرتبطين الى جذورهم أو بجذورهم كانوا دائما

[1] رقية مصدق ،مرجع سابق،ص55.

مع الشعب، [1]ليس هناك تطاول من جانب الملك على شعبه، وليست هناك حجب كثيفة تحول

بين الشعب والقصر والقصور، زاكن هناك تناغم بين ما يحبه الشعب وما يقدمه الملك من خدمات والدولة العلوية[2] من الدول التي مارست الحكم وتولت السلطة في عهود اضطراب كان المغرب فيها مهدد بالاحتلال الأجنبي، وكانت العبارة آنذاك بيعة الملك من شعبه كان

عقدا بينه وبين الملك على التحرير أي تحرير الأرض أو تثبيت السيادة أو استعباد، كل الملوك الذين جاءوا كانوا يشعرون بأنهم لهم رسالة، جاءوا بعد ان اطمئن الشعب الى قدراتهم ومؤهلاتهم التي ينبغي ان تتوفر في المحاكم وفي الملك بالأخص. ولو تدريجيا هناك الشكل الأول انه يكون شريف النسب من سلالة الرسول، طبعا تخلف هذا في بعض العهود، الدولة المرابطية مثلا البربرية، الدولة الموحدية بربرية ما كانوا يدعون نسبتهم الى الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا أنهم من أحفاد الرسول أو ابنائه ولكن كانوا مسلمين، ملتزمين، ويعني الملكية الموحدية ملكية لأصول الاسلام. [3]

[1] رقية مصدق ، مرجع سابق،ص 66.

[2] محمد كريشان،عبد الهادي بو طالب،**المؤسسة الملكية بين الحاضر والماضي**،الرجوع للموقع www.aljazeera.net،على الساعة 02:09 ليلا، بتاريخ 12-03-2017.

[3] محمد كريشانالمرجع السابق.

وتتوفر الملكية في المغرب على رصيد تاريخي مهم جدا تتحكم فيه تقاليد وتطورات مشدودة الى العصر من الخصوصيات غير المتوقعة والخارقة للتكهنات، ان الملكية في المغرب تعود مكونا اساسيا في الحياة العامة المغربية ذلك لاعتبارات تاريخية واجتماعية فهي تتميز بالأصالة والامتداد التاريخي حيث تعود لحوالي 1250 سنة، هذا الامتداد مكنها من التأصل في نفوس المغاربة وتماهيها مع النسيج الاجتماعي والسياسي ومما عزز هذه المكانة الموقع الديني للملك بصفته أمير المؤمنين.

فالملكية المغربية تشمل بين لقيها فسيفساء من الرموز الدينية التاريخية بما فيها البيئة الطقوسية التي تمثل عصب المنظومة الرمزية للسلطة السياسية في المغرب واساسها المنيع، وهذا الاساس وفق منظور "عبد الله محمودي" (هو في الوقت نفسه تحصين يصمد في وجه كل من ينازعه المنصب الأسمى[1]، سلطة أمير المؤمنين) الامام، والامامة وفق سعد الدين "التفتزاني" (تنفيذ لسلطة عليا في المجالات الدينية والدنيوية المورثة عن الرسول[2] ، ويستخلص "العروي" من هذا الاخير (ان الخليفة هي الصفة الشرعية لتوارث السلطة، ولا توجد سوى سلطة مورثة واحدة لا تتجزأ)). أما "الغربي عبد القادر الفاسي" فقد ميز بين الخلافة والامامة قائلا (واحدة مرئية سياسية منقطعة وهي الخلافة والاخرى غير مرئية وغير منقطعة وهي الامامة)، الأمامة التي بررها "أكنسوس" بأنها ضرورية للإبقاء على دين الله. ومهمة عقد البيعة "الابقاء" لكن ليس على "دين الله: كما الحال ان توهمنا ايديولوجية

[1] هند عروب، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**، منشورات دار الأمان الرباط، 2009، ص193.

[2] A-Laroui, les origines soc, et cul, Du nationalisme marocain (1830-1912) paris, P71-72.

"اهل الحل والعقد" بقدر ما هو ابقاء على الحاكم وضمان لاستمرارية من جهة وضمان لطاعة رعيته له وخضوعها المطلق لسلطته. [1]

فالسيادة العليا الرمزية – يقول محمد أركون – تحتاج لكي تترسخ الى عامل الوقت والشعائر والطقوس وعملية طويلية من استبطان الصيغ الأدبية والفنية على أساس معايير متعالية لا بشرية، ثم استبطانها من قبل أعضاء الجماعة التي تنتج التراث وينتجها التراث بدوره [2] وفي موضوع آخر يحاول "محمد أركون" تسليط الضوء على السيادة الروحية العليا والسلطة السياسية في الاسلام، اذ يقول إن (المسألة الأكثر صعوبة بالنسبة للتاريخ الحديث تتعلق بتلك الصيرورة الاجتماعية الثقافية التي قادت الوعي الجماعي لتصور السلطة وممارستها في المجتمعات القبلية المتجزأة، الى تصور آخر يتجاوز القبلية، بل ويتجاوز التاريخ لأنه بريط كل سلطة سياسية بذروة ما هو فملامح النظام السياسي المغربي تتحدد والقسمات الباتريمونيالية التي لخصها **James Bilt** و**Caolleinden** في تقريب الأوفياء من الرئيس أو الزعيم بالإضافة الى شخصية النظام من جهة، والرفع من قيمة العلاقات الشخصية بين الزعيم كأب وكقائد ومحيطه من جهة أخرى بالإضافة الى مؤسسات غير واضحة المهام واستغلال التوترات والنزعات السياسية برعايتها من ناحة والتحكيم بينها من ناحية أخرى والقوة العسكرية أساسية في السلطة الباتريمونيالية، ويواصل "واتربوري" لحديثه

[1] هند عروب، المرجع السابق، ص194.

[2] محمد أركون، **القديسي والثقافي والتغيير في مفهوم السيادة العليا في الفكر الاسلامي**، ترجمة وتعليقات هاشم صالح، الفكر العربي المعاصر، عدد 39: 15-33.

عن الملكية فهي توجد في مرحلة انتقالية من باتريمونيالية مؤسسة على التقليد صوب نيوباتريمونيالية تعاقدية، حيث التبادلات الأساسية لاستمرار النظام تتم خاصة على المستوى المحلي والدولي للنخب وتظهر السلاسة غير التاريخ لملوك المغرب والتي كانت تدعى قبل 1957 بالسلطات فيما يلي:

أولا: سلالة بورغواطة.

ثانيا: سلالة الادارسة.

ثالثا: سلالة الفطميين.

رابعا: سلالة المرابطين.

خامسا: سلالة الموحدين.

سادسا: سلالة المرينيين.

سابعا: سلالة الوطاسيين.

ثامنا: سلالة السعديين.

تاسعا: سلالة العلويين. الى غاية محمد السادس بن حسن من 1999.-2017[1]

[1] الموقع الالكتروني www.marefa.org بتاريخ 13-03-2017 على الساعة 03:36 صباحا.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الملكية:

يعتبر الحديث عن المؤسسة الملكية حديث عن مؤسسة رئاسة الدولة، انها مؤسسة المؤسسات، انها الدولة المغربية بذاتها[1] تحتل استمرارية النظام السياسي، بعكس المؤسسات السياسية الأخرى سواء كانت حديثة كالأحزاب السياسية أو نقابات أو مؤسسات تقليدية كالقبيلة والزاوية، تتأسس مشروعية المؤسسة الملكية على أساس تاريخي وديني تتمثل في إمارة المؤمنين ثم عادات وتقاليد استطاعت على مدى التاريخ السياسي المغربي بإحلال نوع من التوازن السياسي بين مجموعة من الفاعلين السياسيين، كان النظام السياسي سيكون في مهب الريح ففي السنوات الأولى للاستقلال، ثم إنشاء الآليات القمعية لحفظ النظام السياسي (الشرطة والجيش والدرك) بما فيها الحركة الوطنية التي كان لها تصور آخر لشكل الحكم، ثم حسمت صراعها مع حزب الاستقلال الذي كان القوة الثانية الى جانبها بخيار التعددية السياسية، ثم في المحاولتين الانقلابيتين التين كانت ... بالنظام السياسي[2]، ثم مرحلة التناوب الاداري الممنوح بدخول المعارضة الى الحكم الصوري، للانقلاب السلس للحكم ثم أخيرا في ظل الربيع العربي على المستوى الاقليمي ثم مطالب حركة 20 فبراير لتنفرد المؤسسة الملكية بالتعديل الدستوري المغربي شكلا ومضمونا، فعلى مدى التطور الدستوري المغربي كانت المؤسسة الملكية مكانة سامية في الهندسة الدستورية باعتبار أن الهندسة

[1] نجيب الحجيوي، **سمو المؤسسة الملكية – دراسة قانونية** – أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق سنة 2001-2000 كلية الحقوق أكدال، ص05.

[2] البكريوي، **دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب**، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق سنة 2001-2000 كلية الحقوق، أكدال، ص15.

الدستورية هي كيفية توزيع الاختصاصات بين السلطات والمؤسسات الدستورية، فالمؤسسة الملكية سلطة حقيقية بجانب باقي السلطات.

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة الملكية بالنظام السياسي المغربي:

تحتل الملكية مكانة سياسية بين المؤسسات الدستورية بحيث توجد قمتها، فتكريسها كمؤسسة يبدو من خلال الضمانات المخولة لها بمقتضى النصوص الدستورية، فضلا على أن هذا التكريس يكتسب طابعا احتكاريا، فالملكية وحدها يحتكر الصفة المؤسسية، وهو وما يرمي باقي البنيات المكونة المحيط العمومي والمجال السياسي، في أحضان الغموض والمتغير واللاشكلية[1]، فإذا كان التركيز قبل منتصف الثمانيات قد انصب أساسا على الاختصاصات الكلاسيكية للملك كرئيس للدولة، حيث اتجه الباحثون الى إجراء مقارنات بين سلطات الملك وسلطات الرئيس الفرنسي، خصوصا من حيث التقارب الحاصل في اختصاصات الفصل 19 سن الدستور المغربي والفصل 4 من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية او استعمال الفصلين 16 و35 لإقرار حالة الاستثناء أو لبعض الفصول المتعلقة لحل البرلمان او المتعلقة بالحق في مخاطبة الأمة مباشرة، فإن الأمر سيتغير عندما

[1] عبد اللطيف أكنوش، **واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21**، الدار البيضاء، ط1 ،مكتبة بروفناس،1999، ص162.

سيضطر الملك الى استحضار وضعه كأمير المؤمنين وذلك لكي لهيكل الحقل الديني ويسد فراغ السلطة التشريعية[1] وهذا ما يسمى بمرحلة الدنيوية للحكم والسياسة.

وهكذا وبتوظيف الدلالات الدينية والمضامين الثيولوجية من طرف المؤسسة الملكية، هذه الأخيرة احتلال موقع الهيمنة في الهرم الدستوري والسياسي برمته، انطلاقا من الفصل التاسع عشر، الذي سيصبح في عمق كل القراءات الممكنة لنظام الحكم المغربي، وينص هذا الفصل على أن الملك هو أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة. إن هذه الاثارة العابرة لوضعية المؤسسة الملكية داخل النسق السياسي والدستوري المغربي، من شأنها أن تشكل مدخلا مفيد لتناول العلاقة بين هذه المؤسسة وبين الاصلاح، إذ تتجلى الجوانب الشكلية في هذه العلاقة من خلال مدى تجاوب المؤسسة الملكية كمؤسسة ذات حضور طاغ وشامل ومكثف في كل الفضاءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع القضايا والتوترات؟ والواقع أن أهمية هذا الفصل لا تأتي فقط من كونه مفتاحا مرئيا لتحديد مركزية المؤسسة الملكية في البناء الدستوري، بل من كونه يجسد

[1] محمد الكوزي – **مقال حول "الاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في التحولات الاجتماعية في المغرب**، ط1، طارق بن زياد للدراسات والابحاث"، 2001، ص255.

المنطلقات العقائدية الكبرى التي تراهن عليها الملكية لإدارة الحكم في البلاد[1]، وتظل المؤسسة الملكية، حتى عن حقل إمارة المؤمنين التي تمكنها من ممارسة دور تحكيمي وتوفيقي كسلطة سياسية ودينية غير مقيدة وسلطاتها غير مرهونة بأي حدود دستورية – بمعناها الضيق – باستثناء تقيدات إرادية شكلية. [2]

فالنظام السياسي المغربي يعتبر مزيجا بين التراث الاسلامي والتقاليد السلطانية والأعراف الديمقراطية الحديثة، تلعب فيه المؤسسة الملكية الدور الأساسي والفاعل الرئيس بفضل اختصاصاتها الدستورية الواسعة وترسنتها الهائلة، وهو نظام تمزج بين المعلن والمقدس والمكتوب والعرفي والتقليدي والحديث، يصعب التعبير عنه أحيانا الا بلغة الالغاز والرموز، ورغم كل ما قد يقال فيه الا أن كثيرا من الباحثين يرون أن المعطيات المجتمعية والثقافية تثبت أنه يتلاءم مع المجتمع المغربي التقليدي المحافظ ومع طبيعة مزاج الانسان المغربي ويخص المؤسسة الملكية بالمغرب بمكانة عالية دستوريا وسياسيا وثقافيا، انها القلب المحرك لجميع أعضاء النظام السياسي المغربي ومؤسساته والعقل المدبر لتوجهات البلد الكبرى داخليا وخارجيا، قال عنها الملك "الحسن الثاني" انها ضعت المغرب، انها المؤسسة التي تتدخل في كل الحقول الدينية والدنيوية وإذا كانت المؤسسة الملكية تتمتع بكل هذه السلطة فإنها تستمد مشروعيتها من رزنامة من المشروعيات القانونية والدينية والتاريخية

[1] يونس برادة ،**الملكية والأحزاب في المغرب: مقاربة السياسية الحزبية للملكية**، مجلة فكر ونقد –عدد 65– 2005– الدار البيضاء، ص05.

[2] المرجع نفسه، ص05–06.

والصفوية والثقافية، لتتصهر في بوتقة واحدة فتضفي على نسقها السياسي مزيدا من الصلابة والتفرد والخصوصية. ولابد من الاشارة الى أن الملكية سابقة على الدستور نفسه، فهي كانت موجود قبله بصلاحيتها الواسعة وهي مصدر كل الدساتير التي مرت بها المغرب، رغم أنها تراعي في ذلك الوضع السياسي المحيط قبل أن تبادر.[1]

والنظام السياسي يرتكز على مقومين أساسين يتمثل الأول في كون المؤسسة الملكية ضامنة للتوازنات ويتجلى الثاني في تكريس مبدأ تراقبية السلطة في العلاقة بين المؤسسة الملكية ومؤسسة الحكومة. [2]

فالمقوم يتمثل في كون المؤسسة الملكية محورية ضابطة للتوازنات وهذه التوازنات تنقسم الى توازنات ثقافية واجتماعية وتوازنات مؤسساتية وسياسية.[3] وتعتبر المؤسسة الملكية إحدى الركائز الأساسية للنظام السياسي المغربي، حيث تستمد شرعيتها من تاريخها العريق (12 قرن من الزمان) وكذلك من الديني والروحي حيث تنحدر الأسرة العلوية من منطقة ينبوع النخيل وهي من سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم من جهة ابنته فاطمة الزهراء.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص06-07.

[2] محمد خريف، **في المقومات الجديدة للنظام السياسي المغربي**، مأخوذة من الموقع www.maghress.com بتاريخ 13-03-2017 على الساعة 05:04 صباحا.

[3] محمد خريف، المرجع نفسه.

[4] إتحاد القناصل الفخريين بالمغرب **Union of HonoraryConulsinmoroco**من الموقع www.uchm.ma بتاريخ 13-03-2017 على الساعة 05:27 صباحا.

الفصل الثاني

تحليل بنية النظام السياسي المغربي

الفصل الثاني: تحليل بنية النظام السياسي المغربي

خطة الفصل الثاني

الفصل الثاني: تحليل بنية النظام السياسي المغربي:

المبحث الأول: البعد الدستوري داخل النظام السياسي المغربي:

المطلب الأول: العلاقة بين المؤسسة الملكية ومؤسسة الحكومة في ظل الدستور المغربي

المطلب الثاني: علاقة المؤسسة الملكية بالبرلمان في ظل الدستور المغربي

المبحث الثاني: الفاعل السياسي (الأحزاب السياسية):

المطلب الأول: الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال بالمغرب

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في سياق الاصلاحات الدستورية

المبحث الثالث: البنية الاجتماعية (المخزن) والبنية المؤسساتية (المؤسسة الملكية):

المطلب الأول: البنية الاجتماعية (المخزن)

المطلب الثاني: البنية المؤسساتية (المؤسسة الملكية)

الفصل الثاني: تحليل بنية النظام السياسي المغربي:

إن هدف النظام السياسي المغربي هو البقاء في السلطة أو بقاء النظام السياسي لأطول فترة ممكنة (وهو بالطبع هدف شرعي)، أي تحقيق الاستقرار السياسي لهذا، يجب أن يتفاعل هذا النظام مع البيئة المحيطة به، مما يؤدي الى استمراره وتحقيق الاستقرار السياسي ويتم هذا التفاعل بين النظام والبيئة الموجودة حوله على أساس أن لكل فعل رد فعل، من خلال المفاهيم التالية:

البيئة الداخلية والخارجية: (المدخلات – المخرجات – التغذية الاسترجاعية). والفكرة هنا، أن كل نظام يحيا في بيئة داخلية وخارجية، وهذه البيئة تدخل الى النظام مدخلات مثل (مطالب وتأييد) ويقوم النظام بالتعامل مع هذه المدخلات ويستجيب لها في صورة مخرجات مثل (القوانين والقرارات)، هذه القوانين والقرارات هي (رد فعل) على المدخلات، ويحاول النظام من خلال هذه المخرجات أن يحقق الاستقرار السياسي.

التغذية الاسترجاعية: هي رد فعل البيئة (المجتمع) على هذه المخرجات (سواء كان رد فعل سلبي أو إيجابي) ورد الفعل هذا يتجه مرة أخرى الى النظام في صورة مدخلات جديدة. وتستمر عملية التفاعل بين النظام وبيئته، ويكون هدف هذا التفاعل هو تحقيق التوازن والاستقرار للنظام وبقائه لأطول فترة ممكنة [1]وفي هذا الفصل سنبرز البعد الدستوري

[1] قرار للمجلس الدستوري رقم 815.2011 صادر في 14 يوليوز 2011 **المعلن عن نتائج الاستفتاء في شأن مشروع الدستور الجديد**

داخل النظام السياسي المغربي كمبحث أول والفاعل السياسي (الأحزاب السياسية) كمبحث ثاني والبيئة الاجتماعية (فالمخزن) والبيئة المؤسساتية (المؤسسة الملكي) كمبحث ثالث.

المبحث الأول: البعد الدستوري داخل النظام السياسي المغربي:

الدستور المغربي هو مجموعة من القواعد التي تنظم حياة المجتمع من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يعتبر الدستور المغربي أسمى قانون البلاد، يضم 108 فصلا موزعة على 13 بابا ولا يمكن إصدار أي قانون يخالفه، حيث يسهر المجلس الدستوري على مراقبة مدى ملائمة القوانين المحدثة لدستور البلاد [1]، سنقوم في هذا المبحث بإبراز العلاقة بين المؤسسة الملكية ومؤسسة الحكومة في ظل الدستور المغربي كمطلب أول وطبيعة العلاقة التي تربط المؤسسة الملكية بالبرلمان في ظل الدستور المغربي كمطلب ثاني.

المطلب الأول: العلاقة بين المؤسسة الملكية ومؤسسة الحكومة في ظل الدستور المغربي:

يمكن التمييز في يرجع للعلاقة بين الملك والحكومة في النظام الدستوري المغربي خاصة بما يتعلق بتعيين الوزير الأول والحكومة، ما بين مرحلتين دستوريتين مختلفتان، الأولى تمتد

[1] قرار للمجلس .المرجع السابق.

طيلة سريان دساتير 1962-1970-1972، والثانية من دستور 1992 ولا تزال سارية النفاد في ظل الدستور الحالي لسنة 2011.

- فأما ما يتعلق بالمرحلة الأولى فقد كان الملك يتمتع بصلاحية واسعة من الناحية الدستورية فيما يرجع لتعيين الوزير الأول وباقي الوزراء.
- أما المرحلة الثانية، بدأت مع دستور 1992 حيث تغير الوضع في إطارها، جراء تنازل الملك عن سلطاته المطلقة في مجال تعيين أعضاء الفريق الحكومي الذي لا يكون إلا باقتراح من الوزير الأول.[1]

فيما يتعلق بالمستوى القانوني فبرجوعنا لصك دستور 2006 نجد أن الفصل 24 ينص على "يعين الوزير الأول. ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول. وله أن يعفيهم من مهامهم. ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها". وبالتالي فقراءتنا التجزيئية لهذا النص توحي الى فكرة واحدة وهي ان للملك الصلاحية المطلقة في تعيين الوزير الأول مع أفضلية الاقتراح التي تترك للوزير الأول فيما يرجع لتعيين باقي أعضاء الحكومة، لكن تبقى الصلاحية التامة للملك في إعفاء الحكومة أو أحد أعضائها بدون قيد أو شرط. هذه القراءة التبسيطية لذات النص تجعلنا نستشف أن صاحب سدة الرئاسة بالبلاد يحتكر حق تعيين الحكومة بدون قيد أو شرط فالملك يبقى صاحب الكلة الأولى والأخيرة في

[1] عبد الرحيم العلام، **الملكية وما يحيط بها في الدستور المغربي المعدل** ،الملكية خارج النص الدستوري، القضاء الدستوري واجتهاداته- بعض إشكالات العمل الحكومي وهيكلته ،ص38.

تعيين الوزير الأول وبالتالي باقي الوزراء باقتراح من هذا الأخير، ولا يكون الملك مقيد في تسمية الوزير الأول من هذا الجانب أو ذاك فهو وضميره وهو وحنكته الحاسم في هذا الاختيار. بيد أنه بإعمال العقل وسبرنا لأغوار الدستور بأكمله جملة وتفصيلا، وبقراءتنا للفصل 24 على ضوء الدستور بأكمله سوف نخلص الى أن هناك نص وثيق الصلة بالفصل 24، في حالة ربطه بهذا الاخير سوف يؤدي بنا الفهم الى استنتاج خلاصات وحقائق أخرى فيما يتعلق بتعيين الحكومة. والفصل هو ف 60 الذي يقول منطوقه "الحكومة مسؤولة أمام الملك وأمام البرلمان. يتقدم الوزير الأول أمام كل من مجلسي البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجلات النشاط الوطني وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية.[1] ويكون البرنامج المشار اليه أعلاه موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين ويتلو مناقشته في مجلس النواب تصويت يجب أن يقع وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من الفصل 72 ويترتب عليه الأثر المشار عليه في الفقرة الأخيرة منه، وتنص الفقرة الأخيرة من الفصل 72 على "يؤدي سحب الثقة الى استقالة الحكومة استقالة جماعية".

وبالتالي في حالة عدم موافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم تسحب الثقة من الحكومة، الأمر الذي يستدعي تقديم استقالتها الجماعية أمام الملك.

[1] شقير محمد، **التنظيمات السياسية في المغرب**، الرباط ، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1993، ص130.

مما يؤكد بالدليل الملموس أن فرضية التعيين الأحادي للحكومة هي فرضية لاغية أمام حجية وبرهانية النص الستون، ومن يقول غير ذلك يعجز على أن يعطي تفسير دقيق وموضوعي لمنطوق ذات الفصل الذي والحال هذه لم يوجد عبثا ولم يوضع افتراءا بل مغزاه واضح لكل مبتغ لدلالته.[1]

هذا فيما يرجع للمستوى الأول للمقاربة التي اعتمدناها من أجل ملامسة اشكالية التعيين الحكومي وهي مقاربة على كل حال سوف نحاول أن نستعين بها في كل ما سيأتي من محاور، وهذه المقاربة بالأساس سوف نسترشد من خلالها بالأدوات المنهجية المتبعة في التحليل السياسي وبالدرجة الأولى أدوات العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي، من أجل تبيين علمي وموضوعي لذات الإشكال بعيد كل البعد عن المزايدات الإديولوجية ولا التعليقات الصحفية التي في الغالب الأعم تؤدي إلى فقدان المغزى والمعنى الحقيقي للأشياء خصوصا في مثل الإشكال الذي نحن بصدده. وهكذا فوجاهة الاعتراض على رأي من الآراء التي تبتعد عن التحليل الموضوعي لا يعني بالضرورة فساد هذا الرأي ومخالفته الحقيقة بل تعني فقط وجود أكثر من امكانية واحدة لتشييد معقولية الموضوع المختلف فيه. فنحن عندما نتتبع تاريخ الحياة السياسية المغربية منذ الاستقلال الى اليوم نخلص الى نتائج جمة على رأسها أن مسألة تعيين الحكومة كانت دائما حكرا على ملك البلاد، ولم يكن هناك لا شرط ولا قيد في هذا التعيين يجعل الملك ملزما باختيار الوزير الأول لا من هذا الحزب أو ذاك ولا

[1](شقير محمد)، المرجع السابق ص131.

من الأغلبية ولا الأقلية البرلمانية. لدرجة أن التعيين كان دوما وفي الغالب الأعم من وسط التقنوقراط إذا استثنيا ما سمي "بحكومة التناوب" التي كان الكل يأمل في أن يتبلور عرف دستوري يجعل الملك يختار الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية، الشيء الذي لم يتحقق بعد عيين "إدريس جطو" – وهو من عائلة التقنوقراط – على رأس الحكومة التي خلفت حكومة اليوسفي.[1]

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا ألم يكن من حق أحزاب الأغلبية البرلمانية أن تعترض على تعيين السيد إدريس جطو الذي لا ينتمي لأي حزب من هذه الأغلبية؟ بطبيعة الحال الجواب سيكون بالإيجاب، لأن الفصل 60 واضح في هذا الباب كما سبق أن بينا، فهو يخول للأغلبية البرلمانية أن تسحب الثقة من الحكومة المعينة من طرف الملك في حالة التصويت بالأغلبية المطلقة لمجلي النواب على هذا السحب. ولم يكن لأحد الحق في الاعتراض على هذا الحق الذي يخولها لها الدستور جملة وتفصيلا ووضوحا. ولم يكن لجلالة الملك آنذاك إلا أن يمتثل لإرادة الأغلبية وبالتالي إعادة النظر في إختياراته بالشكل الذي يرضي هذه الأغلبية. الشيء الذي لم يتحقق حيث رضت معظم أحزاب الأغلبية بأن تشارك في حكومة يترأسها تقنوقراطي هذا بطبيعة الحال يدخل في طبيعة الاستراتيجيات التي

[1] عصام نعمة إسماعيل، **دساتير الدول العربية**، منشورات النهضة العربية – القاهرة 2011، ص101.

تنجها هذه الأحزاب وفي رؤيتها للأوضاع السياسية وبالتالي عدم استخدام المسطرة التي ينص عليها الفصل 60 ربطا مع الفصل 72. [1]

وبالتالي نخلص الى نتيجة واحدة تتلخص في أن الملك وفق مقتضيات دستور 1996 هو غير مطلق الصلاحية فيما يرجع لتعيين الحكومة، فهناك تدخل برلماني ينص عليه منطوق الفصل 60 الذي يقضي بأن الحكومة ملزمة أن تعترض برنامجها الذي تعتزم تطبيقه أمام البرلمان الذي تبقى له الكلمة في قبول هذا البرنامج أو رفضه وفي هذه الحالة الأخيرة تكون الحكومة ملزمة بالتنحي وتقديم استقالتها الشيء الذي لم تنص عليه الدساتير السابقة على دستور 1992. بيد أن الممارسة السياسية والواقع السياسي بكل ما يحمله من تناقضات لا زال يقر بأن للملك كافة الصلاحية في تعيين الوزير الأول من أي حهة يرتضيها نعم هذا صحيح والفصل 24 يضمن ذلك لكن إذا فعلنا مقتضيات الدستور من خلال روحه ككل فهناك ترابط تام بين هذا النص الأخير والفصل 60 الذي إذا فعلت جل فقراته سيكون من حق الأغلبية البرلمانية أن تؤثر من جهتها في شكل الاختيارات الملكية وفي هذه الحالة مقتضيات هذا الفصل الأخير لا رجعة فيها.[2]

---

[1] المنار اسليمي عبد الرحيم، **الدستور والدستورية، ملاحظات في اللعبة السياسية بالمغرب**، وجهة نظر عدد 17، خريف 2002، ص22.

[2] البيج حسن علوان، "**المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي**"، العدد 223/ 1997 ص64.

بعد هذا الاستطراد في مسألة التعيين الحكومي سنحاول من خلال هذه الفقرة أن ننتقل الى وجه آخر في علاقة الملك بالحكومة داخل النظام السياسي المغربي. الأمر يتعلق برئاسة المجلس الوزاري وتحديد السياسية العامة للبلاد. فإذا كان الجهاز التنفيذي لأي بلد يكون هو المسؤول الأول في السهر على تدبير شؤون البلاد والعباد، وكذا تحديد السياسية العامة التي تعتزم هذه الأخيرة اتباعها من أحل تحقيق الصالح العام وفق ما يلتزم به أمام الشعب.

وفي حالة النظام السياسي المغربي كما لاحظنا سياق الكلام حول تعيين الحكومة بأن الحكومة ملزمة وفق الفصل 60 أن تتقدم أمام البرلمان ببرنامجها التي تعتزم تطبيقه والذي في الغالب الأعم هو بمثابة أجندة تهم مختلف الاختيارات الحكومية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية والثقافية والسياسية ككل. مما يدفعنا بكل ثقة للتساؤل حول مدى سلطة الحكومة في النسق الدستوري والسياسي المغربي في تطبيق اختياراتها وبرامجها خصوصا اذا علمنا أنها مراقبة من طرف البرلمان من أجل حين تطبيق التزاماتها أمامها وأمام الشعب؟[1]

لا جرم أن هذا التساؤل يفرض علينا الرجوع الى المقتضيات الدستورية المتعلقة بهذا الباب والنظر اليها من داخل روح الدستور كلمحة متكاملة. وهكذا نجد منطوق الفصل 25

[1] المرجع السابق ،ص65.

ينص على أن الملك يرأس المجلس الوزاري، والمجلس الوزاري يتألف من الحكومة وعلى رأسها الملك. ثم لنحاول أن نتناول هذا الفصل بالتحليل والدرس من خلال ربطه بالفصل 66 الذي يقتضي على ما يلي:

"تحال على المجلس الوزاري المسائل الآتية قبل البث فيها:

- القضايا التي تهم السياسية العامة للبلاد.
- الإعلان عن حالة الحصار.
- إشهار الحرب.
- طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها.
- مشاريع القوانين قبل إيداعها بمكتب أي من مجلسي البرلمان.
- المراسيم التنظيمية.[1]
- المراسم المشار اليها في الفصول 40 و41 و45 و55 من هذا الدستور.
- مشروع مراجعة الدستور."

فبقليل من التمحيص في جوهر هذين الفصلين نخلص الى ان الحكومة لا يمكن لها ان تقدم على أي مبادرة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية – القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة ف 60 –، الا بعد عرضها ومداولتها بالمحلي الوزاري الذي يترأسه الملك، والحكومة التي تكون معينة من طرف جلالته ليس بقليل من التكهن تكون ملزمة بالرضوخ

[1] عصام نعمة إسماعيل ,المرجع السابق ص23.

الى توجيهات الملك والى قراراته كما يوحي النص الدستوري، وما على الحكومة الا تنفيذ القرارات التي تصدر بصدد ذلك دون قيد أو شرط الا ما يخرج عن توصيات الملك التي تكون ملزمة وليس استشارية. فماهي فعالية المجلس الحكومي في هذه الحالة ما دام متابع في كل مقتضياته حسب الدستور للمجلس الوزاري؟[1]

فعلية المجلس الحكومي تكون غير جدوى ما دام أن الدستور وفق الفصل 66 يلزم الحكومة على عرض كل ما يتعلق بالسياسة العامة للبلاد وجل مشاريع القوانين على المجلس الوزاري قبل البث فيها. مما يجعل المجلس الوزاري هو الأصل في تقرير سياسة البالد والمجلس الحكومي في درجة استثناء للقاعدة، وربما اذا أحسنا التقدير فهو مجلس يضم مجموعة من الموظفين على رأسهم الوزير الأول الذي يلعب دور المنسق لهذه الأخيرة التي تسهر على تطبيق القرارات الصادرة عن المجلس الوزاري.

وهذا ما يؤدي بنا للخروج الى نتيجة ليست بالقليل من الشبه للنتيجة التي خلصنا اليها في معرض حديثنا عن مسألة التعيين الحكومي، بأن هناك تبعية تامة للحكومة للمؤسسة الملكية فيما يرجع لتقرير سياسة البلاد واصدار القرارات التي تهم معظم القضايا الحساسة للدولة.[2]

المطلب الثاني: علاقة المؤسسة الملكية بالبرلمان في ظل الدستور المغربي:

[1] عصام نعمة إسماعيل ,مرجع لسابق ص23، 24.

[2] شقير محمد، **القرار السياسي في المغرب**، دار الألفة، ط1، 1992، ص59.

تعتبر عملية إصدار القانون إجراء قانوني يأتي في آخر مراحل مسطرة التشريع وهو الإحراء الذي بدونه لا يمكن للقانون أن يخرج الى حيز الوجود، و"تخلف الاصدار يجعل القانون، قانونا غير دستوريا من الناحية الشكلية وبالتالي يكون حكم العدم، والعدم لا ينتج أثرا قانونيا تجاه الكافة"، ويعتبر الاصدار عملية لتدخل السلطة التنفيذية "الملك" في العملية التشريعية، فالطابع الملكي على القانون يعتبر عنصرا أساسيا وبه ينتهي المسار التشريعي منذ أن كانت القاعدة القانونية مجرد فكرة تجسدت في شكل اقتراح. ولما كانت الدساتير السابقة عن دستور 1992 تنص في الفصل 26 على أن "الملك يصدر الأمر بتنفيذ القانون" دون تحديد المدة التي ينبغي من خلالها إصدار الأمر بتنفيذ القانون. وعدم تحديد المدة كان يسمح للملك أن يتحكم في العملية التشريعية حيث لا يسمح بإخراج القانون الى الوجود إلا حسب المدة التي يقدرها من تلقاء نفسه إلى درجة قد يمتنع منعا كليا على اخراج القانون الى حيز التنفيذ، وهو ما يؤكد على مدى التدخل المطلق الذي كان للملك في العملية التشريعية. يبد أن دستور 1992 سوف يؤدي الى نقلة نوعية الى حد ما في هذا الباب، عندما حدد المهلة التي يتوجب على الملك أن يصدر خلالها القانون. حيث يفيد الفصل 26 منه "يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته على الحكومة بعد تمام الموافقة عليه"، ونستشف من منطوق الفصل أن أجل الاصدار أصبح محددا في 30 يوما، وهي مدة طويلة بالمقارنة مع الدستور الفرنسي الذي حددها في مدة 15 يوما[1]. وتعتبر

[1].شقير محمد ،مرجع سابق،ص60

مدة 30 يوما مدة تعطي للملك هامشا ليس بالصغير من الحرية في إصدار القانون من عدمه وهذا ما يؤكد المكانة التي يحتلها الملك في مواجهة البرلمان.[1]

ورغم مستجدات دستور 1992 و1996 يطرح أستاذ القانون الدستوري مصطفى قلوش "إشكالية تتعلق بالجزاء المترتب عن عدم اصدار القانون في الأجل الذي حدده الدستور؟"، فغياب الجزاء يمكن مرة أخرى من أن يعطي للملك الحرية المطلقة في اصدار القانون من عدمه. بخلاف الدستور الفرنسي الذي نص صراحة على الاجراء المتبع في حالة عدم اصدار القانون في المدة الزمنية المحددة سالفا، حيث تنص المادة 59 من دستور 1958 على أنه في حالة عدم اصدار رئيس الجمهورية للقانون في المدة المحددة يصدره رئيس الجمعية الوطنية، ولا حق لرئيس الجمهورية آن ذاك أن يعترض على هذا الاجراء.

ويجبنا الدكتور مصطفى قلوش "في حالة عدم صدور القانون في المدة المحددة دون أن يكون هناك ما يبرر التأخير، فإن الحكومة تكون هي المتحملة للمسؤولية أمام البرلمان وخاصة أن الدستور ينص في الفصل 61 على ما يلي: تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول كما أن الفصل 26 يقرر ضمنيا بأن الإحالة تكون من البرلمان الى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه. استنادا الى ما ورد في الفصلين السابقين يمكن للبرلمان أن يستفسر الوزير الأول عن سبب عدم صدور القانون وظهوره الى حيز الوجود". وإلا لن

[1]BENHADDOU Ali : **Maroc : les élites du royaume, essai su l'organisation du pouvoir au Maroc de l'hamattan**, paris 1997, p130.

يكون هناك معنا للإضافة التي جاء بها دستور 1996 فالجزاء هنا يجب أن يكون حائلا والبرلمان الذي افتراضا هو صاحب السلطة التشريعية عليه أن يتدخل بالاستقصاء والسؤال عن مآل القوانين التي قدمها للحكومة من أجل النظر فيها، والتي ملزمة بمناقشتها بالمجلس الوزاري.[1]

وإذا كانت عملية الاصدار تبرز بشكل لا يدع مجال للشك قوة حضور الملك في عملية التشريع، فحق طلب القراءة الجديدة الذي يخوله الفصل 67 للملك، والذي يعتبر بمثابة سلطة تمكن رئيس الدولة من ايقاف القانون الذي وافق عليه البرلمان. وهو حق يستعمل بعد موافقة البرلمان على القانون ثم يحال بعد ذلك على رئيس الدولة من أجل اصداره. ووقت استعمال هذا الحق الذي يطلق عليه "حق الاعتراض أو طلب القراءة الثانية أو طلب القراءة الجديدة فإن الأثر المترتب عنه هو ايقاف القانون الذي وافق عليه البرلمان، الامر الذي يجعل من ممارية حق الاعتراض عقبة تحول دون ميلاد القانون". وحسب الفصل 67 من الدستور المغربي لسنة 1996 يتولى الملك الحق المطلق في استعمال صلاحية طلب قراءة جديدة للقانون وذلك بعد مصادقة البرلمان على مشروع أو اقتراح قانون قد يتبين للملك ان القانون الذي بين يديه تشوبه شائبة، فيتدخل ليطلب من البرلمان اعادة النظر في القانون الذي صوت عليه، وليس من حق البرلمان أن يرفض طلبه. وقد يكون حق الاعتراض هذا حقا مطلقا وقد يكون نسبيا ففي الحلة الأولى يترتب عنها قبر المشروع إقبرا لا رجعة فيه، ولو

[1] حسني عبد اللطيف، **إشكالية انتقال الملك في المغرب**، قضايا وأسئلة، وجهة نظر، العدد 9/8، 200، ص03.

بإعادة النظر في القانون من طرف البرلمان وتمت الموافقة عليه وفق الشروط التي حددها القانون. والفرق بين الاعتراضين هو أن الاعتراض المطلق يعتبر "حقا تشريعيا يمارسه رئيس الدولة باعتباره عضوا في السلطة التشريعية، بينما الثاني يعتبر حقا تنفيذيا يمارسه رئيس الدولة وينصب على تنفيذ القانون ريثما تعاد دراسته مرة أخرى على ضوء اعتراضات وملاحظات رئيس الدولة".[1]

ونافلة القول أن حق الاعتراض على القانون هو عمل يؤكد أحقية الملك في المشاركة في العملية التشريعية الى جانب البرلمان، إذ ارجاع النص الى البرلمان واشتراط أغلبية معينة من الأصوات تشكل معارضة حقيقية لتعبير النواب التي تلزم القانون المعترض عليه، الأمر الذي سيشعرهم من جديد بمسؤولياتهم أمام رئيس الدولة ويجعلهم مضطرين الى اعادة النظر من جديد في القانون محل الاعتراض.

وهذا ما يؤكد فرضيتنا مرة أخرى التي تفيد بتبعية البرلمان من خلال وظيفته الرئيسية المتمثلة في التشريع الى متولي سدة الحكم بالبلاد. ومن الحقوق الأخرى التي تترك للملك حيزا ليس بالصغير من أجل المشاركة في العملية التشريعية، إما بشكل مباشر كعرض القانون على الاستفتاء، أو غير مباشر عن طريق افتتاح الدورات التشريعية ومخاطبة البرلمان.

فحق ممارسة الاستفتاء الذي يخوله الدستور المغربي للملك الذي لا يحق لأي جهاز آخر ممارسته، والذي يبقي للملك السلطة التقديرية في هذا المجال باعتبار أن تقييم نطاق

[1] حسني عبد اللطيف,المرجع السابق ص03، 04.

ومجال وعرض مشروع أو اقتراح قانون على الاستفتاء "ويعد هذا الاختصاص ذي فعالية كبرى في ردع البرلمان عن إقرار تشريعات لا تساير الاختيارات الملكية او رفض تشريعات مبلورة لسياسة ملكية، ذلك أن موافقة الشعب على مشروع قانون رفضه البرلمان ينجم عنها حل مجلس النواب بصفة أوتوماتيكية".[1]

وعملية الاستفتاء هي وسيلة قانونية يلجأ اليها رئيس الدولة لاستفتاء شعبه عن أمور هامة في حياة الدولة، فهو وسيلة ربط مباشرة تمكنه من اللجوء الى التحكيم الشعبي، الذي يبقى ملزما للجميع.

وقد نص الفصل 69 من الدستور المغربي أن "للملك أن يستفتي شعبه بمقتضى ظهير شريف في شأن كل مشروع او اقتراح قانون، بعد أن يكون المشروع او الاقتراح قد قرأ قراءة جديدة، اللهم الا اذا كان نص المشروع قد أقر أو رفض في كلا المجلسين بعد قراءته قراءة جديدة بأغلبية ثلثي الأعضاء الذي يتألف منهم". ويعتبر حق الاستفتاء حق ملكي محض يلجأ اليه في الوقت الذي يشاء سواء كان أثناء الدورات البرلمانية أو خارجها، ولا يتقيد الملك في هذا الباب بأي مساطر من شأنها أن تسمح بالتثبت من السلامة القانونية للعملية.[2]

[1] برادة يونس، **الملكية والأحزاب في المغرب**، مقاربة السياسة الحزبية للملكية – مجلة فكر ونقد عدد 65، يناير 2005، ص06.

[2] نفس المرجع السابق ص, 07.

كما يزمع الدستور المغربي على منح الملك حق توجيه خطاب الى البرلمان مع افتتاح كل دورة تشريعية، حيث نص الفصل 28 على أن "للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان ويتلي خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش". وهو حق يمارسه الملك في أي وقت يرى فيه الدواعي تستوجب إخبار الأمة والبرلمان بحقائق الأمور، أو ما يجب على البرلمان اتخاذه من تشريعات في مجال من المجلات.

وتبقى القيمة التي يملكها خطاب رئيس الدولة في مثل هذه الحالات قيمة مؤثرة يجب أن يؤخذ بها في المجال التشريعي نظرا لأهميتها ويتم تحويلها الى نصوص قانونية من طرف البرلمان.

فالخطاب الملكي الموجه الى ممثلي الأمة يكون في الغالب الأعم بمثابة البرنامج التشريعي الذي سينهجه المجلسين خلال الدورة التشريعية. فما يتضمنه الخطاب الملكي يتوجب على البرلمان أن يجسدها في شكل قوانين استنادا الى الفصل 28. وهذا الفهم يؤدي بنا مباشرة الى القول بأن البرلمان في هذه الحالة يعتبر ناقدا لأهم وظيفة يمارسها وهي التصويت على القوانين إما القبول أو الرفض. وهذا الفهم الذي ذهب في اتجاهه مجموعة من الباحثين، الذين يعتبرون الخطاب الملكي هو دعوة للمجلس ليتخذ قرارا ونصا تشريعيا دون أي نقاش ودون أي تصويت.[1]

[1] حسني عبد اللطيف، المرجع السابق، ص04، 05.

وبعد تفحصنا للخطب الملكية الموجهة للبرلمان لاحظنا أن معظمها انطوت على توجيهات في الميدان التشريعي أو تهم المجال الاجتماعي والاقتصادي، وارتكزت خصوصا على الأولويات والقطاعات التي ترى من الواجب الاهتمام بها والالتفاف اليها.

وتأسيسا على ما يبق يعتبر "الخطاب الموجه للبرلمان من أهم الآليات التي يملكها رئيس الدولة والتي بموجبها يساهم في توجيه العمل التشريعي، وتكمن هذه الأهمية فيما يتضمنه هذا الخطاب من تعاليم وتوجيهات يتم الاستئناس بها في سن النصوص القانونية.[1]

بالإضافة لهذا الإطار الضيق الذي يمارس من خلاله البرلمان الوظيفة التشريعية كما أبرزناه سابقا، فإن البرلمان قد يحرم حرمانا تاما من ممارسة هذه الوظيفة، كحالة حل البرلمان، أو حين دخول البلاد في حالة الاستثناء، بالإضافة الى الفترة الما بين ولايتين. فكيف يتجلى ذلك؟

تتجلى أبرز التبريرات فيما يرجع لحل البرلمان الى الحلول دون استبداد هذا الأخير وتعنته خاصة عندما يؤدي ذلك الى عدم الاستقرار السياسي، ويعرف هذا الحق بأنه إنهاء الولاية التشريعية للبرلمان قبل نهاية المدة التي حددها له الدستور.

وحق الحل هذا يوجد بيد الملك حسب الفصل 27، حيث يقوي مركزه تجاه البرلمان حينما يلاحظ تعنت أصبح يطفو على عمل هذا الأخير. وللملك أن يحل المجلسين معا أو

[1] P.BENHADDOU ALIKp134.

أحدهما بشكل فردي، كما أن الملك لا يستطيع حل البرلمان كما هو منصوص عليه فب الفصل 35 في حالة الاستثناء.

ويقع انتخاب البرلمان الجديد أو المجلس الجديد في ظرف ثلاثة أشهر على الأكثر بعد تاريخ الحل ف72، وتبقى وظيفة التشريع في هذه الفترة بيد الملك. وإن كان في حالة التي يتم الاعلان فيها على حالة الاستثناء لا يتم حل البرلمان ف35، الا أن العمل الوظيفي لهذا الأخير يحد ويجمد طيلة فقرة الاستثناء. ذلك أن الملك يستأثر بجميع السلطات التي خولها الدستور لكل سلطة. فالعمل بمضمون الفصل 35 يعني أن رئيس الدولة بمفرده هو المستحوذ على جميع الاختصاصات وصاحب الحق الوحيد في اتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة الأمور الى أوضاعها الطبيعية ما لم يقرر الملك خلاف ذلك، حيث التقدير في هذا الشأن يكون بيده.[1]

على سبيل الختام أما بعد أن أجملنا القول حول إشكالية علاقة المؤسسة الملكية بالحكومة والبرلمان يمكن أن نخلص من خلال جولاتنا حول بنيات وحياض ذات الإشكال، الى فرضية التي وضعناها كأساس لمنطلقنا في هذه الدراسة. وهي لاختصار المسافات، سمو المؤسسة الملكية في علاقتها مع المؤسسات الأخرى. وقد بررنا هذه الأحجية من خلال معظم المحاور والمداخل التي تطرقنا اليها داخل المجال التداولي للموضوع. الذي يبرز بأن

[1] خريف محمد، **المغرب في مفترق الطرق، قراءة في المشهد السياسي**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ط الأولى 1996، ص21، 22، 23.

الملك يعتبر مركز كل السلطات بحكم صلاحياته الواسعة التي تدخل في اختصاص السلطات الأخرى والتي يضمنها له الدستور حق ضمانة. هذا ما دفعنا الى الحديث ليس عن توازن السلطات في إطار المؤسسة الملكية بقدر الحديث عن مجالات تدخل المؤسسة الملكية في اختصاصات المؤسسات الأخرى. باعتبارها مؤسسة فوق السلطات.

فأين يتجلى سند المؤسسة الملكية من خلال المكانة المركزية التي يحتلها داخل النسق الدستوري والسياسي المغربي؟ ما الذي يبرر للملك بأن يكون الموجه الفعلي للسياسة العامة للبلاد؟ والمتحكم الحقيقي في المشهد السياسي؟ والمحدد – الإطار الذي تدور في فلكه باقي المؤسسات الأخرى؟[1]

[1] حسني عبد اللطيف (المرجع السابق) ص06.

المبحث الثاني: الفاعل السياسي (الأحزاب السياسية):

المطلب الأول: الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال بالمغرب.

إذا كانت الديمقراطية هي مطمح جميع الشعوب المقهورة، وإذا كانت مهمتها هي الارتقاء بالفرد الى درجة مواطن بكل ما تحمله كلمة مواطن من معنى وما يستلزمه ذلك المعنى من اعتراف بحقوقه الإنسانية وحرياته الأساسية الغير قابلة للتصرف، فان الحديث يقتضي التوقف على آليات ممارسة هاته الديمقراطية ووسائل إنزالها وتفعيلها على أرض الواقع، هذه الآليات والوسائل هي التي تضمن لذلك المواطن الحق في المشاركة في الشؤون العامة لوطنه، وذلك عبر ممارسته لحرية اعتناق الأفكار والمبادئ وحرية التعبير عنها على شكل مطالب موجهة نحو النظام السياسي، كما أن تلك الوسائل والآليات هي القناة التي تسمح للمواطن بحرية التعبير عن مطالبه وفق قناعاته، ونقلها الى النظام السياسي وليست هاته الآليات شيء غير الأحزاب السياسية.

لكي تضطلع الأحزاب بهذا الدور، يجب أن تكون معبرة عن الاتجاهات والرؤى والقاعات والأفكار السائدة في المجتمع، ومنها الحديث عن مبدأي التجدر الاجتماعي للأحزاب وتمثيلها لشرائح من هذا المجتمع لتعبر عن قناعاته ورؤاه ومصالحه، وبما أن [1]

[1] حسني عبد اللطيف ،مرجع سابق ،ص 07.

الرؤى والأفكار والقناعات تتعدد وتختلف وقد تتعارض، فلا بد من وجود تعددية حزبية عمقها التعددية السياسية. وكذلك لابد من وجود ديمقراطية حقيقية داخل هاته الأحزاب، لكي يكون مطلبها في الديمقراطية مطلبا شرعيا، ويسهل الانخراط فيها وتأطير الشباب ومنحهم فرصة الارتقاء في السلالم الحزبية وفق الكفاءة، وليس وفق منطق الزبونية والمحسوبية.[1]

لكن المتأمل للأحزاب السياسية المغربية، يجدها تفتقر بشكل أو بآخر للمكونات السالفة الذكر، لذلك لم تستطع أن تحقق مطامح الشباب والشرائح الشعبية في المطالبة بديمقراطية حقيقية توفر كرامة للمواطن.[2]

وهذا ما جعل هؤلاء الشباب وهاته الشرائح الاجتماعية، تستلهم الثورات الشعبية التي انطلقت شرارتها من تونس لتعم معظم الدول الإسلامية ولم ينفع معها الاستثناء المغربي، وهذا ما جعل الحديث عن دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية المغربية يعود الى الواجهة، وذلك لسببين: كون مطالب الشارع فاقت مطالب الأحزاب السياسية ولم تكن الأحزاب هي القناة التي اتخذها المجتمع للتعبير عن آرائه ومطامعه ومطالبه، وكذلك عدم قدرة الأحزاب السياسية على تعديل موازين القوى لصالحها لأجل استكمال مسيرة الانتقال

[1] BAMOHAMMED Najibi: **"N'attables et élites au Maroc"** REMALID N°41, NOV-DEC 2001, p24.

[2] BAMOHAMMED Najibi:, p24.

الديمقراطي التي توقفت سنة 2002 عن طريق ما سمي آنذاك بالخروج عن منهجية الديمقراطية في تنصيب الحكومة.

والحقيقة ان الأحزاب لم تستطع عبر التاريخ الدستوري المغربي ككل أن تعدل ميزان القوى لصالحها، فكل معركة كانت تدخل غمارها الأحزاب تخرج منها منهزمة امام المؤسسة الملكية القوية بفعل شرعيتها الدينية والتاريخية، وبفعل احتكارها لوسائل الاكراه المادي.

وهكذا فان عند كل مراجعة دستورية عرفها المغرب، بالرغم من انه كن للأحزاب دورا في طرح هاته المراجعات، الا ان النظام السياسي المغربي استطاع من خلالها تأمين الانتقال من حالة الاحتقان وان يتكيف مع الظروف الجديدة،

وبالنظر الى عدم قدرة الأحزاب الضغط باتجاه ديمقراطية حقيقية للنظام، أصبحت هذه الأحزاب او الغالبية العظمى منها بعد سنة 1997جزءا لا يتجزأ من النسق المخزني، بعدما عمل النظام على مخزنتها عبر مسار طويل من الصراع وايثار نخبها كراسي السلطة المريحة بدل الزنازين المظلمة، لذلك فلا غرابة أن تكون مطالب حركة 20 فبراير رفعت سقف المطالب الى الحدود التي أصبحت معها مطالب الأحزاب مطالب قزمية ولا وزن لها. وقد جاء الخطاب الملكي ل9 مارس بسبع مرتكزات فاقت مطالب وانتظارات الأحزاب السياسية بكل المقاييس.[1]

[1] دحموني خالد، **في إشكالية الظاهرة الحزبية بالمغرب**، بحث لنيل ديبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2002/001، ص154، 155.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، هو كون الأحزاب السياسية لم تع المسؤولية الملقاة على عاتقها كأحزاب تضطلع بأدوار مهمة في الحياة السياسية، بالرغم من الحراك الذي تشهده الساحة السياسية المغربية، بأن تسعى الى ركوب قافلة النضال وبلورة مطالب وتصورات متقدمة لطبيعة النظام السياسي، لكن الذي حدث هو ان الأحزاب سعت الى التقاط الإشارات الملكية في الخطاب لتبلورها في مذكراتها المطلبية بشأن التعديل الدستوري.

وأخيرا فعوض الحديث عن مطالبة الأحزاب بإصلاحات دستورية حقيقية ومتقدمة تمس جوهر ممارسة السلطة، فالتعديل الدستوري هو الذي الى الارتقاء بالعمل الحزبي من خلال مسودة مراجعة الدستور. [1]

وتلعب الأحزاب السياسية المغربية دورا كبيرا في الحياة السياسية فبعد الاستقلال المغربي سنة 1956 ورغم تنصيص أول دستور بالمملكة على ضرورة وأهمية التعددية الحزبية فقد عرفت تلك المرحلة صداما مباشر بين السلطة وبعض الاحزاب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وهو رهان جديد على مستوى البناء السياسي للبلاد، خاصة البناء المؤسساتي، فكانت المرحلة عنوان التحريات لمضمون المرتكزات السياسية المراهن عليها، صراع ظهر بوضوح على منطلقات تأسيس الدولة المغربية الحديثة بين المؤسسة الملكية والاحزاب والشرعية السياسية والتاريخية والدينية للمتوقع كفاعل مركزي فتحكم في مفاصل السلطة، وعقبات كثيرة تطبع تطور الاحزاب بالمغرب حتى منتصف السبعينيات التي عرفت

[1] المرجع نفسه، ص155، 156.

بمسلسل المستويات وإرتبطت بالمصالح مع النخبة الحزبية الى حدود التسعينيات التي شهدت توافقا بين أشرس الأحزاب وأشدها قوة في صراعها مع النظام، معترك اللعبة السياسية، وذلك بتشكيل أول حكومة اشتراكية في تاريخ المغرب، بقيادة عبد الرحمان اليوسفي. [1]

غني عن البيان أن الحزب السياسي مرتبط تاريخيا وواقعيا بالديمقراطية كفلسفة للحكم ومعه يطرح الدور السياسي للحزب، أهو شكلي أو محدد للدينامية السياسية، فعلى مستوى التأهيل النظري يتبدل السلوك الحزبي، في ارتباطاته بجوهر النظام وعلاقته الجديدة المستمرة.

في المغرب المؤسسة الملكية شكلت بنية تقليدية للحكم. بالنظر للمحددات التاريخية، التراثية والدينية في بلورة فلسفة السلطة التي ترتهن اليوم للتحديث السياسي في اطار مفهوم الملكية الدستورية التي يجد صداها في النسق السياسي المغربي، فرغم طول عمر التعايش بين الحزب والسلطة ظل الشك والتشكيك في الخطاب السياسي الحزبي سيد الموقف بغض النظر عن المشارب الفكرية لهذا الأخير، لذلك يستصعب على الباحث الموضوعي استكناه موقف السلطة من ادماج الأحزاب في السلطة على الرغم من اقرار دستور 2011 على اشراك الاحزاب السياسية وتشكيلاتها [2]، وبالمقابل فالنموذج الحزبي المغربي اليوم يعيش حالة

[1] مجلة حوار المتمدن: **دور الأحزاب السياسية المغربية في الحياة السياسية المغربية** بتاريخ 15 فيفري على الساعة 06:22 صباحا.

[2] ساعف عبد الله: **في إمكانية قراءة المراحل الانتقالية**، دفاتر سياسية العدد 18، مارس 2001، ص03.

بؤس سياسي وفكري صميم، ونلمسه من حالة العطالة وانسداد الأفق ونهاية الاجتهاد الايديولوجي وسيادة الانتكاسة وليس آخرها "التعثر" في تشكيل حكومة "العدالة والتنمية" [1]

ويستحوذ على العقل السياسي الحزبي جمود فكري متعدد الوجوه تحكمه أفكار محدودة يلتوي ويجتر بها تاريخه المتوهم، ويخيا عطالة مزمنة وتقوقعا إغترابيا على ذاته، وبه تخلت نهائيا عن طروحات مؤسسة الأوائل وأحدثت رجات في البنية الداخلية، ومع بروز الخواء التنظري للسياسة سقطت كل الأحزاب بإسلامييها واستراكييها ووطنييها في فخ البرغماتية والانتهازية والتصارع الداخلي وغياب ثقافة الحوار وسيادة التهريج والشعبوية حتى ضاعت وظيفة الحزب السياسي بالمساهمة في البحث عن الحلول الموضوعية للمشاكل التي يتخبط فيها ابناء الوطن، فرغم التطور التاريخي للأحزاب السياسية المغربية واستقالتها من براثن الجمود السياسي اثناء الاحتلال مرورا بمحطة الاكتمال الذاتي إلا أنها ظلت مشوهة تأكلها واحتراق رصيدها النضالي.[2]

[1] مجلة الحوار المتمدن: **دور الأحزاب السياسية المغربية في الحياة السياسية المغربية**، مرجع سابق نفسه.

[2] كمال عبد اللطيف، **الفكر الفلسفي في المغرب "قراءات في أعمال العروي والجابري**، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص44، **(بتصرف)**

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في سياق الاصلاحات الدستورية:

مسألتي الاصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال استحضارنا، بهذا الصدد، لطرح رايمونآرون الذي يفيد بأن التحولات التي تحدث على موازين القوى بين الجماعات المكونة للنخب تعتبر من الظواهر النموذجية للتطور السياسي والاجتماعي، يمكن القول أن سعي النخب السياسية بالمغرب الى التغيير السياسي والاجتماعي، مع الابقاء على نفس العلاقات والضوابط الناظمة لاشتغال النسق السياسيفهذه المرجعيات تتسم اليوم بكثير من الواقعية، وهي تقر بعجزها كمشروع حداثي عن تغيير المخزن من الخارج، وبسعيها الى إحداث التغييرات الممكنة التدريجية من داخل الاطار السياسي الذي يحدده المخزن، وأن الوسيلة الممكنة لولوج الحداثة لن تكون الا عن طريق المؤسسة الملكية.

ولعل ذلك ما دفع بالبعض الى القول بأنه اذا كانت متطلبات الواقع المغربي تقتضي اعادة الاعتبار لنقاش المؤسسات، وبالتالي فتح أوراش الاصلاح الدستوري،. والواقع أنه لا الصخب الاعلامي المصطنع ولا إقامة مدونة جديدة للانتخابات ولا أعمال الترميم بقادرة على اخراج البلاد من ورطتها السياسية، ما دام ورش الاصلاح الدستوري وبالتالي مؤسسات حكم[1]

[1] المنار اسليمي عبد الرحيم (المرجع السابق)، ص22، 23

المغرب للقرن الواحد والعشرين بعيدة ومستبعدة من دائرة الأوراش التي على المغاربة مجابهتها. فمع تجربة التناوب، اختفت المسألة الدستورية، وانتقل النقاش مراحل أخرى، دون أن يصاغ ويصب في اطار ينطلق من ضرورة تحديث المجتمع بشكل استراتيجي مرتبط بالمجتمع، فقضية الاصلاح السياسي والدستوري لا ترتبط بميلاد التناوب او موته، كما أنها لا تنفصل عن التحولات الجوهرية في العمق المجتمعي.[1]

وإذا عدنا الى تجارب الانتقال الديمقراطي الناجحة، والتي تعتبر التجربة الاسبانية نموذجية لها، نلاحظ أن تحرير الدستور الاسباني المصادق عليه سنة 1978، قد جاء تتويجا وثمرة التصالح والتوافق الذي ميز فترة الانتقال الديمقراطي، وميزته الاساسية أنه جاء نتيجة تعاون بين مختلف الحساسيات السياسية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار، مقارنة مع باقي الدساتير التي شهدتها إسبانيا في الماضي. وبهذا الصدد، فقد سعت حكومة أدولفوسواريث الى إشراك جميع الحركات السياسية في مشروع تحرير بنود الدستور لتحقيق الاجماع وتفادي فشل الدساتير السابقة التي بلغت 12 دستورا منذ بداية القرن 19، انتهت كلها للفشل. كما تقدم تجربة جنوب افريقيا نموذجا متميزا لمسلسلات الدمقرطة، حيث أولوية المدخل الدستوري في معادلة الانتقال، وهو ما أسس لنقاش مؤسساتي قادر ليس فقط على تحقيق لحظة الانتقال، ولكن لنقل مسلسل الديمقرطة الى مستوى التدعيم.[2]

---

[1] المنار اسليمي عبد الرحيم (المرجع السابق)، ص23، 24.

[2] أشركين محمد، "**الميثاق السياسي جنوب افريقيا وميلاد دستور صك الحقوق**" وجهة نظر عدد 17 خريف 2002، ص33.

هشاشة التراضي:

يعتبر التراضي أو التوافق من الركائز التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية، وهو قائم على الاعتراف المتبادل بين الفاعلين السياسيين، ومرتبط في واقعه ومستوى نضجه بمدى نضج التجربة الديمقراطية. ومن حيث المفهوم، لا يعتبر التراضي مرادفا للإجماع. فإذا كان الأول يعني اتفاقا مسبقا على قواعد ومضمون اللعبة السياسية مع الالتزام بتطبيقها، بمعنى البحث عن نقط التقاء أساسية بغية بلورة قواعد اللعبة بكيفية جماعية، الأمر الذي يستوجب من جميع الأطراف نظرة استراتيجية وليس تكتيكية للمصلحة العليا للبلاد، فإن الثاني يعتبر بمثابة الحرص على تبني واتخاذ قرارات موحدة تذيب الاختلافات. "فالتراضي يعتبر الإطار الذي يمكن أن تتطور فيه ثقافة الاختلاف وثقافة الرفض الديمقراطي التي لا يمكن مع غيابها أن توجد دولة عصرية. والدول التي تعرف نضجا ديمقراطيا هي تلك التي ترتكز على تحديد واضح وغير مجادل فيه للتوافقات الوطنية الكبرى. وفي المغرب لازلنا في مرحلة البحث عن هذا التوافق الوطني. وحتى التراضي الذي حصل بخصوص دستور 1996، لم يكن مؤسسا على قناعات مبدئية، بقدر ما كان تراضي إجرائي. فهو لا يبرز تقاطع الإرادات السياسية، كما أنه لم يتحقق حول ما هو أساسي، أي إعادة النظر في توزيع السلط والعلاقات فيما بينها بما يعبر عن طموح أغلبية أحزاب الحركة الوطنية الى ملكية دستورية برلمانية مرتكزة على فصل السلط.[1]

[1] المرجع السابق ،ص 34.

إن السؤال الذي يطرح بخصوص التراضي كشرط من شروط التناوب هو: هل يدخل في إطار استراتيجية شمولية لتفعيل المسار الديمقراطي، أم يعتبر مجرد تكتيك تؤطره حسابات ظرفية؟

إن الجواب على السؤال المطروح نجده عند الأستاذة رقية مصدق حيث تقول: من خلال رصد الخطاب السياسي والممارسة السياسية في تجلياتها اليومية، يستخلص أن هناك التفافا ظاهريا حول فكرة التراضي والتوافق، ولكن الباطن يبتعد عن التوافق ويمثل لعبة توافق[1]. فللتوافق متطلباته التي نجد بينها تأسيس سمو الدستور وعدم تهميشه ويمكن، عبر تتبع الممارسة، اكتشاف ما يشوبها من ثغرات تتعارض

ودعم دولة القانون وسلطة المؤسسات، فاللعبة التي تتحكم في عمل الشركاء السياسيين تطور مسلسلا لتهميش الدستور، ويبقى أخذه كمرجعية مجرد مسألة تكتيكية. ومن الأمثلة لتي يمكن ذكرها بخصوص تهميش الدستور، نجد موقف المعارضة السابقة من مشروع إصلاح قانون الانتخابات الذي أحيل على البرلمان بتاريخ 20 أبريل 1992، حيث قاطعت مناقشة لجنة العدل والتشريع لمشروع القانون المذكور، وسعت في المقابل الى البحث عن مخرج تلتف به على المسطرة التشريعية، وهو ما أوصلها الى الاستنجاد بالمؤسسة الملكية بناء على الفصل 19 من الدستور فيما سمي بطلب التحكيم، الذي بني على فرضية وجود مراكز قوى داخل الحكم تشد الى الوراء عجلة التطور. وبهذا تم اخراج القوانين

[1] المصدق رقية، **متاهات التناوب**، ط1، دار البيضاء، 1996، ص13

الانتخابية من اطارها الدستوري ومن اختصاص البرلمان الذي غدا دوره شكليا في هذا الاطار.[1]

لقد كانت أحزاب الحركة الوطنية تتطلع، من وراء هذه العملية، الى تجاوز العراقيل الدستورية التي يفرضها عليها وضعها كأقلية برلمانية، وذلك لجعل عملية الإصلاح الانتخابي في خدمة التناوب، حيث أن طلبها من الملك استعمال الفصل 19 من الدستور يفسر رغبتها في الانتقال من دور الاقتراح الى دور التقرير في القوانين الانتخابية. واذا كان هذا الأمر يعرب من جهة عن اعتراف الكتلة بصلاحيات الملك الضمنية في اطار الفصل 19، وكذا بوضع المؤسسة فوق القانوني وفوق الدستوري، فانه من جهة أخرى يسجل تدشين الكتلة لممارسة خطيرة تتمثل في تمرد الأقلية على القواعد الدستورية المنظمة للمسطرة التشريعية، في حالات يعود لها تقدير أهميتها، وهو ما يشكل شرخا في بناء دولة القانون، حيث أن مذكرة طلب التحكيم الملكي بتاريخ 27 أبريل 1992 قد بلورت مسطرة التراضي بدل المسطرة التشريعية المنصوص عليها في الدستور، الامر الذي يعتبر تهميشا لهذا الأخير الذي يعتبر القانون الأسمى للدولة.

إن لعبة التوافق التي تطورت بالتوازي مع مسلسل الإصلاحات الدستورية والانتخابية والاستشارات الشعبية، هي لعبة برغماتية لا تخلو من الغموض واللبس. فعوض أن يتم تمثله كلعبة ديمقراطية، أصبح التوافق يستجيب لاعتبارات تكتيكية ويندرج ضمن اطار الصراع من

[1] المصدق رقية، المرجع السابق ص,14.13.

أجل السلطة، كما يشاء أحد مظاهرها. وقد عبر عبد الرحمان اليوسفي عن الواقع بالقول أن التراضي هو تراضي إجرائي يتعلق بتحضير الاستحقاقات القادمة. ومن زاوية أخرى، يظهر من التوجه السياسي للحكم أن الترضي هو كذلك تكتيك للوصول الى استراتيجية فصل أحزاب الكتلة عن أهدافها وجعلها مجرد موظفين للدولة يشتغلون على ملفاتها. بمعنى أن التراضي من منظور السلطة الملكية يعني احتواء وإدماج القوى المعارضة في سياق استراتيجياتها الكبرى، وإعادة انتاج توازن سياسي اجتماعي يضمن استمرار سلطتها ومصالحها السياسية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ولأخذ فكرة عن التراضي الذي أسس للانتقال الديمقراطي بإسبانيا، نشير الى أن اتفاقية "لامنكلوا" تعتبر مثالا نموذجيا في هذا الإطار. فقد أصبحت هذه الاتفاقية التي وقعت عليها كل القوى الفاعلة بمثابة اجماع في المجال السوسيو/اقتصادي. فالنقابات وقوى اليسار التزمت بتجميد مطالبها، ومن جانبها التزمت الحكومة برئاسة أدولفوسواريث، الذي يعتبر المهندس الحقيقي لعملية دمقرطة إسبانيا، بإصلاح ضريبي والرفع من الاستثمار في القطاعات المهمة لخلق مناصب الشغل، ثم تعميم الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية. وقد ساعدت هذه الاتفاقية في خلق سلم اجتماعي حقيقي مكن من تحقيق قفزة اقتصادية حقيقية.

[1] نجيب الحجيوي، **سمو المؤسسة الملكية – دراسة قانونية** – أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق سنة 2001-2000 كلية الحقوق أكدال، ص381.

خلاصة ما قيل هو أن اللعبة السياسية التي هيمنت على الحياة السياسية المغربية هي لعبة التراضي، وهذا التصنيف ينطلق من تأمل وتحليل الخطاب والنقاش السياسي الذي ساد بين الفاعلين السياسيين خلال الجدل حول الإصلاحات الدستورية والانتخابية انطلاقا من سنة 1992. فالتراضي، كما عبر ذلك البعض، هو عبارة عن تكتيك ولعبة براغماتية في صراع غير واضح.[1]

- **ضعف الأداء وأزمة المشاركة السياسية:**

- **ضعف الأداء:**

من أهم مقتربات دراسة الأحزاب السياسية، نجد المقترب الوظيفي الذي يرى أن الوظيفة الأساسية للحزب السياسي تتمثل في السعي لممارسة السلطة أو الاحتفاظ بها، وهذا ما يشير اليه ماكس فيبر بالقول أن كل ممارسة سياسية هي بحث دائم عن السلطة أو الطموح إليها. وبذلك يظل السعي لممارسة السلطة محور كل النشاط حزبي في ظل نظام ديمقراطي قائم على التنافس السياسي الذي لا يستقيم الا في إطار سلطة مفتوحة يكون فيها الصراع السياسي المؤسسي مؤديا، مبدئيا، الى شغل مناصب صناعة القرار في الدولة. قلا معنى لتعددية حزبية دون تنافس سياسي يجد قناعاته الطبيعية في المسلسل الانتخابي الذي يجسد

[1] المنار اسليمي عبد الرحيم، "الدستور والدستورية (المرجع السابق) ص22، 23.

المعيار الحاسم لترجمة البعد الديمقراطي في إطار أي نظام، كما يترجم مسألة المواطنة والمشاركة السياسية إلى واقع ملموس.[1]

فوظيفة الحزب السياسي تتحدد في كونه جهازا للوساطة بين الدولة والمجتمع وضابطا للصراعات ومدمجا للمطالب الشعبية في النظام السياسي، ربطا للعلاقة بين المجتمع والدولة، وبواسطة الاستجابة لهذه المطالب يعي المواطن مشاركته في الحياة السياسية. كما صارت شرعية الحزب السياسي، في العالم المعاصر، تستمد بالأساس من كونه قوة اقتراحية قادرة على مد النظام السياسي بنخب جديدة ومجددة، مثلما يبرز حضوره في درجة تعبئة للمواطنين والدفاع عن قضاياهم.

وبالرجوع الى الدستور المغربي، نجد أن الفصل الثالث منه يحصر وظيفة الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، شأنها في ذلك شأن المنظمات النقابية والجماعات المحلية ولغرف المهنية. وهذا التقليص الدستوري لوظيفة الأحزاب السياسية بالمغرب، يعتبر ترجمة لجوهر السلطة المجسدة في المؤسسة الملكية والتي تعتبر خارج نطاق أي منافسة سياسية، بل حتى الخطاب الملكي لا يخضع، بحكم الدستور (الفصل 28) لأي نقاش. فالعلاقة بين الملكية والأحزاب هي قبل كل شيء علاقة أبوية في كنهها، وهو ما يفسر – نظريا على الأقل – الحضور الشامل للمؤسسة الملكية سياسيا واقتصاديا ودستوريا

[1] سلمي نجاة، **الالتزام السياسي بين أزمة التنظيم السياسي والتأسيس للمواطنة**، مسالك فكر والسياسة والاقتصاد، العدد 2005/03، ص43.

ومجتمعيا، وتكون الملكية – مبدئيا عل الأقل – وراء كل المبادرات ذات الطابع السياسي الاستراتيجي كتطور الحياة الدستورية والمؤسسات السياسية، إذ لا يمكن تصور أي مبادرة سياسية تهم السلطة ونظام الحكم في المغرب خارج الإرادة الملكية. كما تحرص على اثبات تواجدها وتأثيرها الحاسم على المسار الاقتصادي من خلال رسم التوجهات الاقتصادية الاستراتيجية، وعلى الوضعية الاجتماعية في أشمل أبعادها.[1]

إن ما يميز وظيفة الأحزاب في النسق السياسي المغربي هو تحولها من عمل يروم بلوغ السلطة السياسية، كتوجه استراتيجي داخل المنظومة الديمقراطية، الى مجرد دعامة للنظام لمواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي. فالحضور الشامل للمؤسسة الملكية في المجالات المتصلة بالسلطة السياسية يقترن بالاختصاصات الواسعة التي تعود للملكية دستوريا وسياسيا، وحرصها على فرض نوع من الاكتساب المجالي، وهو ما يحول الأحزاب السياسية الى أطراف غير وازنة، بقوة الأشياء، من زاوية إمكانية تقاسم السلطة أو المشاركة الفعلية أو المباشرة في تدبيرها[2] فتمثل الملكية لمكانة الحزب السياسي لا يخرج عن تصورها العام للسلطة السياسية ووجودها الحتمي في جوهرها باعتبارها وظيفة أصلية للملكية. وهذا التصور يحكم على الأحزاب السياسية أن تكون في أساسها دعامة للنظام ولاختياراته الاستراتيجية التي تقوم – كما حددها الملك الحسن الثاني –على البحث عن كل ما من شأنه تدعيم الحكم وتحقيق العدالة والمشاركة مع المواطنين. وهذا ما يقود الى القول بأن وظيفة الحزب بالمغرب

[1] المرجع السابق ،ص،44

[2] برادة يونس، **وظيفة الحزب في النظام السياسي** (مرجع سابق)، ص64 و65.

قد تحولت من وظيفة التأطير السياسي والتنشئة السياسية والاجتماعية الى وظيفة انتاج نخب تكنوقراطية قابلة للاندماج والانصهار والدفاع عن مصالح وأفكار السلطة السياسية والتخلي عن شعاراتها السياسية مقابل إغراءات مادية. وبذلك، بمكن القول أن السلطة السياسية قد نجحت في إفراغ أحزاب الحركة الوطنية وفي تمييع اللعبة السياسية، عبر الاستدراج المؤسسي للقيادات الحالية، بل وخلق زعامات جديدة بدون رمزية عن طريق الترقية الاجتماعية بفعل الامتيازات التي تحصل عليها، مقابل أن تدين بالولاء للسلطة السياسية، والارتباط عضويا بالدولة أكثر من أحزابها.

ففي ظل وضع كهذا، يكون طبيعيا أن يفقد الحزب الكثير من قيمته، ولن تعود له الا أدوارا شاحبة، وهي حالة أصبح معها المواطنين ينظرون للأحزاب والمتحزبين بمنظار الريبة وحتى التحقير. وفي هذا السياق من الترابط بين العوامل التي تمت الإشارة اليها، أضحت النخبة السياسية تعاني من نقص كبير في الثقة والاعتبار، وأصبحت نظرة الرأي العام للسياسة تتجسد في كون هذه الأخيرة مسألة مقتصرة على مجموعة من المتخصصين والمحترفين الذين يجنون لحسابهم الخاص منافع مسار ديمقراطي مراقب، لتظهر الحياة السياسية في الأخير كمجال محفوظ لبعض الرجال وبعض الشبكات وبعض المدن.[1]

[1] برادة يونس ،مرجع سابق،ص 66

لقد تحولت الأحزاب التي تنعت بالوطنية الديمقراطية من نمط الحزب التعبوي الذي يساهم في تأطير المواطنين وتنشئتهم، الى أحزاب متكيفة مع الواقع ومحافظة عل القيم السياسية العتيقة[1]، كما أصبح يخيل

للملاحظ أن هذه الأحزاب قد تحولت من دور المجمع لمصالح الفئات الاجتماعية التي يفترض أنها تمثلها، الى دور موزع المنافع والقيم بين الاتجاهات المسيطرة داخلها. وتبعا لذلك، أصبحت السياسة عبارة عن آلية تمكن الأشخاص المتنفذين في التنظيمات الحزبية من أخذ مواقعهم داخل مراكز النفوذ وتوزيع القيم، الأمر الذي أنتج ما يمكن تسميته بسياسة الريع.

ومن جهة أخرى، فان اللافت للنظر في السيرة الفكرية والأيديولوجية لأحزاب اليسار المغربية خاصة، هي تلك النقلة الكبيرة التي حدثت في مرجعيتها من الماركسية والاشتراكية صاحبة مقولة: "الديمقراطية المركزية" و "أولوية التنمية والمسألة الاجتماعية"، الى أدبيات وخطاب المرجعية الليبرالية ذات المعنى الديمقراطي والتعددي، دون مراجعات أو حوار نظري عميق برسم مبررات الانتقال من التبني الحرفي والكلاسيكي لمقولات المذهبية الماركسية والاشتراكية، الى الانفتاح على موجة الاكتساح الشامل للخطاب الليبرالي. فالمفارقة هنا هب ان نفس النخب التي تتحدث لغة ليبرالية اليوم وحرية السوق والخوصصة، هي نفسها النخب التي كانت تطالب بالتأميم والتصنيع وحماية السوق، واعتبار الدولة هي صاحبة الدور

[1] بو عشرين التوفيق، **أزمة الديمقراطية الداخلية في الحزب السياسي المغربي**، فرضيات تفسيرية، وجهة نظر عدد 2002/14، ص34.

الريادي في الاقتصاد، وأن البورجوازية المغربية غير وطنية. فكان لا بد لمفكري ومنظري الأحزاب أن يتصدوا للإجابة عن سؤال الخطاب، وهذا ما يفيد انه قد وقع تغيير في الخطاب بدون مراجعة ولا نقد ذاتي. هذا الواقع خلق أزمة اللامرجعية في السياسة والفكر، أو ظهور خطابات تلفيقية تفتقد الى الحد الأدنى من التماسك النظري والاتساق الفكري والمنهجي وسط هذه الأحزاب التي اعتبرت نفسها، دائما، أحزابا عقائدية وأحزاب طلائع مثقفة تمارس العمل السياسي على هدى من قراءة علمية للصراع.[1]

وخلاصة القول هي أنه بالنظر من جهة الى كون جوهر السلطة يكمن في قنوات لا تخضع لمبدأ التنافس السياسي، وإذا سلمنا من جهة أخرى بكون الانتقال يعني إعادة تحديد طبيعة المرحلة وإعادة التموقع وجدة التفاعلات وان الفاعلين القدامى يتغيرون شكلا ومضمونا، موقفا وموقعا، وان فاعلين جددا يلجون المجال، كما انه يتمخض عن سيرورات جديدة وتموقعات وحركية في تغيير مستمر، يمكن ان نتصور الأحزاب السياسية القائمة اليوم في المغرب، تعتبر بحكم شروط التأسيس والتجربة والممارسة التي طبعت العهود السابقة فاقدة لجميع مقومات المواكبة الديمقراطية لمفهوم الانتقال. وربما كان الرهان الأكبر في عملية الانتقال نحور الديمقراطية، هو إعادة صياغة الفكر السياسي نفيه بما يتناسب مع الحاجيات المختلفة لمفهوم الانتقال بوصفه عملية قطع مع التوجهات الاستبدادية والتحكمية.[2]

[1] بو عشرين التوفيق، "المرجع السابق، ص34.

[2] الشاوي عبد القادر، **حوار مع دفاتر سياسية**، عدد 18/ مارس 2001، ص13.

- **أزمة المشاركة السياسية:**

ككل المفاهيم في العلوم الاجتماعية، تعددت التعريفات التي أعطيت للمشاركة السياسية، ومن هذه التعريفات نجد تعريف صامويل هنتنغتون الذي يفيد بان المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء أكان هذا النشاط فرديا او جماعيا، منظما م عفويا، متواصلا ام متقطعا، سلميا ام عنيفا، شرعيا ام غير شرعي، فعالا ام غير فعال. في حين هناك من يرى ان المشاركة السياسية تعني في معناها الواسع حق المواطن في ان يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية. وفي معناها الضيق تعني حق المواطن في ان يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها. كما يمكن تعريف المشاركة السياسية بكونها كل فعل تطوعي يستهدف التأثير على انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكوميا، محليا كان ام وطنيا.

تعتبر المشاركة السياسية إحدى آليات إضفاء المشروعية على النظام السياسي بحيث تقوي من مرتكزاته الشعبية وتحصر احتمالات الاختلال داخله، كما تعتبر من زاوية أخرى الآلية التي يتوصل المواطنون عن طريقها الى تحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية[1]. وقد أصبحت تمثل موضوعا محوريا من مواضيع علم الاجتماع السياسي وذلك انطلاقا من كونها

[1] بوعشرين توفيق ،مرجع سابق ،ص 35

تعبر في المقام الأول عن انشغال الموطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد او الرفض أو المقاومة أو التظاهر.

فالمشاركة السياسية تتمحور حول مساهمة المواطن – دورا وتأثيرا – في العملية السياسية الجارية في إطار النظام السياسي. وفي الوقت الذي تتوقف فيه على إرادة المواطنين من حيث الإقدام عليها او الامتناع عنها، تعتمد أيضا طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه او انغلاقه على مساهمة المواطنين وتوافر القنوات والآليات التي ييسرها أمامهم. كما ترتبط، باعتبارها ممارسة سياسية، برؤية النخب السياسية الحاكمة لدور المواطنين، بحيث هناك نخب تتقبلها وتهيئ لها كل المستلزمات الضرورية لممارستها، وبعضها يقربها على نطاق محدود او جزئي، في حين تميل نخب أخرى الى معارضتها وقمعها ومصادرتها بشكل كامل.[1]

وتتجلى أهمية المشاركة السياسية في كونها تعتبر مؤشرا على صحة العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع. فهي تعتبر احدى التعبيرات المهمة عن الديمقراطية وذلك بتشجيعها على تعزيز دور المواطن في النظام السياسي من خلال مساهمته في عملية صنع القرارات السياسية أو التأثير عليها واختيار النخبة الحاكمة للبلاد. وبتعبير آخر، يمكن القول إنها التجسيد المادي والعملي لمفهوم السيادة الشعبية. فهي تعتبر الإطار الضروري لتمكين افراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر

[1] المرجع السابق ،ص،.17

سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة لصالح تقدم المجتمع. وهذا ما يثير أزمة المشاركة السياسية.[1]

ومن بين الظواهر التي أصبحت تميز الحياة السياسية المغربية نجد الموقف السلبي للمواطن إزاء العمل السياسي، سواء كان في شكل انخراط في تنظيمات حزبية أو في شكل المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، حيث بلغت في الانتخابات التشريعية لشهر سبتمبر 2002 معدلات مثيرة، إذ لم تتخط 50% الا بقليل حسب الاحصائيات الرسمية، بل ان أقوى حزب سياسي لم يحصل في هذه الانتخابات الا على 10% من مجموع عدد الناخبين.[2]ومن الملاحظات المسجلة في هذا الإطار، وبناء على الانتخابات المذكورة نجد:

1-التقاعس في التسجيل في اللوائح الانتخابية على الرغم من المجهود الإعلامي الكبير الذي بذل في ذلك:

تفيد النتائج العامة للفحص الضعف الشديد، بل الهزال في المشاركة في السيرورة الديمقراطية عند المواطنين المغاربة بين 19 و32 سنة، في حين أن المشاركة تبلغ نسبتها الأعلى عند الفئة التي تتجاوز اعمارها 59 سنة، وهو ما يعادل أو يقل قليلا عن 8%، والحال ان الفئة العمرية بين 15 و59 سنة تعادل 61% من المواطنين المغاربة.

2-نسبة المشاركة في البوادي أعلى من نظيرتها في المدن:

[1]سعيد بن سعيد العلوي، **شروط المصالحة مع السياسة في المغرب**، منشورات الزمن، عدد2006/51، ص7-8.
[2]المرجع نفسه ص09.

فالإقبال الكثيف أو الضعيف على صناديق الاقتراع يعتبر مؤشرا قويا على الاهتمام بالحياة السياسية وبالشأن العام، سلبا أو إيجابا، بل ربما كان أول المؤشرات وأكثرها دلالة، ذلك أن الممارسة الديمقراطية السليمة تجد ترجمتها المباشرة والتعبير الفعلي عنها في حصيلة الأصوات المعبر عنها التي تقف في صف هذا الطرف أو ذاك.

وإذا حاولنا البحث عن أسباب أزمة المشاركة السياسية، يمكن تحديدها فيما يلي:

- التفاوت السوسيواقتصادي وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي.[1]
- انخفاض درجة الوعي السياسي.
- ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية.
- غياب، أو على الأقل ضعف الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى.
- طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية.
- ضعف لتنظيمات السياسية الوسطية من أحزاب سياسية وجماعات مصالح.

وتعليقا على هذه الأسباب، نقول إنه عندما تحتكر جماعة طبقية ما مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع وتسيطر على مؤسسات الحكم والإرادة وميكانزمات وقنوات العمل السياسي بوجه عام يتشوه – بالضرورة – نطاق المشاركة السياسية ويتضاءل حجم المشاركين في العملية السياسية، وبالتالي تنهار قيم الحرية والعدالة والمساواة وتنبثق أزمة

[1] يتجلى هذا الأمر مثلا في الاختلال الواضح في توزيع المداخيل والثورات والتفاوت الملحوظ في الأوضاع المعيشية.

المشاركة السياسية، مما يفقد النظام السياسي كثيرا من أركان شرعيته وأسباب استمراره، وما يستتبع ذلك من تفكك وانهيار اجتماعي.

فالاستقرار السياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة من ناحية، ودرجة المأسسة من ناحية أخرى، على اعتبار المؤسسة السياسية تمثل في نفس الوقت بناء سلطة سياسية وطنية تضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام داخلي مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الإنجاز، والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة وبناء ليه يمكن القول ان الحفاظ على الاستقرار السياسي يقتضى ان توائم درجة المشاركة السياسية مع درجة المأساة السياسية بحيث ان انفتاح المؤسسات القائمة على مطالب المشاركة السياسية من جانب اللانخبة يشكل خيارا اساسيا لتفادي مخاطر عدم الاستقرار السياسي ،وذلك عبر استيعاب كل القوى الفاعلة في المجتمع والاستجابة لمطالبها .

ان وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاقها من حيث عدد المشاركين ونوعية ودرجة المشاركة، وتوافر المؤسسات المتمايزة ، يعني تحقيق مستوى عال من الاستقرار والنمو للنظام السياسي اما انعدام او ضعف المأساة السياسية فلا يعكس فقدان المؤسسات السياسية لدورها كأطر للعملية السياسية[1]

[1] سعيد بن سعيد علوي ،مرجع سابق ،ص 10.

فحسب ، وانما يعكس الضعف والوهن الذاتي الذي ينتاب هذه المؤسسات ،وعجزها على التلاؤم والتكيف مع الاطار الاجتماعي والمتغيرات التي تطرا عليه وعدم قدرتها على اشباع المطالب والحاجيات التي تفرضها هذه المتغيرات [1] الامر الذي قد يساهم بقوة في جعل صياغة مرجات النظام السياسي تتم عبر اطر غير مؤسسية . وهذا ما يسمح لنا بالقول بوجود ارتباط عضوي ومادي بين شخصية الممارسة السياسية وضعف الثقافة المأسسة لدى النخبة السياسية .[2]والشخصانية وتعنيّ الاستعاضة عن دور المؤسسات السياسية في العملية السياسية بالدور الذي تلعبه الشخصيات ، حيث يتولى القدة اتخاذ القرارات السياسية الاستراتيجية او التكتيكية في اطار نمط العلاقات الضيقة ويتحدد الهدف الأساسي من شخصية العملية السياسية في حصر نطاق اصدار القرارات السياسية في القادة ، وسلب القدرة من المواطنين على المشاركة السياسية ، مما يجعل هذه الأنظمة ذات طبيعة ابوية .

ومما لاشك فيه ان حرص النخبة الحاكمة على اضعاف ثقافة المؤسسة واضعاف العمل بها "ينبع من خوف العناصر المتنفذة ضمنها على تتمتع به من نفوذ وسيطرة، على اعتبار ان وجود مؤسسات قويةوفعالة تتبعه إمكانية اقبال المواطنين على المشاركة فيها، ويؤدي بالتالي نجاح هذه الأخيرة في التحكم في المنافذ المؤدية الى دائرة صناعة القرار السياسي

[1]البيج حسن علوان (المرجع السابق) ص65-66.

[2]نفس المرجع ص67.

فيالبلاد، والاستحواذ على ما يرتبط بذلك من منافع مادية ورمزية، على اعتبا السياسية، وفق مايشيراليه"دافيدايستون"، هي التوزيع السلطوي للقيم.

وفي هذا السياق، يظهر في المغرب ان الايمان والاقتناع الذي اخذ يترسخ، تجربة بعد اخرى، لدى فئات واسعة من الشعب، باليأسمن التغيير من التغيير الذي يضع حدالإقصاء التهميش الذي يعانون منه، يشمل عاملا أساسيا في ازمة المشاركة السياسية، خصوصا في جانبها المتعلق بالإقبال على العمل الحزبي والمشاركة فيالاستحقاقات الانتخابية.وهذا التوجه يتباه عدد من الباحثين ، فهناك من يرى ظاهرة التهميش الذاتي إزاء السياسة التي يتبناه عدد كبير من المواطنين لا تعتبر عفوية ، بل هي نتيجة للشرخ الكبير الذي يفصل الفئات المحظوظة عن عامة الشعب وذلك على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، زيادة على الانتفاء شبه الكلي لأية إمكانية في الارتقاء الاجتماعي [1] فظاهرة الابتعاد عن السياسة والتي تنجم عنها مقاطعة هامة للاستحقاقات الانتخابية ، ترتبط بالتصوير المهيمن بخصوص السياسية ،على اعتبار انها ليست الا مجالا واسعا للتسويات وتبادل الخدمات بين الشركاء . فالسياسة تظهر على هذا المستوى بمثابة الية للترقيلفائدة منيمارسونها وليس كعمل جماعي يهدف الى تحقيق مصالح وطنية ان هذاالنوع من التصرف لا يعتبر كنتيجة لضعف ثقافة المواطنةوعدم الاكتراثبمصالح الوطن، بل هو علامة نضج،لأن السياسة لم تعد تشكل في الظروف الحالية استثمار عقلانيا ومربحا.

[1]BENHADDOU Ali p130-131

ان ماسبقذكرهيعدأحد أسباب ضعف الطبقة الوسطى التي بينت التجارب انها الية المجتمع في التغيير ومن ثم فضعفها بالمغرب يعتبر أحد العوائقالسوسيواقتصادية اما انجاز الانتقال الديموقراطي، بحيث تحرمه من القاعدة الاجتماعية القوية التي يجب ان تشكل سنده ودعامته امام القوى المتكافئة للتغير، والتي تعتبر قوى منظمة وذات قدرات عالية. وإذ أردنا ان نأخذ التجربةالإسبانية الناجحةكنموذج، نلاحظ أن "الاستقرار الاقتصادي قد عزز من طبقة الوسطى، التي تعتبر الضمانة الحقيقية للانتقال الديموقراطي. وقد تجاوزت هذه الطبقة نسبة **25%** من مجموع السكان، الامر الذي أهلها لتكون الرافعة الحقيقية لمطلب التغيير. وقد اثبتت التجارب التاريخية ان نجاح كل عملية انتقال ديموقراطي رهينة بمدى النسبة التي تمثلها الطبقة الوسطى من بين الشعب [1]. لقد عززت هذه الطبقة الوعي السياسي في أوساط الشعب الذي أصبح يطالب بتغيرات في الإدارة والحكم وبدأت هذه الطبقة تبحث عن دور لها تسيير الحياة السياسية."[2]

[1] نفس المرجع السابق ص132.

[2] نفس المرجع السابق ص133.

المبحث الثالث: البيئة الاجتماعية (المخزن) والبيئة المؤسساتية (المؤسسة الملكية):

المطلب الأول: البيئة الاجتماعية (المخزن):

يدل مصطلح "المخزن" في أذهان الشعب المغربي على تلك النخبة الحاكمة التي تتمحور حول البلاط الملكي، وهو مصطلح يراه البعض سيء السمعة حاليا، وان كان ذا مدلول تاريخي عميق متعلق بالنظام الملكي المغربي ومفاصله القوية من التجار والأعيان وزعماء القبائل، وينضم اليهم من النخبة الحديثة قادة الجيش والأجهزة الأمنية.

يعود هذا المصطلح الى عهد الاستعمار في المغرب، بعدما أصبح مرادفا للحكومة والحاشية المحيطة بالسلطان، والتي تستفيد من مواقعها على حساب الشعب، ويرجح أن يكون المعنى متصلا بمعنى انتقادي لعملية جمع الضرائب لحساب أعضاء المخزن، بحيث اعتبرهم المغاربة "مخازن" لتلك الأموال والمصالح، وقد عدت البلاد الخاضعة الى حكم السلطان باسم "بلاد المخزن" وشاع استخدام مصطلح "المخازنية" على العاملين في الدوائر القريبة من السلطان في الأمن والضرائب وغيره.[1]

ثمة رأي آخر يرى المخزن أسطورة شعبية حاليا، حيث إن توصفية لم يعد دقيقا بشكل كاف، تحمل المخيلة الشعبية المغربية لهذه النخبة انطباعا سلبيا، حيث تعزي اليهم حالات

[1] المرجع السابق ،ص134.

الفساد وتدهور البلاد والتحكم في أقوات المغاربة، ويعتقد أن المخازنية لهم شبكات علاقات واسعة ممتدة في جميع مؤسسات الدولة.[1]

وحديثا أصبح المصطلح متداول كبديل أو كمرادف لمصطلح "الدولة العميقة" في المغرب، والذي يشير الى شبكات معقدة من المصالح متوغلة في الدولة الى حد لا يمكن معرفته او تخيله، ولكن يبقى هناك ارتباط ذهني مع المقربين من مؤسسات الحكم لا سيما المؤسسة الملكية، حتى ان البعض يذهب أن المخزن يعد أقوى من أي حكومة منتخبة أتت في المغرب أو قد تأتي.

لكن ثمة رأي آخر يرى المخزن أسطورة شعبية حاليا، حيث إن توصفيه لم يعد دقيقا بشكل كاف، أو يعتمد على نوع من العشوائية التي تكيل أزمات المغرب إليه كنوع من الاتكالية، أو الهروب من مكافحة الفساد واستحقاقاته سواء على المستوى الشعبي أو الحكومي.

ولكن في النهاية لا يمكن النفي في المطلق فيما يتعلق بعلاقات الثورة والسلطة في أي بلد، خاصة إذا كان هناك تاريخا ممتدا لهذه العلاقة تحت اسم "المخزن"، وهو أمر ضارب بجذوره في السياسة المغربية، ويعتبر البعض أن المراحل الحالية هي مراحل اصطدام الديمقراطية وحكم الشعب في المغرب بشبكات المصالح، وهو ما دفع قطاع

[1] هند عروب (المرجع السابق)، ص138

معارض باتهام حكومة بنكيران الحالية بالتراخي في مواجهة "المخزن" بل امتدت الاتهامات لوصف الحومة بالخضوع لتحكمات شبكات مصالح المخزن.[1]

- **ما حدود نفوذ ما يسمى بالمخزن في السياسة المغربية؟**

الإجابة على هذا السؤال ضرورة للمتهمين بالشأن المغربي، خاصة قبيل انطلاق الانتخابات النيابية في المغرب بأيام معدودة.

دور المخزن في المغرب يمكن أن نستبدله بدور جماعات المصالح المتشابكة مع قطاعات الحكم بداية من الملك حتى البلديات المحلية، ولكن مفهوم وظيفة هذه الشبكات أكثر تعقيدا فيما يبدو من مجرد الوصف، فهي تظهر وبقوة محاولات الاصلاح من الداخل، وهي المرحلة التي دخلها المغرب عقب النجاة من الربيع العربي.[2]

فهذه الشبكة اهتزت بنخبها لكنها لم تتحرك ولم تتغير، وقد ظهر ذلك على أداء الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" الذي استلم الحكم أثناء موجات الربيع العربي، فثمة تصورات تصف الحزب الحاكم أو الاختلاف الحاكم بـ "الجبن السياسي"، كونه في البداية رفع من سقف برنامجه الانتخابي بدرجة غير مسبوقة أمام الشعب المغربي، لكنه اصطدم بوعورة

[1] هند عروب (المرجع السابق)، ص139.138

[2] مجلة الحوار المتمدن، **في مفهوم المخزن المغربي (الأصول والاتجاهات)** على الساعة 18:00 بتاريخ 07- جانفي 2016.

تنفيذ هذا البرنامج على الأرض، ربما بعد اصطدامه بواقع تعقيدات تركيبة الحكم في المغرب.

نتحدث عن تجلي مظاهر هذه الشبكات في الجيش والادارة، كما تعتبر الشؤون الاقتصادية والأمنية أحد أهم أولوياتهم، وهو ما يضمن تدخل الجيش والادارة الموالية لهذه العميقة في أدق تفاصيل الحكم بحكم الاختراق والتوغل.

- **مواجهات العدالة والتنمية أمام الدولة العميقة:**

عقب الخطاب الملكي في الـ 9 من مارس 2011، والذي مهد لإصلاح دستوري، فسح الطريق أمام حزب العدالة والتنمية، كأول حزب من مرجعية إسلامية يتسلم مقاليد السلطة في المغرب، أكد البعض حينها أن قواعد اللعبة السياسية قد تغيرت في المغرب، بالرغم من أن النخب التقليدية مازالت تمسك وتحافظ على زمام السلطة.[1]

فالمغرب اعتبر في نظم العديد حينها على أنه تجربة فريدة من نوعها، ومثالا يحتذى بالنسبة للأنظمة الملكية في الشرق الأوسط، ولكنه في نفس الوقت لم يسلم هو الآخر من الحركات الاحتجاجية، فهو لا يشكل إلا نموذجا للعديد من البلدان الأخرى التي عرفت فشل الاصلاحات الأساسية.

[1] **الخطاب الملكي** في 9 مارس 2011 مأخوذ من مجلة الحوار المتمدن على الساعة 14:32 بتاريخ 13 فيفري 2016.

أظهرت مجلة "جون أفريك" هذا الفشل في مقال تحليلي، أكد أن ما يحدث في المغرب يسير على الطريقة المصرية التي أسقط فيها الجيش حكم الاسلاميين الذين وصلوا الى سدة الحكم من خلال صناديق الاقتراع.

وذلك بعد تسليط الضوء في التجربة المغربية، على استمرار ما يسمى بـ "الدولة العميقة" في البلدان العربية، في المغرب على المستوى الظاهري، فالحكومة المنتخبة، التي يقودها حزب العدالة والتنمية الاسلامي، تقتسم السلطة مع الملك محمد السادس، سليل الأسرة الملكية التي يعود تاريخها الى العصور الوسطى، حيث لا يزال الملك والقصر وقوات الأمن يحتفظون بتأثير كبير على القضايا الاقتصادية والسياسية الأساسية في البلاد، إلا أنه بالرغم من ذلك، فالإسلاميون في المغرب يلعبون المباراة على عدة جولات.[1]

فبحسب ما ترى المجلة الفرنسية، يوصف عبد الاله بنكيران، رئيس الحكومة وزعيم حزب العدالة والتنمية، بالرجل الذي، المحكوم بأهدافه الخاصة، وهو الشيء الذي جعل المخزن الى حد اللحظة ملتزم بخطوة ثنائية غريبة، وشراكة "قسرية" مع حزبه.

فيما يرى البعض أن هذا من منطلق تميز المسار السياسي للمغرب منذ وصول الملك محمد السادس للحكم في العام 1999، عن مسار باقي الملكيات في دول المنطقة العربية، حيث وضع السادس بمجرد اعتلائه العرش، حدا للاستبداد السياسي الذي مارسه والده الحسن الثاني، الذي عرف عهده انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان.

[1] مجلة الحوار المتمدن، (المرجع السابق)،بتاريخ 13 فيفري 2016 ،على الساعة 17:03.

فتح الملك محمد السادس، المجال السياسي في المغرب الى حد ما، كما قام بإطلاق الحريات الصحفية جزئيا، وعلى المستوى الحقوقي، شكل لجنة للتحقيق أطلق عليها اسم "هيئة الانصاف والمصالحة" في سنة 2005، وذلك لمعالجة الجرائم التي ارتكبت في عهد والده الحسن الثاني، كما أن مستشاريه أطلقوا عليه لقب "ملك الفقراء"، وعرف في جميع أنحاء المغرب بـ "برغماتية الشديدة".

إذن هي برغماتية تواجه برغماتية، وهو ما أدى في النهاية الى أن الاصلاحات السياسية في المغرب، لا تزال بطيئة الى حد كبير رغم تدهور معدلات الفقر، وعلى غرار باقي الدول العربية الأخرى، يخشى رجال ظل الدولة العميقة، والمؤسسات الأمنية، من أن تتضرر امتيازاتهم ومصالحهم الخاصة، فالحماس الذي أبداه الملك العدالة والتنمية لقيادة اصلاح حقيقي في البلاد، هدد قوى المخزن بشكل مباشر، وظهرت بوادر الصراع شيئا فشيء.[1]

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية الى رئاسة الحكومة وبداية هذا الصراع عوض الملك محمد السادس ذلك بتشكيل فريق من المستشارين بالديوان الملكي، وهذا ما جعلها تستهوي الطبقات الشعبية غفي البداية.

أما رؤية حزب العدالة والتنمية، فهي أنه يواجه مناورات عديدة، تستهدف إضعافه، لذلك يحمل البعض حزب العدالة والتنمية مسؤولة الاصلاحات غير الشعبية، كإعلان الزيادة في المواد الأكثر استهلاكية عند المغاربة، وهو ما اعتبره مناصرو الحزب يعد حيلة ضد الحزب،

[1] هند عروب (المرجع السابق)، ص139.

الذي يؤكد مناصروه أن هناك مناورات لإضعاف الحكومة وإسقاطها، حتى يعتقد الشعب أن الحكومة فشلت، وأن يخسر الحزب الانتخابات التشريعية المقبلة.[1]

يرى اتجاه في المغرب أنه ثمة تضخيم من قواه الدولة العميقة وشبكات المخزن وذلك عبر استخدام مفهوم الدولة العميقة للتراشق مع الخصوم، حيث يروم أن الحزب وقياداته ترفض تسمية البعض بهذا المصطلح، وفي نفس التوقيت يتم اسقاط مفهوم الدولة العميقة على خصوم آخرين.

ولا ينفى اتجاه آخر أن المغرب دولة تتغلغل بها شبكات مصالح في شكل أدوات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولكن لا يمكن فهم هذه الأمور بعقل المؤامرة دائما، ويجب فهمها بمنطلق الغالب والشمول الذي معناه نزوع كل شيء الى مركز القوة في البلد الذي هي المؤسسة الملكية ومحيطها.

المخزن في المغرب وقتها، وجد نفسه في مواجهة رئيس حكومة يتمتع بشعبية بعدما صعد بصندوق انتخابات.

وفي النهاية المخزن كمصطلح مغربي خالص لا زال بحاجة الى المزيد من الدراسة والتحميص لتحديد الثابت والمتحول في أصله وطبيعته، وأدواره في ماضي وحاضر المغاربة

[1] مجلة الحوار المتمدن في **مفهوم المخزن المغربي** (المرجع السابق).

خصوصا مع التجربة الجديدة التي تخوضها في المغرب، والتي ستحدد الانتخابات القادمة ملامح استمرارها من عدمه.[1]

[1] هند عروب (المرجع السابق)، ص139.

المطلب الثاني: البيئة المؤسساتية (المؤسسة الملكية):

إن الحديث عن النظام السياسي المغربي، حديث يشوبه نوع من التركيب والتعقيد نظرا لتداخل العديد من العوامل المؤثرة في صياغته والمكونة له. حيث يلعب فيه كل من المقدس، النسب والتاريخ... أدوارا حيوية تضفي تركيبا خاصا في بنية هذا النظام، بالإضافة الى نوع من الامتزاج بين الديني السياسي وبين التقليد والمعاصرة تجعله يتفرد بميزات خاصة عن غيره من النظم السياسية المعاصرة.

وبعيدا عن هذا التشابك والتركيب الذي يطبع النظام السياسي المغربي، فإنه سيتم التركيز في موضوعنا هذا على دراسة هذا النظام من زاوية المنهج المؤسسي القانوني، والذي ينبني على دراسة النظم السياسية بالتركيز أساسا على المؤسسات السياسية (التنفيذية والتشريعية) المكونة لأي نظام سياسي والفاعلة فيه، انطلاقا من الدستور والقوانين التي تنظم سير هذه المؤسسات.[1]

- **المؤسسة الملكية: هرم النظام السياسي المغربي**

تحتل المؤسسة الملكية مكانة هامة وأساسية داخل النسق السياسي المغربي، فهي توجد في قمة المؤسسات الدستورية الموجودة، وتملك من الصلاحيات الدستورية ما يمكنها من

[1] أكنوش عبد اللطيف،**واقع المؤسسة، والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21**، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1999، ص84-85.

لعب دور محوري في النظام السياسي المغربي وقد كرست هذه الوضعية كل الدساتير التي عرفتها المملكة بدء بأول دستور 1962 الى دستور 1996 المعمول به حاليا.

وتتجسد مكانة المؤسسة الملكية في الدستور المغربي من خلال منحيين:

المنحى الأول: يتمثل في الصلاحيات الدستورية لرئيس الدولة، وهي ميزات كلاسيكية يتمتع بها عادة أغلب رؤساء الدول، وتترجم في النظام السياسي المغربي في الملك الدستوري.

المنحى الثاني: يجسده الفصل 19 من الدستور، ومن خلال تكرس إمارة المؤمنين. وتتعلق مقتضياته بـ "المكانة السياسية والدينية للملك– الخليفة"، وعلاقته بالأمة في غياب الوسطاء، حتى ولو كان هؤلاء الوسطاء هم البرلمان الحكومة، فلأنها مقتضيات فوق البشر، فهو يتمتع بسيادة مطلقة إذ تحرم وتمنع مراجعتها وتعديلها عبر مسطرة المراجعة الدستورية "يقول الأستاذ عبد اللطيف أكنوش". لأجل ذلك، فإن مقاربة مكانة المؤسسة الملكية تقتضي التطرق الى الصلاحيات الدستورية للملك (1) والملك بصفته أميرا للمؤمنين (2) وبعدها الى الطابع المقدس للمؤسسة الملكية (3).[1]

1-صلاحيات الملك الدستوري:

جاء في الفصل الأول من الدستور ما يلي: "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية

[1] أكنوش عبد اللطيف ،مرجع سابق ،ص 86.

ديمقراطية اجتماعية"، وهو ما مفاده "أن الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية هي النظام الملكي الذي تشتغل فيه المؤسسات في اطار الدستور"، أو بمعنى آخر فإن الاختصاصات التي يمتلكها الملك تجد سندها في الدستور المغربي. فما هي إذن، صلاحيات الملك الدستورية؟[1]

تتمثل صلاحيات الملك الدستورية فيما يلي:

أ- **تعيين الحكومة:** فالملك هو الذي يعين الوزير الأول ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول. وله الحق في أن يعفيهم من مهامهم وذلك إما بمبادرة من الملك أو بناء على استقالة الحكومة. (الفصل 24)

ب- **رئاسة المجلس الوزاري** (الفصل 25). والذي تحال عليه أهم القضايا والمسائل المصيرية ليبث فيها (الفصل 66).

ت- **إصدار الأمر بتنفيذ القانون** (الفصل 26).

ث- **الحق في حل مجلسي البرلمان أو أحدهما** (الفصل 27)، بعد استشارة رئيسي مجلسي البرلمان ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب للأمة (الفصل 71).

ج-**القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية،** بالإضافة الى حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية، وامكانية تفويض ذلك لغيره. (الفصل 30).

[1] عبد الرحيم العلام، (المرجع السابق)، ص138.

ح-**اعتماد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية**، وتوقيع المصادقة على المعاهدات، غير أن الملك لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف من ميزانية الدولة الا بعد الموافقة عليها بقانون (الفصل 31).

خ-**رئاسة المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط**(الفصل 32). وكذلك تعيين القضاة (الفصل 33). وممارسة حق العفو (الفصل 34).[1]

د- الحلول محل السلطة التشريعية وممارسة صلاحيتها في الحالات التالية:

- الاعلان عن حالة الاستثناء (الفصل 35).
- انتهاك صلاحيات البرلمان سواء بصفة عادية أو غير عادية (الحل) (الفصل 72).

ذ- **تعيين ستة أعضاء بالمجلس الدستوري بما فيهم الرئيس** (الفصل 79). وتعيين رئيس المحكم العليا (الفصل 91).

ر-**الحق في اتخاذ مبادرة مراجعة الدستور والاحالة المباشرة الى الشعب قصد الاستفتاء** (الفصل 103).

لا تكاد تقف صلاحيات الملك عند حد الملك الدستوري، بل لا يكاد "ينفصل أمير المؤمنين عن الملك العصري في ذات الحاكم المغربي، بل إن مؤسسة إمارة المؤمنين تتخذ مكانة متقدمة عن مؤسسة الملكية الدستورية"[1]

[1]معروفي أحمد، شويحة يوسف، "**دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي**"، الإصلاح السياسي في المغرب، دراسات مغاربية، دار الثقافة للنشر، 2012، ص13.

2-الملك بصفته أميرا للمؤمنين:

ينص الفصل 19 من الدستور على أن "الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها ضامن دوام الدولة واستمراريتها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات".

"يحتل الملك بصفته أميرا للمؤمنين مكانة مقدسة داخل النظام السياسي المغربي، تتجاوز النص الدستوري، وتتحداه لتفرض على الفاعلين السياسيين اعتبار الملك – بصفته أميرا للمؤمنين فوق المساءلة والمحاسبة، ولا ينطبق عليه فصل السلط، يتمتع باختصاصات واسعة تستمد مشروعيتها بالإضافة الى الدستور من الارث السلطاني. فأي مضايقة أو انتقاد، ما عدا النصيحة الشرعية، يعتبران جناية وانتهاكا للمقدسات، وهذان المفهومان لا ينفصلان في هذا المنطق. إن مهاجمته مخالفة لقانون مقدس ونزع للقداسة عن أسمى وجوه الكيان الاسلامي وركائزه. واله يدعو الى انتقاء ما ترتضيه الأمة، يأمر ألا تبقى الأمة بدون إمام. هذا، إذن، هو البرهان الرادع لكل عصيان أو تمرد" كما يقول الأستاذ عبد الله حمودي.

هكذا، فإن دسترة إمارة المؤمنين، قد كرس مكانة مهمة لأمير المؤمنين تتجاوز مكانة الملك الدستوري، وجعل من الفصل 19 دستورا داخل الدستور. "وتبقى السلط جميعها مجتمعة بين يدي أمير المؤمنين الذي هو الباث للسلطة وشرعية هذه السلطة والمستقبل في ذات الآن، فالشرعية الدينية للنظام تجسد بحق النواة الصلبة المركزية الفاعلة، أما الشرعية

[1]عبد الرحيم علام (المرجع السابق) ص188.

الحديثة فلا تعدو أن تكون مجرد شرعية حافة/خادمة للشرعية التقليدية"، كما تقول الباحثة هند عروب.[1]

3-الطابع المقدس للمؤسسة الملكية:

يكتسي شخص الملك في النظام السياسي المغربي مكانة خاصة، تفرده عن غيره من الأشخاص والمؤسسات. فقد تطرقت جميع الدساتير منذ الدستور الأول، واحتفظت بنفس الفصل الذي هو الفصل 23 دون أي تغيير وتبديل، والذي ينص على أن "شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته".

وكذلك فـ"للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونة موضوع أي نقاش" (الفصل 28). لذلك يرى الأستاذ عبد العالي حامي الدين أن "إدماج صفة القداسة داخل المتن الدستوري يترتب عنه انعكاسات قانونية على عدة مستويات:

- الملك يبقى فوق المساءلة والنقد.
- لا تسري على الملك الأحكام القضائية.
- شخص الملك لا ينتقد وهو في منأى عن كل تصوير غير لائق أو تشبيه كايكاتوري.[2]

[1] أكنوش عبد اللطيف، (المرجع السابق)، ص86.
[2] عبد الرحيم العلام (المرجع السابق) ص117.

- جميع القرارات والمواقف والخطب والظهائر الملكية تعتبر سارية المفعول وتطبق عليها صفة القداسة."

"وهكذا أصبحت المؤسسة الملكية بحكم القداسة في مرتبة فوق القوانين الوضعية، ولا تسري عليها الاعتبارات في التعامل مع الاجتهاد البشري"، كما يقول الأستاذ حامي الدين.[1]

- **مكانة الحكومة في السلطة التنفيذية:**

على غير العديد من النظم السياسية السائدة في العالم، فإن السلطة التنفيذية في النظام السياسي المغربي تتشكل من ثنائية تضم كلا من الملك والحكومة، تتألف هذه الحكومة من الوزير الأول الوزراء (الفصل 59). غير أن هذه الثنائية لا تعبر عن توزيع فعلي للمهام بين الملك والوزير الأول، "فالثنائية قد تكون شكلية، وقد تعبر عن توزيع المهام لصالح الملك (دستور 1962-1972)"، وأيضا دستور 1996، فالحكومة تعد مسؤولة أمام الملك أمام البرلمان "حيث يتقدم الوزير الأول أمام كل مجلسي البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة يعرض البرنامج العام الذي يعتزم تطبيقه، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني بالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخارجية" (الفصل 60). غير أن الأستاذة رقية المصدق ترى أنه "إذا كانت الحكومة مسماة من طرف الملك فهي مسؤولة

[1] بكور عبد اللطيف (المرجع السابق)، ص38.

أمامه.[1] أما مسؤوليتها أمام البرلمان فهي تخضع لشروط معقدة لم تزد التعديلات الدستورية الا تعقيدا لها، وبهذا فمسؤوليتها تتحدد عمليا أمام الملك وحده، فإذا كان اختيار الظرف الملائم لتسمية الحكومة يعود الى الملك فانه هو الذي يتولى تحديد البرنامج الذي تلتزم بتطبيقه.[2]

وتتحدد مجالات اختصاص الحكومة فيما يلي:

أ- تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول. (الفصل 61)

ب- حق التقدم بمشاريع القوانين من طرف الوزير الأول (الفصل 62). غير أن ذلك مشروط بضرورة مداولته بالمجلس الوزاري الذي يرأسه الملك قبل إيداعه بمكتب أحد مجلسي البرلمان.

ت- ممارسة السلطة التنظيمية من طرف الوزير الأول (الفصل 63). كما يمكن للوزير الأول أن يفوض بعض سلطه الى الوزراء (الفصل 64). الوزير الأول هو الذي يتحمل مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية (الفصل 65).

ث- الحق في احالة القوانين قبل اصدار الامر بتنفيذها الى المجلس الدستوري (الفصل 81-3).

[1]Pour plus de détails, voir Jaidi Larbi, "**les déterminants économiques de la transition démocratique au Maroc**", la transition démocratique au Maroc et dans le monde, cahiers de la fondation AbederrahimBouABID N°12/ Janvier 1998, p41-42.

[2]Jaidi Larbi, p43.

ج–الحق في الدفع بعدم قبول كل اقتراح أو تعديل لا يدخل في اختصاص السلطة التشريعية لدى المجلس الدستوري (الفصل 53).

وأمام كل هذا فإن الحكومة تمتلك صلاحيات اختصاصات محدودة، تجعلها في الوضع التابع للمؤسسة الملكية.[1]

[1] بكور عبد اللطيف، (المرجع السابق)، ص39.

الفصل الثالث
الإصلاحات الوقعة
في
النظام السياسي المغربي
والمؤسسة الملكية

الفصل الثالث : الإصلاحات الواقعة في النظام السياسي المغربي والمؤسسة الملكية

خطة الفصل الثالث

الفصل الثالث: الاصلاحات الواقعة في النظام السياسي المغربي والمؤسسة الملكية

المبحث الاول: مرتكز الاصلاح في المملكة المغربية:

المطلب الاول: عوامل الاصلاح في المملكة المغربية

المطلب الثاني: الجوانب التي شملها الاصلاح في المملكة المغربية

المبحث الثاني:مسار الاصلاح الديموقراطي في المملكة المغربية:

المطلب الأول: الاصلاحات الديموقراطية في المملكة المغربية قبل 2011

المطلب الثاني:الاصلاحات الديموقراطية في المملكة المغربية بعد 2011

الفصل الثالث: الاصلاحات الواقعة في النظام السياسي المغربي والمؤسسة الملكية:

عرف المغرب خلال السنوات القليلة الماضية وبالضبط مع مصطلح عقد التسعينات من القرن الماضي جعله من الاصلاحات الدستورية والسياسة لمت على عدة مجالات مختلفة بغية استكمال بناء دولة العدالة وترسيخ اسس الديموقراطية الحقة ، وصدر حول الملك محمد السادس الى الحكم في 23 يوليو **1999**م تكفت وتيرة الاصلاحات وتوحت بالإعلان عن إصلاح دستوري شامل يهدف الى تحديث وتأهيل هياكل الدولة المغربية ، وقد مثلت سنة **2011م** منعطفا تاريخيا فاصلا ونتائجها لسنوات من العمل المتواصل المتمثل في مختلف الورشات الإصلاحية والمبادرات التحديثية المتتالية في سياق تاريخي دولي دقيق وفي خضم الاحداث التي كان العالم العربي ومايزال مسرحا لها ،توج الاصلاح بالمملكة المغربية بالخطاب الملكي للتاسع مارس **2011م** ليعلن عن المبادرة الملكية الداعية الى اجراء تعديلات دستورية عميقة وشاملة اقل مايقال عنها انها غير مسبوقة كما يترجم نتهاج وتوحي جملة من الاصلاحات المفروضة والشاملة لكافة النواحي، والتي كانت بمثابة استجابة لعدد من العوامل والمبررات والتي تطلبت مجموعة من الخطط والمرتكزات التي تضمن ولو بالحد الادنى –تحقيق وبلوغ جملة الاصلاحات الاكثر واوسع المحالات هدا ماسيتم معالته ضمن هدا الفصل ليس دزر لمؤسسة داخل النظام السياسي المغربي في المباحث او النقاط التالية :

المبحث الاول: مرتكزات الاصلاح الديموقراطي في المملكة المغربية

المبحث الثاني: مسار الاصلاح الديموقراطي في المملكة المغربية قبل وبعد 2011

المبحث الاول: مرتكز الاصلاح في المملكة المغربية:

شهدت المملكة المغربية على غرار العديد من الاقطار العربية الاخرى حركات احتجاجية واسعة معظمها عكست اما لضغط ادارة الدولة او عن الفساد ،او الرغبة في التغيير ومحاربة الاستبداد والحكم الفردي المطلق السائد حيث كان الولاء للعشيرة والطائفة الدينية وحتى للجهة الجغرافية اقوى من الولاء للحزب والدولة وللوطن ،ولم يحدث اي اصلاح سياسي حقيقي ولارقابة حقيقية وتتغير الحكومات ورؤسائها وفقا لمشيئة رئيس الدولة ،وكان التميل الشعبي ومازال شكليا ولايعبر عن رغبات الشعوب وارادتها في التغيير وطموحها الى حياة افضل ، فظهرت حركات ومبادرات طالبة بالإصلاح والتحديث في اجهزة الدولة ومؤسستها وفي المجتمع المحلي ويسعى بعضها الى الاصلاح التدريجي بينما فادى بعضها الاخرين بالإصلاح الجدري الدي يكفل ويضمن الممارسة الديموقراطية الحقة لكافة افراد الشعب بما يضمن ويصون حقوقهم .

ومن هنا برزت الحاجة الملحة للإصلاح الديموقراطي في النظام السياسي المغربي للمملكة والدي كان خردة حتمية مفروضة نظرا للأوضاع السائدة هدا ماسيتم تناوله في هدا المبحث من خلال طح وتحليل عوامل الاصلاح في المملكة المغربية في المطلب الأول منه

ثم تخصيص المطلب الثاني منه الاستبيان وعرض اهم الجوانب والمحاور التي سنتناولها العملية الإصلاحيةبالمملكة المغربية.

المطلب الاول: عوامل الاصلاح في المملكة المغربية

اولا العوامل السياسية:

خاض المغرب بعد استقلاله سنة **1965**م مجموعة من التجارب السياسية والدستورية تمثلت على الخصوص في اقرار تعددية حزبية وتنظيم سلسلة من الانتخابات السياسية واصدار مجموعة من الدساتير دون ان يعني دلك تحقيق ديموقراطية حقيقية اد ظل النظام الملكي متحكما في الحياة السياسية وبأساليب متعددة وأحيانا عنيفة او قد ينعكس دلك على الدولة والمجتمع بحيث تكرست مجموعة من الظواهر التي جدث من الفكر المؤسساتي وكرست الفسادوالاستبداد.

على اثر التحولات العالمية في العقد الاخير من القرن الماضي اضطر النظام الملكي الى ابداء نوع من الانفتاح اتجاه احزاب المعارضة بحيث دعاها الى ان تشارك في الحكومة الا ان تمسك الحسن الثاني بوزير داخليتيه جعل من تلك المفاوضات تبوء بالفشل ليتم استئنافها من جديد في اواسط عقد التسعينيات من القرن الماضي ودلك لان الحسن الثاني كان يحرص اشد الحرص على اشراك احزاب المعارضة في الحكومة من منطلق ظمان انتقال

سلس للعرش الى ابنه بعد وفاته ودلك ماتحقق بالفكر من خلال مشاركة احزاب المعارضة في حكومة التناوب التوافقي *[1]

لكن تبين مع توالي الحداث ان ماتحقق من إيجابياتسواءمن خلال العمل الحكومي او عمل المؤسسة الملكية لم يكن من منطلق ادارة مصممةواستراتيجية واضحة لتحقيق استقلال ديموقراطي حقيقي.

كما كانت هناك تراجعات اخرى شملت مختلف المجالات،ليندثر الامل وتنعدم الثقة على المستوى السياسي والعزوف عن المشاركة في انتخابات **7 نوفمبر 2007م** حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة **37%**.[2]

زما برر الاحتجاجات في المغرب بعد احداث الحراك العربي هو قيام نظام ملكية برلمانية تضمن السيادة للشعب من خلال هيئة برلمانية تمثيلية منتخبة بصورة تنبثق عنها حكومة مسؤولة عن وضع السياسة العامةللبلاد وفي ظل فصل للسلطات واستقلال القضاء [3]

---

[1] انطلقت فكرة التناوب التوافقي مع الملك الحسن الثاني في **1992** ملازمة لنقاش عام عرفته اليهم حول الاصلاحات السياسية والديموقراطية ممثلة في اطلاق صراح المعتقلين السياسيين وتدشين مرحلة الانفراج السياسي وتوسيع نطاق الحريات العامة واشتراك اطراف المعارضة السياسية التقليدية في تدمير الشان السياسي للبلاد اضافة الى اجراء تعديل ،اضافة الى اجراء تعديل دستوري وقد امتد النقاش حول الاصلاحات السياسية والديموقراطية من بداية التسعينات الى صيف الوصول الى فكرة التناوب من خلال تعيين الملك الحسين الثاني الاستاد عبدالرحمان اليوسفي الامين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي وزيرا اولا في **14 مارس 1998**.

[2] باسك محمد منار **محصلة التحركات الراضية من اجل الديموقراطية** متحصل عليه من http://arabsfordemocracy.org/uploads/.../morr-monar2013

[3] تكريني ادريس **محاسبة الديموقراطية التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير، المغرب**، مجلة السياسة الدولية، العدد 184،المجلد46،أفريل 2011، ص،91.

وتحولت اجهزة الحكم من د الخمسينيات الى اجهزة بولسيةوفرضت على شعوبيها ماتريد سخية بدلك تطلعت هده الشعوب الى حياة كريمة واخدت انظمة الحم هده من انظمة الحكم العسكرية أساليب في القمع والقهر والاضطهاد، مثلما اقتبست منها سبل والزيف والتزوير.

ثانيا العوامل الاقتصادية:

ارتهنت السياسة الاقتصادية للمغرب منذ الحصول على الاستقلال لها جس الحفاظ الصارم على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكبرى المتعلقة اساسا بعجز الميزانية ونسبة التضخم ونسبة المديونية عما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى فاعلية السوق الداخلي وفد عرفت السنوات الاخيرة تراجعا ملحوظا في مجموعة المؤشرات الاقتصادية بسبب المعيقات اليدوية التي تعوق الاقتصاد المغربي المتمثلة بشكل خاص في ضعف التنافسية الاقتصادية و العجز التجاري ضيق السوق الداخلية وانتشار اقتصاد الربح وتفشي التهرب الضريبي وغيره من مظاهر الفساد الاقتصادي وضعف قيمة الصادرات بالرغم من ان صادرات السيارات وصادرات القطاع الالكتروني عرضت نتائج السياحية فقط سجلت النسيج انخفاض كبير مما سبب في اغلاق مجموعة من المعامل وتسريح الآلاف من العمال.[1]

واذاكان دخول المغاربة القيمين بالخارج قد ساهم حسب بعض الدراسات الرسمية في تقليص الفقر اكثر من نقاط في الفترة (**1990-2004م**) لكن في **2010م** ارتفعت معدلات

[1] ماكي أمحمد، **الغرب واشكالية توزيع السلطة**، (مجلة الديمقراطية) العدد 22، ص4.

البطالة في صفوف المغاربة الذين هم بالخارج خاصة بعض الدول التي عرفت الكثافة من حيث الهجرة المغربية اليها كفرنسا اسبانيا ايطاليا وقد كان ذلك انعكاسا سلبي على العديد من الاسر الفقيرة اذا كان مناطق كبية يعيش اصحابها على تحويلات اقاربهم في الخارج.[1]

ورغم ان المغرب حق بعض التقدم على المستوى الاستعمار الاجنبي خلال السنوات القليلة الماضية بحيث استقل سنة **2003م** من المركز الرابع الى الاول التي وجهت اليها الاستثمارات الاجنبية المباشرة واحتلت المرتبة الثالثة افريقيا الا ان الازمة الاقتصادية ادت الى تقليص الاستعمار الاجنبي المباشر بنسبة **82%.**

عرفت المغرب سنة **2010م** تراجعا ملحوظا بسبب الجفاف وتايد تكاليف المواد الأولية المستوردة وارتفاع المديونية العمومية واستمرار الازمة العالمية مما ادىالى اقتراض الخارجي لمبالغ كبيرة.[2]

ولم تتمكن من تطوير اقتصادها الوطني خلال زيادة الانتاج وانشاء مشاريع زراعية وصناعية كبرى لإستيعابالايادي العاملة، بل اكتفت بزيادة استنزاف المواد الاولية فيها من نفط وغاز ومعادن وتصديرها،وتدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفرض وصفية في اعادة جدولة الديون وكيفية توفير المال اللازم لدفع الأقساط الجديدة، فإتسعت البطالة

[1] نفس المرجع ,ص05

[2] علي محافظة ،**الإصلاح والتحديث في االوطن الغربي في ظل الانظمة الملكية الدستورية** (الشركة الاردنية للمحافظة والنشر –جريدة الدستور ،العدد 17097 المجلد 48ص،205.

وارتفعت الأسعار وزادت نسبة الفقراء بين الشعب باءت كل المحاولات الاصلاح والتحدي في الميدان الاقتصادي بالفشل.[1]

المطلب الثاني: الجوانب التي شملها الاصلاح في المملكة المغربية:

أولا/ اعادة تنظيم صلاحيات المؤسسة الملكية:

تم اعادة توزيع الصلاحيات بين المؤسسة الملكية وغيرها من المؤسسات فمن جهة تم الابتعاد عن السلطات ذات العلاقة بالشأن الديني والعسكري اختصاصا حصريا للملك مع مشاركة رئيس البرلمان ورئيس الحكومة بقضايا الامن في تركيبيته ، تمت مراجعة موضوع في القداسة التي كانت في الدساتير السابقة وعوضت بفصل ينص ان شخص الملك لاتنتهك حرمته وله واجب التوقير والاحترام ، كما تم تغيير صيغة الممثل الاسمى للامة في الدستور السابق بصيغة الممثل الاسمى للدولة مما تجعل من السلطة التشريع اختصاصا حصريا للبرلمان الا في حالة غيابه .

وبخصوص العلاقة مع الحكومة ،فانه حمل تغيرات تقضي بان يكون الوزير الاول من الحزب الفائز في انتخابات مجلس النواب وان الوزير الاول هو وحده من يمتلك السلطة تحديد فريقه الحكومي واقتراحه الا انا سلطة الوزير الاول في اعفاء الوزراء ضيقة جدا وتقتصر فقط على طلب ذلك من الملك ، ونص مشروع الدستور على الابقاء على المجلس الوزاري الذي يراسه الملك ومع حصر اختصاصاته في القضايا الكبرى ذات الطبيعة العامة

[1] علي محافظة، (المرجع السابق).

والتوجيهية غير التنفيذية المباشرة ،واعطاء امكانية رئاسته من قبل الوزير الاول وفق جدول محدد فضلا عن ان تعيين السفراء والولاة والمسؤولين عن الادارات المكلفة بالآمن الداخلي يتم في اطاري وشرط ان يكون اقتراح الاسماء من قبل رئيس الحكومة وان يوقع هذا الاخير عطفا على توقيع الملك عليها.[1]

وفيما يتعلقبالقضاة فان المشروع اعتمد احداث منصب رئيس منتدب للمجلس الاعلى للسلطة القضائية ومع الابقاء على الملك رئيس لمجلس ربما يجعل من قرارات هذا المجلس قابلة للطعن على خلاف الرفع السابق وخلاصة إلى ماسبق الخروج من دائرة الملكية التنفيذية المطلقة الى ملكية ذات طابع مؤسساتي وتشاركي والتحكيم والسيادة والامامة دون الوصول الى دائرة الملكية الرمزية.

ثانيا/الإصلاحات المنتهجة تجاه مؤسسات النظام السياسي:

نستخلص من الدستور المغربي لسنة**2011م**علاقة جديدة بين السلطات يمكنإبرازها من خلال المنطلقات التالية:[2]

أ- المؤسسة الملكية طرف فاعل في التوازن.

[1] خليل صلاح ،**الإصلاح الدستوري في المغرب (الدوافع والقضايا)**(مجلة الحوار المتمدن العدد347،2011) ص ،3.

[2] امينة لمسعودي **الاصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي** (فترة الربيع العربي)،(ورقة يحث مقدمة في ندوة – المغرب العربي والتحولات الاقليمية الرابطة ،الدوحة 17-18 فيفري 2013) ص،03.

ب- من حيث شكل نسق الوثيقة الدستورية الملكية تنازلت للفصل الثاني من الدستور لصالح الحقوق والحريات الاساسية لتشغل بذلك الباب الثالث، والملك لم يعد مقدسا وانما أصبح شخصية واجب الاحترام ولاتنتهك حرمته.

ت- توازن جديد بين البرلمان والحكومة:

- ✓ بالنسبة للبرلمان وسعت صلاحياته في مجال التشريع والمراقبة كما برزت صلاحياته في المجال الدبلوماسي.
- ✓ الحكومة تنبثق من الاغلبية البرلمانية.
- ✓ الحكومة تملك سلطة تنفيذية ولم تعد تسهر فقط على تنفيذ التوافق والادارة تحت تصرفها.
- ✓ الحكومة مسؤولة امام البرلمان.
- ✓ تنصيب الحكومة بأغلبية مطلقة لأعضاء مجلس النواب.
- ✓ الوزراء مسؤولون امام الوزير الاول.
- ✓ المسؤولية المناسبة للوزراءثار أمام المحاكم العادية ولم يعرضها كوجود لمحكمة عليا.[1]

ث- القضاء سلطة مستقلة:

أصبح القضاء يرقى الى سلطة ويعزز الباب المخصص للسلطة القضائية بتطرقه ايضا للمجلس الاعلى للسلطة القضائية ولحقوق المتقاضين وسير العدالة.[1]

[1] المرجع السابق ،ص(3،4)

ثالثا/ قضايا الهوية، الحريات وحقوق الانسان:

نص خطاب الملك المغربي في المحور الثاني على دسترة الامازيغية كلغة رسمية للمملكة الى جانب اللغة العربية فعلى اسا التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة الفنيةتبعد روافدها العربية الإسلامية والامازيغية والصحراوية والافريقية والاندلسية والعربية والمتوسطية،فان الدستور يكرس اللغة العربية كلغة رسمية للمملكة وينص على تعهد الدولة بهويتها والنهوض بها .

كما ينص على دسترة الأمازيغية كلغة رسمية أيضا،ضمن مبادرة رائدة تعد تتويجا لمسار اعادة الاعتبار للأمازيغية كرصيد لجميع المغاربة ،على ان يتم تفعيل ترسيمها ضمن مسار متدرج بقانون تنظيمي تحدد كيفيات ادماجها في التعليم وفي القطاعات ذات الاولوية في الحياة العامة ، رصيدا مشتركا لجميع المغاربة دون استثناء.[2]

وتحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للدولة الامازيغية وكيفيات ادماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الاولوية وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية ، كما تعمل الدولة على صيانة الحسانية باعتبارها جزء لايتجزأ من الهوية والثقافة المغربية الموحدة وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب ، بالإضافةإلى تعلم اتقانااللغات الأجنبيةالأكثر

---

[1] امينة المسعودي المرجع السابق ص03

[2] المملكة المغربية، دستور،2011 ،**المغرب**، مركز الدراسات وابحاث السياسة الجنائية ،2011 ص17،5

تداول في العالم باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الحضارات ويحث مجلس وطني اللغات والثقافة المغربية مهمته على وجه الخصوص حماية وتنمية اللغتين العربية والامازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية والوطنية على تعلم بإتقان اللغات الاجنبية الاكثر تداولا في العالم باعتبارها تراث اصيلا.[1]

وفيما يخص الحريات نص الدستور تفصيليا على الحقوق والحريات ، حيث تم التنصيص على المساواة بين المرأة والرجل مع ربط تطبيق مقتضياتها بأحكام الدستور والقانون وتجريم التعذيب ، وافراد فصل خاص بالأسرة وبالنسبة لحرية الفكر والراي والتعبير مكفولة بكل أشكالها وهو مانص عليه الفصل 25 من الدستور ، كما اورد الفصل 27 انه للمواطنين والمواطنات الحق في الحصول على المعلومات من المؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بالمهام المرفق العام ، وبان حرية الصحافة مضمونة ولايمكن تقييدها باي شكل من الإشكال وهو ماتجلى خلال الفصل 29 من الدستور الجديد.[2]

رابعا/ دعم اللامركزية :

يشمل الاصلاح نمط التسيير الإداري للمملكة عبرالمزيد من السلطات للحكم المحلي في مختلف الجهات ، وقد تضمن خطاب العاهل المغربي التأكيد على ان تطبيق الجهوية

[1] المملكة المغربية ،دستور 2011 (المرجع السابق)ص5،17

[2] المرجع السابق .ص(21،24).

سيكون في نطاق الدولة والوطن والتراب ومتطلبات التوازن المحلي. فتتمتع المجالس الجهوية التي سيجري انتخابها بسلطة تنفيذية مقرراتها بدلا من الولاة الذين يعينهم الملك والذين يتمتعون بسلطة واسعة امام المنتخبين ضمن هذا الاطار جاء الاعلان عن التعديل الدستوري المرتقب بعد تنصيب لجنة استشارية لبحث مشروع الجهوية الموسعة و سيتيح تطبيق نظام الجهوية الموسعة لكل اقليم ادارة بنفسه مع احترام خصوصية كل منطقة تمهيدا لتطبيق الحكم الذاتي في الصحراء الغربية [1]

خامسا/إصلاح قانون الانتخابات:

تمت المصادقة على قانون تنظيمي جديد يتعلق بانتخاب مجلس النواب "القانون التنظيمي رقم 27-11 " بتاريخ 14 اكتوبر من نفس السنة ،حيث ارتفع عدد اعضاء النواب من 325 الى 395 ، ينتخب 305 منهم على صعيد 92 دوائر انتخابية محلية طبقا للمرسوم رقم "2-11-603" بينما تخصص 90 مقعد على صعيد دائرة وطنية تسند 60 منها للمرأة و30 الى الشباب الذين يقل سنهم عن 40 سنة .

أما بالنسبة للنظام الانتخابي فقد تم الحفاظ على الاقتراع بواسطة التمثيل النسبي على أساس اكبر البقايا وبلوائح مغلقة كما تم الاحتفاظ بنسبة 6% للوائح المحلية وبنسبة 3%بالنسبة للائحة الوطنية.[2]

[1] عمر مضام ، **مضامين الاصلاح الدستوري بالمغرب** " متحصل عليه : بتاريخ :22-11-2014

[2] امينة مسعودي مرجع سابق ،ص4

المبحث الثاني:مسار الإصلاح الديمقراطي في المملكة المغربية:

ان الحديث عن مسالة الاصلاح الدستوري والسياسي ليس بالمسالة الحديثة النشأة في تاريخ المغرب المعاصر، فقد ارتفعت مع بداية القرن العشرين اصوات لمفكرين اصلاحيين تدو الى ضرورة القيام بإصلاحات دستورية وسياسية بغية دمقرطة المجتمع المغربي من جهة ومن جهة مواجهة التغلغل الامبريالي من جهة اخرى،إذا كانت هذه المطالب الاصلاحية لم يكتب لها النجاح لأسباب متعددة فان نظيرتها في مغب التسعيناتوالألفيات قد رأت النور بل تمت الاستجابة الى كثير منها. فما هو السياق التاريخي والسياسي الذي برزت فيه هذه الاصلاحات؟ وماذا حملت في طياتها؟

فالإصلاح عملية معقدة متسلسلة طويلة ذلك كون ان العملية الاصلاحية قد تحدث ضمن محاولات كثيرة ومتكررة وقد تستغرق فترة طويلة حتى تتحقق الجهود والاهداف المتوخاة ، وكذلك حال التجربة والعملية الاصلاحية في المملكة المغربية التي لم تتحقق الجهود والاهداف المتوخاة ، وكذلك حال التجربة او العملية الاصلاحية في المملكة المغربية التي لم تتحقق دفعة واحدة او في مدة محددة، بل مرت وشهدت محاولات عدة وعبر مراحل زمنية ومتعاقبة هذه المراحل والمحاولات هي ماسيتم تغطيته وعرضه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: الاصلاحات الديموقراطية في المملكة المغربية قبل 2011:

اولا من سنوات الاربعينيات الى سنوات الستينات:

ارتبطت بصياغة وثيقة المطالبة بالاستقلال الصادرة بتاريخ 11 يناير 1944 باعتبارها العقد السياسي الاول بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية ، وقد كان هذا التحالف بهدف تحقيق مطلب الاستقلال ، وخلال هذه المرحلة تمكنت المؤسسة الملكية من استثمار هذا لتحالف لتحقيق شرعية الشعبية وفي نفس الوقت تمكنت الحركة الوطنية من اكتساب شرعية اساسية كفاعل سياسي اساسي الى جانب الملك ، وقد كان اول اختبار لعمق هذا التحالف اثناء نفي الملك وقد كان اول اختبار لعمق هذا التحالف اثناء نفي الملك محمد الخامس سنة 1953 حين اصرت فصائل الحركة الوطنية على التزامها مع المؤسسة الملكية ورفعت شعار "رجوع ابن يوسف الملك الشرعي للبلاد ، وقد استمرت هذه المرحلة واستمر معها هذا التحالف حتى وفاة الملك محمد الخامس سنة 1961 "[1]

[1] إدريس جنداري،**الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية** (مجلة الحوار المتمدن ،العدد 2011،3378،)، ص،3،4 .

ثانيا/من سنوات الستينات الى سنوات التسعينات:

بعد حصول المغرب على الاستقلال ،تحقق الاتفاق بين الحركة الوطني وبين الملك محمد الخامس على "الملكية الدستورية " كنظام للحكم ، لكن هذا الاتفاق ظل نقصا ، لأنهركز على الشعار بينما تناسى مضمونه السياسي ، حيث كانت الحركة الوطنية تقصد صد بشعار الملكية الدستورية ملكية مقيدة تمثل تسود وتحكم ولعل هذا هـ "السيادة ولاتحكم بينما كان الملك يقصد بالعار " ملكية تنفيذية حاكمة ماترسخ بشكل ابر ،مع (الحسن الثاني) الذي شكل نظام الملكية الدستورية على طريقته الخاصة،باعتبارها مؤسسة سياسية تستمد مشروعيتها من منظومتين:

- ❖ منظومة التقليد: مجسدة في سلطات إمارةالمؤمنين،التي ترتبط بالتاريخ والدين .
- ❖ منظومةالحداثة:مجسدة في لملكية الدستورية التي ترتبط بالفكر الدستوري الحديث.

لكن هذ المزج بين منظومتين متناقضتين،وقعت بينما قطائع من الفكر السياسي الحديث، وكان السبب الرئيسي في اعاقة الانتقال نحو الدولة المدنية الديموقراطية، وبالتالي تم تأسيس لتجربة سياسة سمتا الاختناق والجمود.

وكنتيجة مباشرة لهذه الوضعية السياسية المأزومة فقد عاشت الملكية خلال هذه المرحلة فترات عصيبة سواء في علاقتها بالمحيط الدولي، او في علاقتها بالمعارضة على مستوى الداخل [1]ولذلك يمكن الحديث بخصوص هذه المرحلة عن فترتين:

أ- خلال الفترة الاولى:

عاشت المؤسسات الملكية لحظات صعبة، نظرا لتظافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية منها:

1-انضمام رقم سياسي جديد الى اللعبة السياسية الرسمية (الاتحاد الاشتراكي) بعد عقد مؤتمر الاستثنائي سنة 1975 والقطع مع التيارات الراديكالية (تيار عبدالله ابراهيم والمهدي بركة).[2]

2-الاهتزاز الكبير الذي اصاب المؤسسة الملكية بعد انقلابي 1971 و1972 والذي طرحا مسالة علاقة

3-المؤسسة الملكية بالجيش وسلطتها عليه، وهي المرحلة الت ستشهد الغاء منصب وزير الدفاع واسناد رئاسة الاركان لملك شخصيا.

4-صدور قرار محكمة العدل الدولية بخصوص الصحراء وتنظيم المسيرة الى هذه المناطق سنة 1975.

[1]المرجع السابق،ص،5.
[2]المرجع السابق،ص،05

5-بداية برامج التقويم الهيكلي خلال الثمانينات مع مافرزه ذلك من احتقان اجتماعي قاد الى انتفاضات شعبية (1981-1984).

6-بروز تنظيمات ماركسية لعبت دورا كبيرافيتأجيج الصراع الاجتماعي والسياسي وفي قيادة صراع شباب. ايديولوجي ضد الاحزاب الوطنية ادى الى تعرية انتهازيتها وفقدان مصداقيتها خاصة وسط الجامعات واوسط المثقفين.[1]

ب- وخلال الفترة الثانية:

استطاعت المؤسسة الملكية ان تربح الرهان، وان تعود الى المشهد السياسي بقوة، ساعدها في ذلك نجاحها في استقطاب حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكية، كتيارين اساسين في الحركة الوطنية خلال المرحلة الاولى.

وقد ارتبطت الفترة الثانية بعقد الثمانينات، حيث ظهرت في الساحة السياسية المغربية [2] بظاهرة فريدة تمثلت في تفريغ الاحزاب الادارية وصعودها المفاجئ الى البرلمان والحكومة ولم يتوقف هذا التحالف الا بعد ان استأنست المؤسسة الملكية من نفسها القدرة على استعادة التحكم من جديد في الساحة السياسية بكاملها.

[1] المرجع السابق، ص،3،4.

[2] المرجع السابق، ص، 4.

ثالثا/ سنوات التسعينات حتى 2011:

شهد المغرب التسعينات جملة من التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية منها ماله علاقة بالتحولات الدولية كانهيار جدار برلين سنة 1898 واندلاع حرب الخليج الثانية لسنة 1991 وانهيار الاتحاد السوفياتي في 1991. منها ماهو مرتبط اسا ببنية المجتمع المغربي، وعلى اعتبار المغرب فاعلا نشيطا داخل المنتظم الدولي فقد تأثر برياح التغيير ويمكن اجمال هذه المتغيرات فيما يلي:

1-ضرورة التجاوب مع بعض المطالب التحديثية لأحزاب الكتلة التي امست ت طالب بتحقيق جملة من الاصلاحات الدستورية السياسية من خلال تقديمها مذكرات دستورية لجلالة الملك.

2-ظهور نوع من الوعي الذاتي "للمجتمع المدني " المغرب".

3-بروز نخبة اقتصادية طموحه متطلعة للحفاظ على مصالحها عبر قنوات سياسية، لذلك سياتي خلق غرفة ثانية لاجادتمثيل عادل للاقتصاديين المغاربة.

تميزت هذه المرحلة بتعديلين دستورين متتالين، تعديل 1992 وتعديل 1996، وقد جاء التعديلان كنتيجة للوضع السياسي الجديد الذي ارتبط بتأسيس الكتلة الديموقراطية في ماي 1992، تأسيس سيفرض على المؤسسة الملكية تحديات جديدة ترتبط بديموقراطية، الذي تم تغييبه من طرف الاحزاب السياسية المشكلة للكتلة الديموقراطية خرجوا من رحم الحركة

الوطنية مجسدة في حزب الاستقلال، باستثناء (على عتبة) الذي يعتبر من قدماء الحزب الشيوعي المغربي.[1]

وقد تأسستالكتلة الديمقراطية كرد فعل على الاختناق السياسي، الناتج عن تهميش المؤسسة الملكية للشركاء السياسيين الممثلين للتيار الحرة الوطنية وتعويضهم بأحزاب سياسية مصنوعة على المقاس لبناء ديموقراطية الواجهة، وقد كان المدخل النضالي للكتلة الديموقراطية مدخلا دستوريا، فمنذ البدايةالتسعينات رفعت أحزاب الكتلة شعار الصلاح الدستوري اولا، تركز النقاش في اتجاه واحد هو: اقتسام السلطة بين الملك وبين المؤسسات التمثيلية وفق تعديل دستوري يمس جوهر النص.[2]

وهكذا انتقلت الكتلة الديموقراطية للتعبير عن تصوراتها للتعديل الدستوري ،خلال مذكرات بعثت بها الى الملك (الحسن الثاني) تهدف ورائها الى تعديل الدستور للوصول الى "اقامة ملكية دستورية ذات طابع برلماني عوض ملكية دستورية ذات طابع رئاسي وتوسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان والتركيز على الدور التحكيمي للمؤسسة الملكية "وكنتيجة مباشرة لهذه الضغوط السياسية التي مارستها الكتلة جاء التعديل الدستوري لسنة **1992** معبرا عن استيعاب المؤسسة الملكية لرسالة الكتلة ولضغوط الراي العام الداخلي والخارجي وبعد ذلك جاء الرد الثاني سياسيا بمطالبة الملك الحسن الثاني للكتلة بتحمل المسؤولية الحكومية عبر اتصالا سرية قادها احمد رضا كديرة ، لكن نتائج انتخابات **1993م**التي لم

[1]المرجع السابق ص4

[2]المرجع السابق ص05;

تمنح للكتلة اغلبية مريحة دفعت الاتحاد الاشتراكي الى تعليق تجريب حكومة التناوب التعاقدي.

لكن أهم ماجاء به دستور **1996م**، هو احداث غرفة ثانية فقد جاء في الفصل السادس والثلاثون: ينكون البرلمان من مجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد اعضاؤه ونيابتهم من الامة وحقهم في التصويت حق شخصي لايمكن تفويضه"، وذلك عبر العودة الى دستور 1962 الذي سبق له أن أقر نظام الغرفتين وتخلى عنه في دساتير **(1970-1972-1992م)**.[1]

وقدكانت هذه الخطوة التي اتخذتها الملكية باعتبارها تمتلك السلطة التأسيسية خطوة في اتجاه تقويم دور الكتلة الديموقراطية في الحياة السياسية، عبر ايقاف العمل التشريعي واحداث صمام امان تنظيمي يحمي من كل الانزلاقات التي قد يؤدي اليها فوز الكتلة بأغلبية ساحقة في مجلس النواب ولذلك فان هذه الغرفة جاءت بهدف التحكم في المشهد السياسي، وهذا كان في نفس الوقت مؤشرا على انعدام الثقة بن مكونات الكتلة المعارضة والمؤسسة الملكية خصوصا وان الفصل السابع والسبعين يؤكد ان "لمجلس المستشارين ان يصوت على ملتمس توجيه تنبيه للحكومة او على ملتمس رقابة ضدها".[2]

[1] مرجع سابق ،ص 06.

[2] الدستور المغربي لسنة1992-1996- 2011

ونتيجة لاختلال التوازن بين مكونات الكتلة والمؤسسة الملكية، فقد انتهت هذه المرحلة من تاريخ المغرب، بتقوية اركان المؤسسة الملكية من جديد مع تراجع دور التلة الديموقراطية في تحقيق الانتقال نحو ملكية دستورية بطابع برلماني كما داء في مذكرات التسعينات "فقد خفضت الكتلة سقف مطالبها الدستورية وانتهت اغلب احزابها بالتصويت بنعم على دستور 1996، رغم انه مثل تراجعا بالمقارنة مع دستور 1992 وقد اتضح هذا التراجع من خلال النتائج السياسية لم تكن البتة في مستوى الطموحات والنضالات التي قادها الشعب المغربي بقيادة تيارات الحركة الوطنية، وهذه الخيبة هي التي عبر عنها قائد سفينة التناوب المناضل الوطني عبدالرحمان اليوسفي، في محاضرته الشهيرة في بروكسل (في اطار منتدي الحوار الثقافي والسياسي ببلجيكا) حيث قدم تقييما شاملا لوضع المغرب السياسي، ليستنتج في الخير، انه بعد انتهاء التجربة بدون ان تفضي الى ماكنا ننتظره منها، بمعنى التوجه نحو ديموقراطية عبر خطوات تاريخية الى الامام، التي ستشكل قطيعة مع ممارسات الماضي فإننا نجد انفسنا مرة اخرى أما متطلب وطني يلزمنا بالانتظار".[1]

[1] المرجع السابق .ص، 4

المطلب الثاني: الاصلاحات الديموقراطية في المملكة المغربية بعد 2011:

عرف لمغرب خلال السنوات القليلة، بالضبط مع مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي جملة من الاصلاحات الدستورية والسياسية همت مجالات مختلفة بغية استكمال بناء دولة الحق وترسيخ اسس الديموقراطية الحق. ومنذ وصل الملك محمد السادس الى الحكم في 23 يوليو 1999 تكثفت وتيرة ورش الاصلاحات وتوجت بالإعلان عن اصلاح دستوري شامل يهدف الى تحديث وتأهيل هياكل الدولة المغربية. وقد مثلت سنة 2011 دون أدنى شك منعطفا تاريخيا فاصلا ونتاجا لسنوات من العمل المتواصل، المتمثل في مختلف الورشات الاصلاحية والمبادرات التحديثية المتتالية في سباق تاريخي دولي دقيق، وفي خضم الاحداث التي كان العالم العربيمايزالمسرحالها، توج الإصلاح بالمغرب بالخطاب الملكي التاسع من مارس 2011 ليعلن عن المبادرة الملكية الداعية الى اجراء تعديلات دستورية عميقة وشاملة اقل مايقال عنها أنها غير مسبوقة.

وقصد تجسيد هذه المبادرة ذات الدلالة القوية، قرر الملك احداث اليتين سياسيتين مهمتها التشاور والمتابعة وتبادل الراي بشان الاصلاح المقترح، ضمان بصفة خاصة متخصصين في المجالات الدستورية والسياسية ورؤساء الهيئات السياسية والنقابية [1]

[1] الدستور المغربي مرجع سابق ،ص 5.

(خطاب10 مارس 2011 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور) وبعد عدة اسابيع من الحوار والمناقشة، خلصت اللجنة الملكية الى صياغة مشروع دستور ابرز الملك اهم مضامينه في خطاب بتاريخ 17 يونيو 2011 وعرض على الاستفتاء الشعبي يوم فاتح يوليو من نفس السنة.[1]

وعلى الرغم من بعض الدعوات الرامية الى مقاطعة الاستفتاء، فان الشعب المغربي عبر عن ارادته بكثافة ورضي بالوثيقة الدستورية الجديدة بأغلبية ساحقة وهو ماخلف ايضا صدى طبيا في الاوساط الدولية عبر التنويه بدخول المغرب مرحلة جديدة من تاريخه السياسي والدستوري، ولأدل على ذلك من منح الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا للمغرب " وضع الشريك من اجل الديموقراطية" (21 يونيو 2011).[2]

ويمثل الدستور الجديد بحق، قطيعة من الماضي بالنظر الى اهمية التعديلات التي جاء بها والمستجدات التي اقرها وكلها ترمي الى بناء دولة عصرية وديموقراطية. واذا كان من الصعب ان تحصي جميع الجزئيات والتفاصيل التي احتوى عليها الدستور فانه مع ذلك يمكن ان نشير الى المبادئ الكبرى الي تؤثث الدستور الجديد وتشكل ثورة حقيقية في النظام الدستوري المغربي.

[1] اسماء مغربي، **الدستور المغربي 2011مستجدات وافاق المقتضيات الديدة** ورقة تقديمية يومي 20-21 ابريل 2012

[2] اسماء مغربي، الدستور المغربي2011المرجع السابق.

ولايخفى لا كان عند دراسته لمختلف مقتضيات الوثيقة الدستورية انه اما دستور لحقوق الانسان، ذلك ان مختلف لقيم الانسانية والتي تعتبر قواسم مشتركة للبشرية مبثوثة في النص الجديد.فبعد جدال طويل حسم المشروع الدستوري العلاقة بين القانون الدولي والتشريع الداخلي حيث اعترف بأرجحية الاول على حساب الثاني، كما تضمن الدستور اعلانا للحقوق والحريات يضاهي ماهو معمل به في أقدمالديمقراطيات الغربية. ولتفعيل مختلف هذه المقتضيات الامرة، تمت دسترة جملة من الهيئات والميكانزمات حتىلاتبقى هذه النصوص حبرا على ورق.

وبمقتضى الدستور الجديد، احتل الفرد مكانة متميزة واعيد له الاعتبار بعدما ظل لوقت طويل اما مهمشا او في خدمة السلطة، وتم عبرالاعتراف الصريح بتنوع مقومات الهوية المغربية وغناها وانصهار كل مكوناتها. بالنظر الى الدور المتميز الذي يلعبه الفرد داخل المجتمع كرس الدستور حق المواطن في تقديم ملتمسات في مجال التشريع والتقدم بعرائض الى السلطات العمومية، واولى اهمية كبرى للمرتفقين عبر التنصيص على مبادئ الحكامة الجيدة والتي ستتجسد مستقبلا فب ميثاق للمرافق العمومية. وحظي موضوع الغاية تم احداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل اشكال التمييز. ولن يكتمل ويتحقق مشروع المساواة الا بضمان تمثيلية للمرأة في مختلف اجهزة كالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وكذا الجهات والجماعات الترابية الاخرى[1].

[1]أسماء مغربي المرجع السابق .

ومن حسنات الدستور الجديد، تنصيصه على مختلف الحقوق التي يجبان يتمتع بها المتقاضون والواجبات الملقاة على مختلف الاجهزة من اجل ضمان عدالة شفافة.

لم يفت المشرع الدستوري الى حقوق المغاربة المقيمين بالخارج وواجب الدولة نحوهم، وفي هذا رد الاعتبار لشريحة مهمة من المجتمع المغربي. اما الاجانب فقد التفت إليهم الدستور الجديد ومتعهم بمبدأ المساواة مع المواطنين في الحقوق الحريات، بل واقرا بإمكانية المقيمين منهم بالمغرب بحق المشاركة في الانتخابات المحلية.

على صعيد اخر، احتل موضوع السلطات الدستورية والعلاقات القائمة بينها حصة الاسد الوثيقة الدستورية، حيث عرفت مختلف الاجهزة تعديلات جوهرية وتغييرات نوعية على مستوى الاختصاصات ووسائل العمل. اول هذه المستجدات مست المؤسسة الملكية اذا تم التكريس على مستوى الدستور للملكية المواطنة عبر ادراج مقتضيات جديدة تخلى بمقتضاها الملك عن بعض صلاحياته لفائدة اجهزة اخرى كرئيس الحكومة والبرلمان. وفي نفس السياق تقوى مركز رئيس الحكومة وحاز البرلمان اختصاصات جديدة، كما اعترف للمعارضة البرلمانية بمجموعة من الحقوق تروم النهوض بمهامها وضمان مشاركتها في التشريع ومراقبة العمل الحكومي.[1]

والجدير بالذكر ان القضاء تم الارتقاء به الى سلطة مستقلة بعدما ظل لعقود طويلة مجرد وظيفة وتم التنصيص صراحة على هذا الخيار في الدستور حتى يؤدي رسالته على

[1] أسماء مغربي المرجع السابق.

الوجه الأكمل.ونفس الهاجس كان وراء تحويل المجلس الدستوري الى محكمة دستورية ذات اختصاصات واسعة، وتخويلها صلاحية البت في دفوعات المتقاضين بعدم دستورية قانون تبين للقضاء ان من شانه المساس بحقوق وحريات الافراد الاساسية.[1]

لقد عمل الدستور الجديد على تقوية آليات تخليقالحياة العامة عبر دسترة مجموعة من المؤسسات الاساسية بغية تعزيز المواطنة والمشاركة الديموقراطية، كما ربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبةوالمحاسبة، وهذا من شانه ان يساعد على ترسيخ ميكانزمات الحكامة الجيدة وتخليق ومحاربة الفساد في جميع اشكاله ومظاهره. ولاشك ان التكريس الدستوري للجهوية في إطار مملكة مغربية موحد يقوم على مبادئ التوازن والتضامن الوطني والجهوي سيخدم التنمية المندمجة ويساهم في تجذير قيم الديموقراطية والمشاركة الفعالة في تدبيرالشأن العام.[2]

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع نفسه.

وصولا الى حركة 20 فبراير:

إذا كانت حركة 20 فبراير ترجمة مغربية للربيع العربي عام 2011 فإن تراجع التأييد الشعبي لها يطرح التساؤل ما إذا كانت لا تزال على قيد الحياة، وإن نجاح الحركة رهين باقتناع كل مكوناتها بأنها بصدد عمل مشترك تحت سقف مطالب الحرية والعدالة الاجتماعية ودستور شعبي ديمقراطي، والانخراط في ميثاق وطني من أجل التغيير ورغم ..... في الحضور الميداني للحركة هذا لا ينفي كونها لا تزال تمثل تحديا رمزيا للاستبداد والفساد ووعيا بات متجذرا في الذاكرة الجماعية للشعب، ودعا المتابعين للشأن المغربي الى ان يأخذوا في الحسبان استمرار الحركة كفعل وفكر لمدة أربع سنوات، رغم كل محاولات اصلاح وترميم المشهد السياسي الاجتماعي والثقافي والظرفية المعاكسة لطموحات وتطلعات المنطقة المغاربية والعربية، وحول ما إذا كان وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2011 ساهم في تهدئة الشارع مما قد يكون أفقد هذه لحركة بريقها، وان الإسلاميين لم يكونوا من الفاعلين الأساسيين في الحركة، بل إنهم تبرؤون منها فور انطلاقها، غير أن وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة أعطى آمالا في التغيير وقد تكون ساهمت نسبة معينة في تقليص نشاط الحركة، لكن هذه الآمال سرعان ما تبخرت حينما تبين أن شعارات هذا الحزب المؤسسة على مناهضة الفساد والاستبداد لم يتم تطبيقها على أرض الواقع.[1]

على أن المسار الجديد للمغرب الذي ساهم فيه الاحتجاج الشبابي وعرف تجاوبا ملكيا أنتج دستورا جديدا من أبرز محطاته مساهمة حزب العدالة والتنمية بعرض سياسي فتح باب الأمل وتعبيرا عن روح مطالب حركة 20 فبراير، لكن هذا المشروع الإصلاحي لا ينوم على اتخاذ قرارات جذرية بقدر ما ينتهج مبدأ التراكم والتدرج. وتظهر أسباب تراجع الحركة في:

[1]، عنتار يوسف، **التعددية السياسية في المغرب بعد الانتقال الديمقراطي قراءة في العوائق**،المجلة الدولية العدد 5 لسنة 2009.

- انصراف الفاعلين السياسيين التقليديين عنها وحصرها إعلاميا وعدم التزام مكوناتها بالخطاب المؤسس لها والانتكاسة التي سرعان ما عرفتها مختلف الثورات الشعبية بالمنطقة.[1]

ومع وصول الإسلاميين الحكم في المغرب وهو يعتبر ملعوب سياسي يمارسه الملك في المغرب بحيث امتص حركة الاخوان المسلمين بوصفهم في السلطة كتلقي الضربات من حيث العمل الحكومي، بينما استفرد هو بالسلطة الفعلية وهنا يكمن الدور السلطي الذي تمارسه المؤسسة[2]

[1] المرجع السابق.
[2] جلال أمين، **الإصلاح والتحديث مترادفان أم ضدان**، مجلة الهلال العدد 03 ،مارس ،2005.

الخاتمة

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تعالج دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات الخاصة بسياق وأسس هذه الإصلاحات القائمة في الدستور المعمول به حاليا والدساتير التي سبقته ،حيث أصبح بيد الملك جميع السلطات يمارسها من تلقاء نفسة ، وله السلطة التقديرية في التعمق بما جاء به الدستور ،فبنية النظام السياسي المخزنية و المؤسساتية والحزبية والدستورية كان لها دور جد فعال لبناء النظام السياسي في المملكة المغربية،و يظهر الدور الكبير والجوهري للمؤسسة الملكية التي تعتبر اللاعب والملعب وصاحبة اللعبة السياسية،فإن مسألة الدور التي تلعبه المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي يرتكز على عدة خصوصيات تميزه عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى ،حيث يشكل هذا النظام تجربة مختلفة على مستوى الفكر السياسي، وعلى مستوى النظم السياسية والقانونية بالنظر إلى طبيعته العقدية والى بنيته الداخلية لمفهوم السلطة التي تأسس على نظام سياسي منفرد بقيادة الملك ،لنظام تتكون حسب البعض من طابقين ،طابق علوي يستمد جذوره من القانون العام الإسلامي ،وطابق سفلي يرتكز على الإستفادة من الدستورانية الغربية ،هذه الخصوصيات جعلت الملك يحظى بمكانة سامية من النسق الدستوري للنظام السياسي المغربي ،ويتمتع بصلاحيات واسعة في كافة المجالات بما فيها ما هو متعلق بالتدبير بالشأن الخارجي للدولة ،وقد كرست هذه الوضعية مختلف الدساتير التي عرفتها المملكة بدا بأول دستور 1962 إلى دستور 2011 المعمول به حاليا ،فبدور السامي التي تلعبه المؤسسة الملكية أصبح الملك يتمتع بصلاحيات واسعة جعلته يتمتع بكل الصلاحيات فهو الأول والأخير في النظام السياسي المغربي وفي المغرب ككل.

الخاتمة

تستخلص الدراسة مجموعة من النتائج:

*وتعد المؤسسة الملكية اللاعب والملعب والمحدد للاعبين ولقواعد اللعبة السياسية داخل النظام السياسي المغربي

*يشكل المخزن الذي يعتبر بنية إجتماعية السند القوي للمؤسسة الملكية داخل النظام السياسي الملكي

*تعدو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والفواعل الأخرى سوى أدوات في يد الملك الذي يعتبر في المغرب السلطة الحقيقية بل والمطلقة أيضا

*النظام السياسي يتمحور حول المؤسسة الملكية والبنية المخزينية، ويعد مزيجًا بين التراث الإسلامي والتقاليد السلطانية والأعراف الديمقراطية الحديثة

*لم يكن الوضع في المنطقة العربية ببعيد عن تلك التأثيرات التي أحدثها الملوك التي سبقت وأن كانت في سدة الحكم للخوض في اللعبة السياسية

*المؤسسة الملكية تعتبر مؤسسة رئاسة الدولة ،إنها مؤسسة الدولة المغربية بذاتها،تمثل إستمرارية النظام السياسي ، بعكس المؤسسات السياسية الأخرى سواءا كانت حديثة كالأحزاب السياسية أو النقابات أو مؤسسات تقليدية.

*أن لا ديمقراطية إلا في وجود أحزاب سياسية قوية تعبر عن اتجاهات الرأي العام المغربي وتدفع به إلى المزيد من المشاركة السياسية الاعتيادية وهو الأمر الذي لا يمكنه أن يتحقق إلا بإشاعة ثقافة الديمقراطية الحقة وسن برامج واقعية من حيث التطبيق.

*يتمحور تحليل النظام السياسي المغربي بكلياته وجزئياته حول دور هذه المؤسسة التي سميت" مؤسسة المؤسسات.

الخاتمة

وخلاصة القول إن دور المؤسسة الملكية يبرز وبشكل كبير في النظام السياسي للمملكة المغربية ،حيث يكون للملك جميع الصلاحيات و السطلة التقديرية في إصدار الأوامر و تنفيدها ،وأن إحترام الملك لدستور المنصوص علية في دستور 2011 المعمول به حاليا، جعله يسمو فوق الدستور.

وبعد تناول هذا الموضوع الشائك والذي له الأهمية البالغة والصدى الكبير ،المتعلق بمسألة جوهرية ألا وهي دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي ،لفترة 1999-2016، والذي برغم المحاولة والسعي للإلمام به إلا أنه يبقى النقاش مفتوح ، متى تنتهي صلاحيات الملك كرئيس دولة لتبدأ صلاحياته كأمير المؤمنين؟ وهذا ما جاء به الدستور المعمول به حاليا لسنة 2011.

قائمة المراجع

قائمة المصادرو المراجع

قائمة المصادر:

1- الدستور المغربي لسنة 1962 كأول دستور.

2- الدستور المغربي لسنة 1970 معدل.

3- الدستور المغربي لسنة 1972 معدل.

4- الدستور المغربي لسنة 1992 معدل.

5- الدستور المغربي لسنة 1996 معدل.

6- الدستور المغربي لسنة 2011، كآخر تعديل. معدل

7- قرار المجلس الدستوري رقم 2001- 815 صار في 14 يوليوز 2011 المعلن عن نتائج الاستفتاء في شأن مشروع الدستور الجديد المغربي.

8-

الكتب

باللغة العربية:

1- أكنوش عبد اللطيف، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21- ط الأولى- الدار البيضاء 1999.

2- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2004.

3- ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة 1994.

4- حسني عبد اللطيف، إشكالية انتقال الملك في المغرب، قضايا وأسئلة، وجهة نظر العدد 9/8 2000.

5- خريف محمد، المغرب في مفترق الطرق، قراءة في المشهد السياسي، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى 1996.

6- رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية- النظام السياسي المغربي وأنظمة أخرى معاصرة، الجزء الثاني، دار توبقال، بيروت.

7- شقير محمد، التنظيمات السياسية في المغرب، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الرباط 1993.

8- شقير محمد، القرار السياسي في المغرب، دار الألفة، ط الأولى 1992.

9- عادل ثابت، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001.

10- عبد الرحيم العلام، الملكية وما يحيط بها في الدستور المغربي المعدل (الملكية خارج النص الدستوري، القضاء الدستوري واجتهاداته، بعض إشكالات العمل الحكومي وهيكله.

11- عبد اللطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، مكتبة بروفاس، الدار البيضاء 1999.

12- عبد الله حمودي (ترجمة: عبد المجيد جحفة)، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، دار توبقال، بيروت.

13- عبد المطلب السيد غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية. دار القاهرة للنشر والتوزيع، القاهرة سنة 1985.

14- عصام نعمة إسماعيل، دساتير الدول العربية، منشورات الحلبي العربية، القاهرة 2011.

15- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعيات للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.

16- كمال عبد اللطيف، الفكر الفلسفي في المغرب " قراءات في أعمال العروي والجابري"، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2008.

17- محمد نصر مهنا، في النظم السياسية ونظرية الدولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

18- محمود عاطف البنا، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي وصورة الرئيسة)، دار الفكر العربي، القاهرة 1985.

19- المصدق رقية، متاهات التناوب، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1996.

20- معروفي أحمد- شويحة يوسف، دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي، الإصلاح السياسي في المغرب، دراسات مغاربية، دار الثقافة للنشر، عمان 2012.

21- المنار اسليمي عبد الرحيم، الدستور والدستورية، ملاحظات في اللعبة السياسية في المغرب، وجهة نظر عدد 17، خريف 2002.

22- هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، منشورات دار الأمان، الرباط 2009.

باللغة الفرنسية:

1- A- Laroui, les origine Soc, et cal- du nationalisme niarocain (1830-1912) paris.

2- Bammohammed najibi "Natables et étisates au Maroc"remald N° 41-Nov-Dec 2001.

3- Ben Haddou Ali: Maroc:les élites du royanne Essai sur l'organisation du pouvoire- au maroc le harmattan, paris 1997.

4- Jaidi Larbi "les détermisants ecouocatiques la transition démacratique au maroc" in la transition démocratique au maroc dans le mond cahier de la fondation BouArid N°12 janvier 1998.

المقالات و المجلات و الصحف:

أولا: المقالات

1- غازي الربابعة، مبادئ العلوم السياسية.

2- الفوزي مقال حول " الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في التحولات الاجتماعية في المغرب.

3- محمد كريشان، عبد الهادي يوطالب، المؤسسة الملكية حسب الحاظر والماضي.

ثانيا: المجلات

1- "دور الأحزاب السياسية المغربية في الحياة السياسية المغربية، مجلة حوار المتمدن العدد 15-15 فيقري 2015".

2- عبد الله، مجلة دفاتر سياسية، "في إمكانية قراءة المراحل الاستقلالية -العدد 18- مارس 2001".

3- المجلة الدولية، عنتار يوسف، التعددية السياسية في المغرب بعد الاستقلال الديمقراطي قراءة في العوائق العدد 5 لسنة 2009.

4- مجلة الفكر العربي المعاصر، محمد أركون، القدسي والثقافي والتغير في مفهوم السيادة العليا في الفكر الإسلامي، ترجمة وتعليقات هاشم صالح، الفكر العربي المعاصر العدد 39 لسنة 2015.

5- مجلة الموان المتمدن- خليل صلاح، الإصلاح الدستوري في المغرب (الدوافع والقضايا العدد 3478 /2011).

6- مجلة الموان المتمدن في مفهوم المخزن المغربي (الأصول والاتجاهات العدد 07/ 2016.

7- مجلة الموان المتمدن، ادريس جنداري " الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية العدد 2001/3378".

8- مجلة الهلال، جلال أمين، الإصلاح والتحديث مترادفان أم ضدان العدد 03 مارس 2005.

9- مجلة حوار مع دفاتر سياسية، الشاوي عبد القادر، العدد 18 مارس 2001.

10- مجلة دفاتر سياسية، ساعف عبد الله "في إمكانية قراءة المراحل الانتقالية العدد 18 مارس 2001".

11- مجلة سياسة الدولة،تكريني ادريس " محاسبته الديمقراطية ، التداعيات المحتملة لإحتجاجات حركة 20 فبراير المغرب العدد 184، المجلد 46، في افريل 2001.

12- مجلة فرضيات تفسيرية، وجهة نظر، بو عشرين التوفيق "أزمة الديمقراطية الداخلية في الحزب السياسي المغربي العدد 14/ 2002".

13- مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، سلمي نجاة، الالتزام السياسي بين أزمة التنظيم السياسي والتأسيس للمواطنة العدد 03 2005.

14- مجلة منشورات الزمن، سعيد بنسعيد العلوي، شروط المصالحة مع السياسة في المغرب، العدد 51/ 2006.

15- مجلة وجهة نظر، أتركين مجد، "الميثاق السياسي بجنوب افريقيا وميلاد دستور صك الحقوق عدد 17 خريف 2002.

16- مدلة الديمقراطية، مالكي أمحمد "المغرب واشكالية توزيع السلطة العدد 2010/22".

17- يونس برادة، مجلة فكر ونقد، ، مقاربة السياسة الحزبية للملكية -عدد 65- 2005 الدار البيضاء.

ثانيا:الصحف

-جريدة الدستور، علي محافظة، الإصلاح والتحديث في الوطن العربي في ظل الأنظمة الملكية الدستورية، الشركة الأردنية للصحافة والنشر- العدد 17097 المجلد 48 – 2015.

الأطروحات:

1- أطروحة لنيل دكتوراة، نجيب الحصوي، سمو المؤسسة الملكية- دراسة قانونية في الحقوق، كلية الحقوق أكدال سنة 2000-2001.

2- أطروحة لنيل دكتوراة، البكريوي، دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب، كلية الحقوق أكدال سنة 2000-2001.

3- بحث لنيل ديبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، رحموني خالد، جامعة محمد الأول، كلية القانونية والاقتصادية والاجتماعية 2001-2002.

4- أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام، يكور عبد اللطيق، دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب، جامعة محمد الخامس، الرباط 2001-2002.

5- ورقة بحث مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، أمينة المسعودي، الدوحة 17-18 فيفري 2013".

6- مذكرة مكلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخص أنظمة سياسي قارنة وحكومة من اعداد الطالبة صونيا العنوان: الإصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية الملكية- دراسة للنظام السياسي الملكي المغربي سنة 2014-2015.

المواقع الالكترونية:

1- *www.mearefa.org*
2- *www.maghrebs.com*
3- *www.UNIONOFHONORARYCANUNLSININMOROCO.com*
4- *http://ARABSFordemonNACY.org/Uploads/..../MONN-MANAR2013*